جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كليـــــــة الدراســـــــــات العليـــا

# دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين. دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

# The Role of the Internal Audit on Raising up the Effiecency of Financial and Accounting Performance for Insurance Sector Field Study on a Sample Insurance Companies in the Republic of Sudan and Kingdom of Saudi Arabia

**رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل**

إعداد الدارس :
عادل حسن محمد الشيخ إسماعيل

إشراف الدكتور :
**فتح الرحمن الحسن منصورالحسن**

1437هـ/2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

## الإســـتهلال

**قال الله تعالى:**

بِسْـــمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيـــمِ

(وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ (3) )

"صدقَ اللهُ العظيم"

سورة العصر – سورة رقم (103)

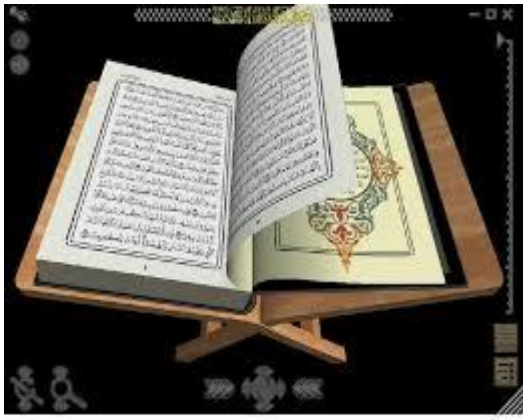

# الإهـــــــداء

**إلى أمي...**

**رحمها الله وأسكنها فسيح جناته مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا...**

**إلى أبي**

**أطال الله في عمره**

**فقد كان له كبير الأثر في هذا المجهود بالتشجيع والدعم المتواصل ...**

**إلى زوجاتي ...**

**إلى أبنائي الأعزاء...**

**إلى أخواتي العزيزات**

**إلى ...**

**طلاب العلم والمعرفة أهدي إليكم.**

# الشكـر والعرفــان

الحمد لله، وبعد الشكر لله عز وجل، المتفضل بجليل النعم، والمتفرد بالشكر والثناء... يجدر بي أن أتقدم بأسمي عبارات الإمتنان، وجزيل العرفان لكل من وجهني خلال مشوار دراستي الأكاديمية. الشكر الى **أسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا** وأخص بالشكر الدكتور. **فتح الرحمن الحسن منصور الحسن،** الذي أشرف علي هذا العمل فله مني خالص الشكر والتقدير. كما بالشكر موصول للدكتور/ **عمر السر الحسن،** بتوجيهاته الصائبة فجزاه الله خيراً.

الشكر والتقدير لكل من أمدني بالعلم والمعرفة، أو أسدى النصح وساهم في إخراج هذه الدراسة، وأسأل الله أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم.

# المستخلص

تناولت الدراسة موضوع دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين. دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية. تمثلت مشكلة الدراسة فى أن هناك غياب شبه كامل لأنظمة المراجعه الداخليه في الشركات السودانيه والسعودية وركود وبطء العمل بالمنشات قطاع التأمين نتيجه لتقصير بعض الأطراف مما يترتب عليه عدم الكفاءة فى الأداء المالى والمحاسبي لهذه المؤسسات، وعدم الخبره الكافيه لدى المراجعين فى الشركات قطاع التأمين. هدفت الدراسة الى بيان دور المراجع الداخلي، في مراجعة انظمة الجودة كأحد أهم المهام الحديثة التي أوكلت اليه، عرض تطور المراجعة الداخلية ومفهومها وأهدافها ومعاييرها ومسمياتها المختلفة توطئة لدراسة أسباب عدم إنتشار مهنة المراجع الداخلي بشكل واسع في المنشات المالية قطاع التامين بكل من جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

إتبعت الدراسة كلا من المنهج الإستنباطى، والمنهج الإستقرائى، والمنهج الوصفي التحليلي. سعت الدراسة لإختبار الفرضيات التالية:

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق العملي للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الاساسية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين.

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الفنية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية الالية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين.

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها عدم وجود فريق مختص فى عمليه المراجعه الداخليه وتطبيق اللوائح والقوانين، عدم وجود تخطيط لعمليه المراجعه الداخليه بصوره علميه وعمليه. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة فصل إدارة المراجعه الداخليه عن الإدارة العليا، وضع برنامج لعملية التخطيط على المراجعه الداخليه بصوره علميه لعمليه المراجعة الداخلية والإلتزام بتنفيذها.

## Abstract

The study addressed the Role of the Internal Audit on Raising up the Effiecency of Financial and Accounting Performance for Insurance Sector Field Study on a Sample Insurance Companies in the Republic of Sudan and Kingdom of Saudi Arabia, so the problem of this study represents in that such firms don't have proper internal audit systems for both Sudanese and Saudi firms ,in addition to work slowness in insurance sector that due to negligence of other parties resulted in non efficiency of financial and accounting performance for such firms, insufficient experience of the auditors in insurance sector.

The study aimed at clarifying the role of internal audit to audit quality system as important and modern functions tasked to him, presenting the evolution of the conceptual, objectives and standards of internal audit and it's different nominations to study the reasons of non spreading internal auditor profession widely in insurance sector for financial firms for both Sudanese and Saudi firms. The study followed the deductive , inductive , historical and descriptive method to test the following hypotheses ,such as:

- There is statistical relationship between the practical application of internal audit and financial and accounting performance in insurance sector.

- There is statistical relationship between the main obstacles of the internal audit and financial and accounting performance in financial firms of insurances sector.

- There is statistical relationship between main technical obstacles of internal audit and financial and accounting performance in insurance sector.

- There is statistical relationship between the computerized internal audit and financial and accounting performance in financial firms of insurance sector .

The study reached some results such as there is no competent team work in internal audit process to implement law, rules and regulations, so the study concluded with some recommendations such as the necessity of separating the internal audit administration from the higher administration, creating proper programmers for planning process for practical and scientific internal audit with high compliance execution.

# فهرس المحتويات


| الموضـــــوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الإستهلال | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر و العرفان | ج |
| المستلخص | د |
| Abstract | هـ |
| فهرس المحتويات | ز |
| فهرس الجداول | ي |
| فهرس الأشكال | م |
| أولا: الاطار المنهجى | 1 |
| تمهيد | 1 |
| مشكلة البحث | 2 |
| أهداف البحث | 3 |
| منهجية البحث | 4 |
| فرضيات البحث | 4 |
| حدود البحث | 5 |
| هيكل البحث | 5 |
| ثانياً: الدراسات السابقة | 7 |
| **الفصل الأول**<br>**مفهوم واهداف وتطور المراجعة الداخلية** | |
| المبحث الأول:مفهوم واهداف المراجعة الداخلية | 24 |
| المبحث الثاني:تطور المراجعة الداخلية | 39 |
| **الفصل الثاني**<br>**تخطيط وتنفيذ أنشطة أعمال المراجعة الداخلية وتعريف المراجعة الداخلية والحكومة ومكوناتها واهدافها.** | |
| المبحث الأول :تخطيط وتنفيذ أنشطة أعمال المراجعة الداخلية وأهميتها | 55 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني:المراجعة الداخلية والحوكمة | 70 |
| **الفصل الثالث**<br>**معايير المراجعة الداخلية والهيئات المهنية وأثرها في ترقية الأداء المالي والمحاسبي** | |
| المبحث الأول:معايير المراجعة الداخلية | 86 |
| المبحث الثاني:الهيئات المهنية واثرها في ترقية الأداء المالى و المحاسبي | 96 |
| **الفصل الرابع**<br>**المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات** | |
| المبحث الاول:المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات | 117 |
| المبحث الثاني:أثر إستخدام الحاسبات الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة الداخلية في ظل شبكات الاتصالات العالمية [ الإنترنت ] | 134 |
| **الفصل الخامس**<br>**الدراسة الميدانية** | |
| المبحث الاول:نبذة تعريفية عن المؤسسات المالية بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية | 150 |
| المبحث الثاني:تحليل بيانات الدراسة الميدانية | 157 |
| الخاتمة | 222 |
| النتائج | 222 |
| التوصيات | 223 |
| المصادر والمراجع | 224 |
| الملاحق | 233 |

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | إسم الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1/2/5) | الاستبانات الموزعة والمستلمة | 157 |
| (2/2/5) | معامل المصداقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة | 161 |
| (3/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي | 162 |
| (4/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص | 163 |
| (5/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني | 164 |
| (6/2/5) | التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة | 165 |
| (7/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي | 166 |
| (8/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر | 167 |
| (9/2/5) | التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الدولة التي تعمل بها حالياً | 168 |
| (10/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الاول | 169 |
| (11/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للمحور الاول | 169 |
| (12/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للمحور الاول | 170 |
| (13/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للمحور الاول | 171 |
| (14/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للمحور الاول | 171 |
| (15/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للمحور الاول | 172 |
| (16/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للمحور الاول | 172 |
| (17/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة للمحور الاول | 173 |
| (18/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة للمحور الاول | 174 |
| (19/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة للمحور الاول | 174 |
| (20/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر للمحور الاول | 175 |
| (21/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية عشر للمحور الاول | 176 |
| (22/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة عشر للمحور الاول | 176 |
| (23/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة عشر للمحور الاول | 177 |
| (24/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة عشر للمحور الاول | 178 |
| (25/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة عشر للمحور الاول | 178 |

| | | |
|---|---|---|
| (26/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الثاني | 179 |
| (27/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للمحور الثاني | 180 |
| (28/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للمحور الثاني | 180 |
| (29/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للمحور الثاني | 181 |
| (30/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للمحور الثاني | 182 |
| (31/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للمحور الثاني | 182 |
| (32/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للمحور الثاني | 183 |
| (33/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة للمحور الثاني | 184 |
| (34/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة للمحور الثاني | 184 |
| (35/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة للمحور الثاني | 185 |
| (36/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر للمحور الثاني | 186 |
| (37/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية عشر للمحور الثاني | 186 |
| (38/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة عشر للمحور الثاني | 187 |
| (39/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة عشر للمحور الثاني | 188 |
| (40/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة عشر للمحور الثاني | 188 |
| (41/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الثالث | 189 |
| (42/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للمحور الثالث | 190 |
| (43/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للمحور الثالث | 190 |
| (44/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للمحور الثالث | 191 |
| (45/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للمحور الثالث | 192 |
| (46/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للمحور الثالث | 192 |
| (47/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للمحور الثالث | 193 |
| (48/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الرابع | 194 |
| (49/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للمحور الرابع | 194 |
| (50/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للمحور الرابع | 195 |
| (51/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للمحور الرابع | 196 |
| (52/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للمحور الرابع | 196 |
| (53/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للمحور الرابع | 197 |

| | | |
|---|---|---|
| (54/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الخامس | 198 |
| (55/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للمحور الخامس | 198 |
| (56/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للمحور الخامس | 199 |
| (57/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للمحور الخامس | 200 |
| (58/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للمحور الخامس | 200 |
| (59/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للمحور الخامس | 201 |
| (60/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للمحور الخامس | 202 |
| (61/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة للمحور الخامس | 202 |
| (62/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة للمحور الخامس | 203 |
| (63/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة للمحور الخامس | 204 |
| (64/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر للمحور الخامس | 204 |
| (65/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية عشر للمحور الخامس | 205 |
| (66/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة عشر للمحور الخامس | 206 |
| (67/2/5) | التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة عشر للمحور الخامس | 206 |
| (68/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الاولى لعينة الدراسة الكلية | 208 |
| (69/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الاولى لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية | 209 |
| (70/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الاولى لعينة الدراسة في جمهورية السودان | 210 |
| (71/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثانية لعينة الدراسة الكلية | 212 |
| (72/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثانية لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية | 213 |
| (73/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثانية لعينة الدراسة في جمهورية السودان | 214 |
| (74/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثالثة لعينة الدراسة الكلية | 215 |
| (75/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثالثة لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية | 216 |
| (76/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثالثة لعينة الدراسة في جمهورية السودان | 217 |
| (77/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الرابعة لعينة الدراسة الكلية | 218 |
| (78/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الرابعة لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية | 219 |
| (79/2/5) | نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الرابعة لعينة الدراسة في جمهورية السودان | 220 |

# فهرس الأشكال


| رقم الشكل | إســـم الشـــكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1/1/1) | موضع المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي | 31 |
| (2/1/1) | موضع المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي وفقا للجنة المراجعة | 32 |
| (1/2/1 | ( مراحل تطور وظيفة المراجعة الداخلية | 47 |
| (2/2/1) | المستويات التنظيمية لإدارة المراجعة الداخلية | 49 |
| (1/1/2) | طبيعة دور المراجعة الداخلية | 56 |
| (2/1/2) | دورة حياة عملية المراجعة | 57 |
| (3/1/2) | نموذج تحليل كثافة(درجة تركيز) المراجعة الداخلية | 59 |
| (4/1/2) | التعاون المحتمل بين المراجعة الداخلية والإدارة | 62 |
| (5/1/2) | طبيعة المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات حسب المستويات الإدارية | 64 |
| (6/1/2) | المراجعة الداخلية و اتخاذ القرارات | 65 |
| (1/2/2) | دور لجان التدقيق في التدقيق الداخلي | 84 |
| (1/1/3) | المعايير الدولية للمراجعة الداخلية | 89 |
| (1/2/3) | الهيكل التنظيمي | 97 |
| (2/2/3) | الهيكل التنظيمي للمجلس | 113 |
| (3/2/3) | التصوير البياني للتشغيل الالكتروني للنظام المحاسبي | 126 |
| (1/1/5) | الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين التابعة للمؤسسة | 154 |
| (2/1/5) | الهيكل التنظيمي لشركات التأمين | 155 |
| (1/2/5 | شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي | 162 |
| (2/2/5) | شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص | 163 |
| (3/2/5 | (شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني | 164 |
| (4/2/5) | التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة | 165 |
| (5/2/5) | شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي | 166 |
| (6/2/5) | شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير العمر | 167 |
| (7/2/5) | التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الدولة التي تعمل بها حالياً | 168 |

**دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين.**

**دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.**

The Role of the Internal Audit on Raising up the Effiecency of Financial and Accounting Performance for Insurance Sector. Field Study on a Sample Insurance Companies in the Republic of Sudan and Kingdom of Saudi Arabia.

**أولا: الاطار المنهجى**

**تمهيد**

ظهرت في القرن الحادي والعشرين العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة ومن ثم ظهرت الحاجة الى مهنة المراجعة، وقد شهدت الساحة الدولية في السنوات الأخيرة الكثير من التحولات والمستجدات والمتغيرات العالمية في ظل العولمة Globalization التي تقوم على تحرير المبادلات التجارية والمالية مع الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التكتلات الاقتصادية والكيانات العملاقة، مما ادى على ظهور ثورة المعلومات والنظام العالمي الجديد وشهادات الجودة وتأكيد الجودة وغيرها. وظهرت المنشآت العملاقة ذات الفروع والأقسام والاخرى متعددة الجنسيات، واتجه العالم نحو رفع القيود والحواجز الجمركية فاشتدت المنافسة بين المنشآت مما أوجد الحاجة الملحّة لتطوير وتحسين وترشيد الأداء في المنشآت وهذا بدوره فرض تحديات كبيرة محلية ودولية على إدارات المنشآت لأيجاد أنظمة رقابية وضوابط محاسبية وإدارية قوية ومتطورة تمكنها من القيام بمسؤوليتها المختلفة وتساعدها في الاستخدام الاقتصادي والكفء للموارد الاقتصادية مما يكسبها ميزة تنافسية هي في أشد الحاجة إليها.

حديثاً تنأول العديد من الباحثين دور المراجعة الداخلية في ضمان جودة الأداء، حيث أشارت بعض الدراسات الحديثة إلى أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المستوى الجيد لأداء المراجعة الداخلية يمكن أن يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، والدراسات التطبيقية في هذا المجال توصلت إلى أن هناك علاقة بين جودة أداء المراجعة الداخلية وجودة الأرقام المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق.

في هذا البحث يقدم الباحث تحليلاً لجودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحسين الأداء في المنشآت المالية بالتطبيق على قطاع التأمين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

لقد أدى التوسع الرأسي والأفقي والنمو المتسارع للمنشآت إلى الحاجة لمحاسبة المسؤولية ومن ثم إلى المراجعة الداخلية فأستلزم الأمر الحاجة إلى خدمات أشخاص تتوفر لديهم الكفاءة العلمية والخبرة العملية ويتسمون بالاستقلالية والموضوعية في أرائهم ليقوموا بالمراقبة والمتابعة المستمرة واليقظة لكافة أوجه نشاط المنشأة وتقديم التوصيات والمقترحات البناءة بهدف مراقبة وتحسين الأداء حيث تعتبر المراجعة الداخلية بؤرة النظام الرقابي، وإحدى المقومات والأدوات الرقابية المهمة.

هذا وقد تطورت المراجعة الداخلية وزاد الاهتمام بها على الصعيدين الأكاديمي والمهني منذ تأسيس معهد المراجعين الداخليين(Institute of Internal Auditors (IIA في الولأيات المتحدة عام 1941 الذي أخذ على عاتقه مهمة تطوير المراجعة الداخلية وإصدار المعايير والإرشادات ودستور الأخلاق لمهنة المراجع الداخلي وأصبحت هذه المهنة تحتل مكانة بارزة في معظم منشآت الأعمال الحديثة في العالم.

**مشكلة البحث:**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن بعض الوحدات المالية بقطاع التأمين لا تستجيب لملاحظات وتوصيات المراجعة الداخلية الواردة في التقارير المرفوعة من قبل المراجعة الداخلية في حينها ويوجد بطء في تنفيذ هذه التوصيات مما يؤدي إلى تأثير سلبي في تحقيق أهداف المنشأة.

عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الأتية:

- هل هناك علاقة بين التطبيق العملي للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين؟
- هل هناك علاقة بين المعوقات الأساسية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين؟
- هل هناك علاقة بين المعوقات الفنية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين؟
- هل هناك علاقة بين المراجعة الداخلية الآلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين؟

**الاهمية العلمية**

شهدت السنوات الأخيرة من نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحالي الكثير من المستجدات التي تركت آثاراً هزت الأوساط المهنية التي كان على رأسها حادثة إفلاس شركتي Enron & WorldCom ومن ثم زاد الاهتمام بقضية ممارسات الإدارة الخاصة بغش التقارير المالية. لكل ما سبق أصبحت أنشطة المراجعة الداخلية تلقى اهتمام من جانب الباحثين والأوساط المهنية

لمعرفة دور المراجعة الداخلية في تحقيق شفافية التقارير المالية وسبل تفعيل هذا الدور. إلا إنه لا يزال هناك عدم اهتمام من إدارات الشركات بالتقارير الصادرة من إدارة المراجعة الداخلية وضعف تنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة بهذه التقارير.

فهناك دراسات ركزت على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات وكيفية تفعيل هذا الدور ودراسات أخرى تناولت دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وغش التقارير المالية ودراسات أخرى تنأولت العوامل المؤثرة على جودة أنشطة المراجعة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات و تحسين الأداء بالمؤسسات المالية.

يكتسب هذا البحث أهميته العلمية من مسايرة التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية التي تركز على جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق شفافية التقارير المالية.

لكل ما سبق أصبحت أنشطة المراجعة الداخلية تلقى اهتمام من جانب الباحثين والأوساط المهنية لمعرفة دور المراجعة الداخلية في تحقيق شفافية التقارير المالية وسبل تفعيل هذا الدور.

**الاهمية العملية:**

أهتمت المنظمات المهنية السعودية في الفترة الأخيرة بالمراجعة الداخلية كأحد الركائز الأساسية لعملية الحوكمة. يكتسب هذا البحث أهميته العملية من مسأيرة الاهتمامات الحالية للمنظمات المهنية في المملكة العربية السعودية. ومثل هذه البحوث يمكن أن تقدم إرشادات جيدة لتفعيل دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء بالمؤسسات المالية.

إن المراجعة الداخلية لم تعد مهنة متكاملة لها متطلباتها وأركانها الأساسية. "على الرغم من تزأيد الاهتمام في العالم بالمراجعة الداخلية ومهنة المراجع الداخلي كوظيفة وكيان وأداة فعالة للمساهمة في ترشيد الأداء إلا أن إهتمام مشروعات الأعمال بها يكاد يكون مفقوداً".

**أهداف البحث:**

الهدف الأساسي لهذا البحث يتمثل في دراسة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء في قطاع التأمين لكل من جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية ومقارنة البيانات والنتائج. وبالتالي استنتاج مدى فعالية دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء بقطاع التامين في جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية. هذا الهدف الأساسي يتضمن الأهداف الفرعية التالية:-

**الهدف الأول:** عرض تطور المراجعة الداخلية ومفهومها وأهدافها ومعاييرها ومسمياتها المختلفة توطئة لدراسة أسباب عدم انتشار مهنة المراجع الداخلي بشكل واسع في المنشآت المالية بكل من جمهورية السودان و المملكة العربية السعودية.

**الهدف الثاني:** بيان دور المراجع الداخلي في مراجعة أنظمة الجودة كأحد أهم المهام الحديثة التي أوكلت إليه.

**الهدف الثالث:** تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الداخلي في مراقبة وتحسين الأداء في المنشآت المالية قطاع التأمين في كل من جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية ومن ثم في خدمة الاقتصاد الكلي.

**الهدف الرابع:** التعرف على أكثر العوامل المؤثرة على مستوى جودة أنشطة المراجعة الداخلية وارتباطها بتحسين الأداء.

**الهدف الخامس:** ايضاح دور الرقابة الداخلية ومفهومها ومكوناتها واهدافها وعلاقتها بالمراجعة الداخلية وارتباطها بتحسين الأداء والجودة.

**منهجية البحث:**

يعتمد الباحث على مجموعة من المناهج الموضوعية والتي تمثل تآزراً فيما بينها وتشمل هذه المناهج كل من المنهج الاستنباطي، والذي يعتمد عليه البحث في تحديد طبيعة المشكلة وصياغة فرضيات الدراسة. والمنهج الاستقرائي الذي يعتمد عليه الباحث لاختبار الفرضيات. والمنهج التاريخي وذلك من خلال إستعراض وتحليل الدراسات السابقة التي لها علاقة بهذا البحث. كما يعتمد البحث أيضاً على المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام أسلوب العينة العشوائية لمعرفة دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في كلٍ من جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

**فرضيات البحث:**

**يسعى الباحث لإختبار الفرضيات التالية:**

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق العملي للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الأساسية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الفنية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية الآلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.

**نموذج الدراسة**

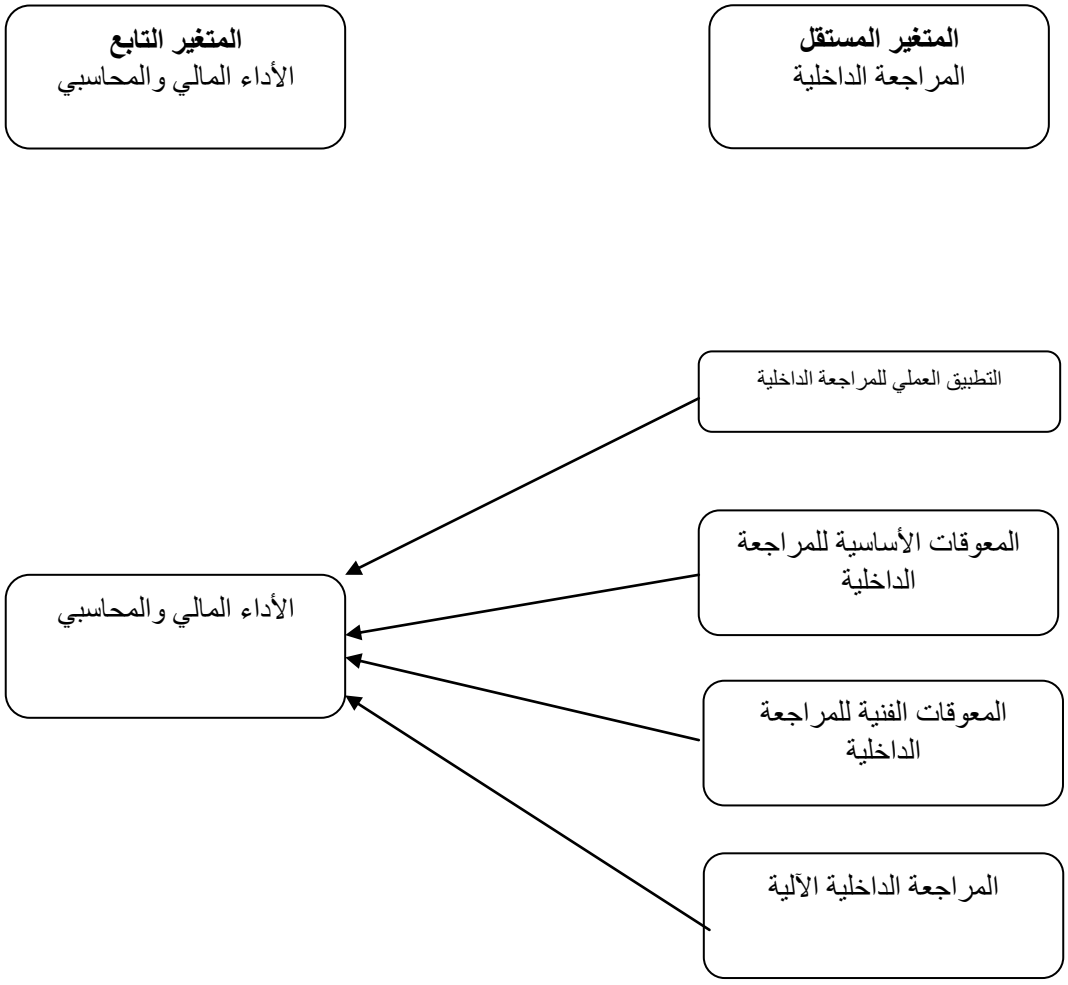


**حدود البحث:**

تتمثل حدود البحث في الآتي:

الحدود المكانية المؤسسات المالية قطاع التأمين في كل من جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: 2016 م.

حدود العينة: باستهداف ادارة المراجعة الداخلية

**هيكل البحث:**

تحقيقاً لأهداف هذا البحث تم تقسيمة الى مقدمة وعدد خمسة فصول وخاتمة فالمقدمة إشتملت على الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، أما الفصل الاول تحت عنوان (مفهوم وأهداف وتطور المراجعة الداخلية) وقد اشتمل على مبحثين حيث

يتناول المبحث الأول مفهوم وأهداف المراجعة الداخلية اما المبحث الثاني فتناول تطور المراجعة الداخلية.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان (تخطيط وتنفيذ أنشطة وأعمال المراجعة الداخلية وتعريف الرقابة الداخلية ومفهومها ومكوناتها واهدافها) فشمل هذا الفصل على مبحثين حيث تناول المبحث الاول تخطيط وتنفيذ انشطة واعمال المراجعة الداخليةأما المبحث الثاني فتناول المراجعة الداخلية والحوكمة.

أما الفصل الثالث تحت عنوان (معايير المراجعة الداخلية والهيئات المهنية وأثرها في ترقية الأداء المالي والمحاسبي) فشمل هذا الفصل على مبحثين حيث تناول المبحث الاول معايير المراجعة الداخلية،اما المبحث الثاني الهيئات المهنية وأثرها في ترقية الأداء المالي والمحاسبي.

أما الفصل الرابع تحت عنوان (المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات) فشمل هذا الفصل على مبحثين حيث تناول المبحث الاول المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات اما المبحث الثاني أثر إستخدام الحاسبات الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة الداخلية في ظل شبكات الاتصالات العالمية ( الإنترنت).

أما الفصل الخامس تحت عنوان (الدراسة الميدانية) وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين تناول المبحث الاول نبذة تعريفية عن المؤسسات المالية بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية اما المبحث الثاني فتناول تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

أخيرا الخاتمة فقد اشتملت على النتائج والتوصيات.

**ثانياً: الدراسات السابقة**

لأهمية الدور الذي تعلبه المراجعة الداهلية إهتم الباحثين في الأوساط المهنية بدراسة دور المراجعة الداخلية فهناك دراسات ركزت على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات وكيفية تفعيل هذا الدور ودراسات أخرى تناولت دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وغش التقارير المالية ودراسات أخرى تنأولت العوامل المؤثرة على جودة أنشطة المراجعة المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات وتحسين الأداء بالمؤسسات المالية.

ولما كانت أنشطة المراجعة تلقى إهتمام مع تطورها المطرد تناولت البحوث الدور الذي تلعبه التقارير المالية وسبل تفعيل هذا الدور فكان لابد من تحقيق الشفافية في التقارير المالية، وهذا سوف يتطرق إليه الباحث.

**د. محمد عبدالمـلك فـخرا، د. سمير عبد الغني محمود(1996)** [1]

يتعلق معيار المراجعة الدولي رقم (10) بالقواعد والإرشادات التي يجب علي المراجع الخارجي الإلتزام بها، متى قرر في مراجعته الاستفادة من أعمال المراجع الداخلي للمنشأة التي يتولى مراجعة قوائمها المالية.

تكمن المشكلة التي تواجه المراجع الخارجي في كيفية تقييم أعمال المراجعة الداخلية لتحديد درجة الاعتماد عليها مسترشداً بالحدود التي رسمها المعيار الدوالي. ونظراً لأهمية هذا المعيار في النهوض بكفاءة وفعالية إجراءات المراجعة الخارجية، فالأمر يستوجب توفير الإرشادات اللازمة للمراجع الخارجي عند التخطيط لعملية المراجعة.

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء علي معيار المراجعة الدولي رقم (10) ودراسة مدي كفأيته في توفير الإرشادات اللازمة للمراجع الخارجي عند تقييم أعمال المراجع الداخلي، للتعرف على أوجه القصور وما يجب إضافته للمعيار حتي يحقق فعاليته في خدمة المراجعة الخارجية.

إنتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي بهدف استقراء وتحليل ما تضمنه معيار المراجعة الدولي رقم (10) بدراسة عناصر المعيار وهى : تطور وظيفة المراجعة الداخلية. دور الاتحادات المهنية في تقييم جودة عمل المراجع الداخلي. مضمون واعتبارات معيار المراجعة الدولي رقم (10). تقييم لاعتبارات الواردة في معيار المراجعة الدولي رقم (10). الدراسات التي تمت لتقييم كفاءة وإستقلالية وجودة عمل المراجع الداخلي. مدى انطباق مفهوم الاستقلال على المراجعة

---

[1] د. سمير عبد الغنى محمود. المراجعة الداخلية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية مجلة علمية . . محمود عبد الملك فخرا، مدى كفأية معيار المراجعة الدولي رقم (10) في توفير الإرشادات اللازمة للمراجع الخارجي لتقييم أعمال .

الداخلية. أهمية الاستقلال كأحد العوامل المهمة للإرتقاء بموضوعية عمل المراجع الداخلي. أهمية الكفاءة العلمية والفنية كأحد العوامل المهمة في تقييم جودة عمل المراجع الداخلي. رؤية تحليلية لعوامل وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية الواردة بالمعيار الدولي تصدرها كلية التجارة ببنها، السنة السادسة عشر العدد الأول 1996م.

توصلت الدراسة إلى أن معيار المراجعة الدولي رقم (10) حدد الكفاءة والاستقلال وجودة

العمل من ضمن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تقييم عمل المراجع الداخلي. إتصفت عوامل الكفاءة والاستقلال وجودة العمل بالعمومية، كما لم توفر إرشادات كافية يستند اليها المراجع الخارجي في تقييم جودة عمل المراجع الداخلي. كما لم يوفر المعيار الدولي مقاييساً محددة وواضحة يستند اليها المراجع الخارجي عندما يقرر الاستفادة من عمل المراجع الداخلي. لم يتناول معيار المراجع الدولي رقم (10) أمور ذات تأثير واضح على كفاءة وفعالية عمل إدارة المراجعة الداخلية.

خلصت الدراسة الى التوصيات: قيام لجنة المراجعة الدولية بإعادة دراسة معيار المراجعة الدولية رقم (10) لسد النقص في الإرشادات الموجودة، وإضافة إرشادات جديدة تساعد المراجع الخارجي عندما يقرر الاعتماد على الأعمال المنجزة بواسطة المراجعين الداخليين. ضرورة تشكيل لجنة للمراجعة داخل كل منشأة تتولى إختيار وتعيين وعزل المراجع الداخلي، وتحدد راتبه ومكافآته. وتكون مستقلة وغير خاضعة لتأثير الإدارة، لضمان استقلاله والارتقاء بموضوعية عمل المراجعة الداخلية. إعادة النظر في معايير الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين توفر مقاييس محددة وواضحة لتأهيل المراجع الداخلي حتي يتمكن من خلالها المراجع الخارجي تقييم درجة الاعتماد على أعماله.

يلاحظ إن هذه الدراسة تتعلق بمعيار المراجعة الدولي رقم (10) الذي يوضح القواعد والإرشادات التي يجب على المراجع الخارجي الإلتزام بها، متى ما قرر في مراجعته الإستفادة من أعمال المراجع الداخلي للمنشأة التي يتولى مراجعة قوائمها المالية. بينما تميزت دراستي بأهمية دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية.

**د. حسين علي خشارمة 2001**[1]

إن مشكلة البحث تتلخص في مدي تأثير إدخال الحاسوب على نظم الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية، وأثرها على تدريب العاملين بها، وقدرتهم على الاستجابة لهذا العامل الجديد، وتأثيره

[1] د. حسين على خشارمة، أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية – دراسة ميدانية المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة (جامعة عين شمس) العدد الرابع أكتوبر 2001م.

أيضاً على نظام مراجعة البيانات المستخدم في المنشأة، والذي بدورة يؤثر على أساليب أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة.

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي: معرفة مدي إستخدام أجهزة الحاسوب في البنوك التجارية الأردنية في عمليات تقييم قوة وكفاءة تطبيق نظام الرقابة الداخلية. التحقق من مدي توافر الظروف المناسبة والملائمة لتحقيق نظام رقابي فعال. القيام بمقارنة أنظمة الرقابة الداخلية .

التي لا تستخدم الحاسوب مع أنظمة الرقابة الداخلية التي تستخدم أجهزة الرقابة الإلكترونية ومعرفة الفرق فيما بينها.إعتمد الباحث على جمع البيانات من مصدرين: المصادر الأولية وتشمل تصميم استبانة كما تشمل إجراء عدة مقابلات شخصية مع بعض العاملين بالإدارات المختلفة في بعض البنوك التجارية الأردنية التي طرأ على أجهزتها تحديث تكنلوجي وتطوير في أساليب العمل. المصادر الثانوية وذلك بالرجوع إلى التقارير والأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة المتوفرة في الدوريات عن الرقابة الداخلية في بيئة محوسبة وغير محوسبة.

إختبرت الدراسة كلُ من الفرضيات التالية: توفير التدريب المناسب للعاملين في البنوك الأردنية يؤثر بشكل أيجابي على سهولة إستخدام أنظمة الحاسوب. وجود نظام لمراجعة البيانات وحفظها وصيانتها يشكل عنصراً أيجابياً في عملية الرقابة الداخلية. إن لإستخدام الحاسوب تأثير أيجابي على عملية الرقابة الداخلية في البنوك.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: إن نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية فعال من حيث صيانة وحفظ المعدات، والبرامج المستخدمة في البنوك الأردنية. أساليب التدريب التي يتلقاها العاملون في البنوك التجارية الأردنية فعالة وتسهل تعاملهم مع البيانات، مما يقلل من مصادر الخطأ المحتملة في تدأولها. وجود رضا عام لدى العاملين بالنسبة لنظم الحاسوب مما يسهم في سهولة تدفق البيانات، ووجود توافق بين العاملين مما يعمل على التقليل من إحتمالية نقل المعلومات الخاطئة بشكل متعمد. عدم التخصص في العمل، حيث أن غالبية أفراد العينة مرتبطون بأكثر من عمل على الحاسوب.

توصيات الدراسة ضرورة تقييم الوضع الحالي السائد في البنوك للأجهزة والنظم، ومن ثم تحديد إحتياجات البنوك من الأجهزة ونظم البرمجة آخذين بعين الاعتبار مواكبة ما استجد من تطورات في مجال الحاسوب. العمل على وضع برامج تدريبية للعاملين في البنوك التجارية

الأردنية لتوفير الكوادر المؤهلة لإستخدام أجهزة الحاسوب بكفاءة عالية. العمل نحو مزيد من التخصص في الأداء في البنوك الأردنية، وذلك لزيادة الكفاءة والفعالية في استخدام الحاسوب.

يلاحظ إن هذه الدراسة تناولت مدي تأثير إدخال الحاسوب على نظم الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة الداخلية في البنوك الأردنية، وتأثيره أيضاً على نظام مراجعة البيانات المستخدم في المنشأة، والذي بدورة يؤثر على أساليب أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة، بينما تميزت دراستي بأهمية دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

**د. سوزان جمال الدين عبد الرحمن2001**[1]

تمثلت مشكلة هذه الدراسة نتيجة لظهور حالات الإفلاس والفضائح المالية والمحاسبية التي شهدها العالم مع بدأية القرن الواحد والعشرون والتي شملت الشركات العملاقة " إنرون وورلد كوم .

" ومانتج عنهما من تورط شركات المراجعة الكبرى "أندرسن". إن فقدت شركات المساهمة ثقة المجتمع وفقدت الثقة في مستوى أداء مجالس إداراتها من حيث الكفاءة والنزاهة وكذلك فقدت شركات المراجعة الثقة في أدائها ونزاهة القائمين عليها من المراجعين وأضعفت الثقة في مهنة المراجعة. ونتيجة لذلك فقد تزأيد الاهتمام بموضوع الإجراءات الحاكمة في الشركات Corporate Governance وكيفية توفير الإجراءات الحاكمة الجيدة كسبيل للخروج من هذا المأزق وإعادة ثقة الجمهور في الشركات المساهمة ومكاتب المراجعة بل والمهنة بأكملها.

يهدف هذا البحث إلى: التعرف على الإجراءات الحاكمة في الشركات بشكل عام وتحديد هيكلها. إلقاء الضوء على لجان المراجعة والمراجعة الداخلية ودور كلٌ منهما في هيكل الإجراءات الحاكمة. إبراز أهمية التفاعل بين كل من لجان المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية في التوصل لإجراءات حاكمة جيدة. التطبيق العملي على عينة من الشركات المشتركة في البورصة المصرية للتعرف على هيكل الإجراءات الحاكمة فيها وتحديداً لجان المراجعة والمراجعة الداخلية والتعرف على العناصر التي تؤدى إلى زيادة التفاعل بينهما.

---

[1] د. سوزان جمال الدين عبد الرحمن، مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية. دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية جامعة المنصورة كلية التجارة، المجلد الثامن والعشرون العدد الرابع 2004م.

لقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach لبيان مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على زيادة فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات وبالتالي رفع مستوى أدائها.

يفترض البحث انه لا توجد علاقة بين استقلالية أعضاء لجان المراجعة وتفاعل اللجنة مع وظيفة المراجعة الداخلية. لا توجد علاقة بين الخلفية المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة وتفاعل اللجنة مع وظيفة المراجعة الداخلية. قيام المراجعة الداخلية بخدمة مراجعة التشغيل في المنشأة لا يؤدى إلى زيادة تفاعل اللجنة مع وظيفة المراجعة الداخلية. تفاعل لجنة المراجعة مع وظيفة المراجعة الداخلية لا يؤدى إلى إنخفاض تكاليف المراجعة الخارجية.

خلص البحث إلى النتائج التالية: تؤثر إستقلالية أعضاء لجان المراجعة أيجابياً على تفاعل اللجنة مع وظيفة المراجعة الداخلية. عدم وجود دلالة إحصائية على ان الخلفية المالية لأعضاء لجنة المراجعة تؤثر على تفاعل اللجنة مع وظيفة المراجعة الداخلية. إن قيام المراجعة الداخلية بخدمة مراجعة التشغيل في المنشآت تؤدى إلى زيادة التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية. إنخفاض تكاليف المراجعة الخارجية في عينة الشركات المستقصي منها وذلك بسبب الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية. إن لجان المراجعة تحتاج إلى المزيد من العناية لتدعيم استقلاليتها حيث يمكن للجان المراجعة أن تبعث الحيوية في الإجراءات الحاكمة في الشركات.

توصى الدراسة بما يلى: إنشاء ودعم إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية في الشركات المساهمة. إعطاء مزيد من الاهتمام لمعايير الإفصاح والمحاسبة والمراجعة الداخلية لمواكبة التطورات الحديثة. البحث إلى إمكانية التوصل إلى معايير دولية للإجراءات الحاكمة في الشركات يتم تطبيقها إلى جميع الشركات بشكل عام والشركات المتدأول أسهمها في أسواق الأوراق المالية بشكل خاص. أن تتضمن التقارير المالية إشارة حول إجراءات الحوكمة في الشركات ومدى فعاليتها.

يلاحظ إن هذه الدراسة تنأولت أهمية مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على زيادة فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات، بينما تميزت دراستي بأهمية دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

**د. عبد العزيز اعبيد أبوبكر2007**[1]

من المتعارف عليه أن المراجعة الداخلية سوف تكون اكثر كفاءة وموضوعية إذا كانت المراجعة الداخلية جيدة و يعتمد عليها، ولذلك فإن المراجع الخارجي يقوم بدراسة نظام الرقابة الداخلية والسياسات والاجراءات المتبعة لأجل تقرير مدي الاعتماد على هذا النظام (التميمي، 1998)، ومن هنا تبرز مشكلة هذة الدراسة وهي وجود ضعف في اداء وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدات الإقتصادية، ومن ثم يطرح السؤال التالي: ماهي الأسباب وراء ضعف اداء وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدات الإقتصادية؟ ويرجع ذلك الى: نقص الكفاءات والمؤهلات العلمية في هذا المجال. مدي إستغلال المراجعة الداخلية في التنظيم. مجال عمل المراجعة الداخلية ومدي الإهتمام بتقييم نظم الرقابة الداخلية. مدي وجود تحديد واضح لاختصاصات وظيفة المراجعة الداخلية. مدي مسئولية المراجعة الداخلية عن كافة انشطة الوحدة الاقتصادية. مدي توافر صلاحيات وضمانات كافية للقائمين باعمال المراجعة الداخلية. مدي اشتراك المراجعيين الداخليين في أعمال تنفيذية تتعلق بالشركة وتتعارض مع إختصاصات المراجعة الداخلية.

تهدف هذة الدراسة الى بيان مفهوم وأهداف وظيفة المراجعة الداخلية. توضيح أهم مقومات ومعايير المراجعة الداخلية. تحليل واقع وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدات الاقتصادية. اقتراح بعض المقرحات والتي من شأنها رفع مستوى اداء المراجعة الداخلية بالوحدات الاقتصادية.

لقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي في عملية التحليل بإستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS). لبيان وتحليل آراء المشاركين في الدراسة.

تدور تساؤلات الدراسة حول محورين هما العوامل المؤثرة على وظيفة المراجعة الداخلية، واتضح ان هناك كثير من الأعمال لا يقوم بها المراجع الداخلي في بعض الوحدات الاقتصادية وهي من بين وظائف المراجعة الداخلية. واهم الاعمال التي يقوم بها المراجع الداخلي.

خلصت الدراسة الى النتائج التالية: ضعف المراجعة الداخلية بالوحدات الاقتصادية يرجع الى العديد من الاسباب ومن اهمها: نقص المؤهلات العلمية والخبرات العملية باقسام المراجعة بهذة الوحدات، عدم الاهتمام بالتعليم المهني المستمر مثل التدريب على اعمال المراجعة الداخلية، القيام بوظيفة المراجعة الداخلية من قبل اشخاص ليسو ذو علاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

---

[1] د. عبد العزيز اعبيد أبوبكر دور المراجعة الداخلية في دعم الهيكل الرقابي بالوحدات الاقتصادية ، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق. أبو ظبي ، 2007م.

أقسام المراجعة بالوحدات الاقتصادية تركز فقط على المراجعة الحسابية وتهمل الى حد كبير جميع انواع المراجعة الاخري. أقسام المراجعة لاتقوم باصدار تقارير منتظمة عن متابعة وتقييم النشاط بهذة الوحدات. لا توجد معايير للاداء المهني لوظيفة المراجعة الداخلية.

توصي الدراسة بضرورة إهتمام الهيئات العلمية، وخصوصا الجامعات ونقابة المحاسبين والمراجعين بالعمل على وضع البرامج والإجراءات و المعايير التى يمكن من خلالها ممارسة وظيفة المراجعة الداخلية بكفاءة. ضرورة العمل على تنظيم الندوات العلمية لتوضيح مفهوم ومهام المراجعة الداخلية. ينبقي العمل على تشجيع المنشآت والوحدات الاقتصادية المختلفة على تكوين اقسام المراجعة الداخلية على اساس علمي وسليم و بكفاءة متخصصة. ضرورة الاهتمام بوضع نظم محاسبية بكل الوحدات الاقتصادية وإعتنادها من الجيهات المختصة.

يلاحظ إن هذه الدراسة تنأولت دور المراجعة الداخلية في دعم الهيكل الرقابي بالوحدات الاقتصادية ، بينما تميزت دراستي بأهمية دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

### د. أسامة بن فهد الحيزان عام 2008[1]

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في تحديد نطاق وأهداف عمل المراجع الداخلي وموقعه التنظيمي المناسب للاضطلاع بدوره المناسب في الحوكمة. وكذلك تقويم الدور الذي تؤديه أقسام المراجعة الداخلية الحالية في الشركات المساهمة السعودية، ومدى استعداد المراجعين الداخليين في المملكة العربية السعودية لمواجهة التحديات المعاصرة و تحمل الأبعاد الجديدة لدورهم في تدعيم عملية حوكمة الشركات المساهمة، ثم تقديم اطار مقترح يتضمن ما يمكن تنفيذه لتفعيل دور المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم الدور الحالي للمراجعين الداخليين في الشركات السعودية، ويتضمن هذا الهدف تقويم نطاق العمل والتأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية و مدي تناسبها مع المهام التي يجب ان يقوموا بتنفيذها، وكذا تقويم مدى الاستقلال الذي يتمتع به المراجعون الداخليون في الشركات المساهمة السعودية، كما يهدف

[1] د. أسامة بن فهد الحيزان، تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين جامعة القاهرة، الجزء الأول، العدد السبعون سنة 2008م.

أيضاً إلى تقويم مدي استعداد المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية لمواجهة متطلبات الحوكمة.

إنتهجت الدارسة لتحقيق أهدافها على عرض وتحليل بعض وجهات النظر الواردة في المراجع المتخصصة، هذا بالإضافة إلى جمع وتحليل وعرض أراء بعض المديرين والمحاسبين و المراجعين العاملين في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية.

إختبرت الدراسة فرضية ان نطاق عمل المراجعين الداخليين بالشركات المساهمة السعودية يتفق مع نطاق عمل المراجعين الداخليين المناسب لتطبيق الحوكمة في هذه الشركات. وفرضية ان التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين بالشركات المساهمة السعودية يناسب مع تأهيل المراجعين الداخليين الملائم لتطبيق الحوكمة في هذه الشركات. وفرضية ان الاستقلال المهني الذى يتمتع به المراجعين الداخليين بالشركات المساهمة السعودية يلائم الاستقلال المهني المطلوب لتطبيق الحوكمة في هذه الشركات.

توصلت هذه الدراسة إلى أن نطاق عمل المراجعين الداخليين و تأهيلهم العلمي والعملي، والاستقلال المهني المتاح لهم تتفق إلى حد كبير ومتطلبات الحوكمة، إلا ان الأمر يتطلب المزيد من التأهيل والاستقلال وتوسعة نطاق العمل بما يتفق مع تحقيق أهداف الحوكمة.

خلصت الدراسة الى تفعيل كافة الجهود والإمكانيات مهنيا واكاديمياً في المملكة العربية السعودية وتوحيدها بهدف تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، وذلك بما يتفق وتطبيق الحوكمة.

يلاحظ إن هذه الدراسة تناولت أهمية تفعيل المراجعة الداخلية لتطبيق متطلبات الحوكمة التي تهدف إلى تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، بينما تميزت دراستي بأهمية دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

**د. محمد عبدالفتاح محمد عبدالفتاح عام 2008**[1]

تتمثل مشكلة البحث في تطوير دور المراجعة الداخلية في البنوك لتصبح مراجعة داخلية مبنية على المخاطر تعمل كأداة لضبط المخاطر المصرفية، وذلك من خلال تحقيق

[1] د. محمد عبدالفتاح محمد عبدالفتاح، إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس كلية التجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2008.

التكامل بين كل من نموذج إدارة مخاطر المنشأة ونموذج الأداء المتوازن، الأمر الذى يجعل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر أداة فعالة تسهم في تحقيق الإدارة الاستراتيجية للمخاطر المصرفية.

يهدف هذا البحث إلى وضع منهج مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر Risk Based Internal Audit (RBIA) كأداة هامة لإدارة المخاطر المصرفية في اطار تنفيذ متطلبات لجنة بازل BASEL, 11.

فيما يتعلق بتقصي موضوعية الاطار المقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية وتحديد إمكانية تطبيقه، بكل النتائج التي توصل إليها من خلال المقابلات الشخصية التي عقدها مع مسئولي إدارات المخاطر ببعض البنوك وكذا مسئولي إدارات التفتيش بالمراكز الرئيسية لبعض البنوك إضافة إلى مسئولي إدارات المراجعة الداخلية بفروع البنوك.

وقد بنيت فرضياتها على وجود علاقة ارتباط بين الإدارة الفعالة للمخاطر المصرفية وتحقيق استراتيجية البنك. وفرضية إمكانية تحقيق التكامل بين نموذج الأداء المتوازن وإدارة مخاطر المنشاة لتطوير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في البنوك. وفرضية ان يؤدى تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر إلى تحقيق فعالية إدارة المخاطر المصرفية.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: إن التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال بصفة عامة وفى البنوك بصفة خاصة، يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الاستقرار والنمو وتحقيق العائد المتوقع. يتحقق هدف زيادة القيمة للمستثمرين، من خلال وضع استراتيجية متوازنة وأهداف متفرعة عنها تتكامل فيما بينها لتحقيق التوازن الأمثل بين الأهداف المحددة والمخاطر المرتبطة بها. نظراً لأهمية النشاط المصرفي في تحقيق الأهداف الاقتصادية في القطاعات المختلفة للدولة، فإنه من الأهمية بمكان الاهتمام بتنظيم وترشيد وتقييم

إدارة المخاطر المصرفية، كما يلزم قياس ومراقبة مستوى المخاطر وإداراتها بالطريقة الموضوعية التي تحد من آثارها السلبية. تقوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بدور رئيسي في تقييم إدارة المخاطر المصرفية من خلال التأكد من فعالية الخطة الموضوعة للتعامل مع المخاطر والتي تسهم في تحديدها وتقييمها وضبطها في اطار توازن الأهداف الاستراتيجية المنشودة في البنك. يرتبط تفعيل دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في البنوك التجارية، في مجال ضبط المخاطر المصرفية بتفعيل آليات ومبادئ الحوكمة في البنوك، على

أساس ان المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، تمثل احد أدوات نظام الرقابة الإدارية. يمكن تفعيل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في البنوك من خلال التكامل بين كل من نموذج إدارة مخاطر المنشاة، والذى يرتبط بالاستراتيجية التي يلزم أن تكون متوازنة، وأن توازن الاستراتيجية يمكن أن يتحدد من خلال تقييم المقأييس التي تحتويها الأبعاد الأربعة لنموذج الأداء المتوازن.

خلصت الدراسة إنه يجب على إدارات البنوك أيجاد وتطبيق اطار متكامل لإدارة المخاطر المصرفية من اجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتجنب الوقوع في الأزمات وزيادة قدرتها التنافسية. ضرورة اهتمام البنوك بإنشاء قاعدة بيانات للمخاطر المصرفية، تتضمن كافة البيانات والمعلومات المرتبطة بالمخاطر وتساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية التي قد يتولد عنها مخاطر مصرفية تؤثر على سلامة الأداء المصرفي مع ضرورة التحديث المستمر لهذه القاعدة في ضوء المتغيرات الحادثة والإجراءات المتخذة لمواجهة المخاطر المرتبطة بها. التزام البنوك بالتطبيق الكامل لمبادئ الحوكمة المصرفية، والتي تضمن تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، بما يتيح المجال للمراجعة الداخلية بتطوير دورها في مجال تفعيل إدارة المخاطر المصرفية. تحول المراجعة الداخلية في البنوك من الدور التقليدي المهتم بالرقابة إلى مراجعة داخلية مبنية على المخاطر، من الإسهام بدور فاعل في تقييم إدارة المخاطر المصرفية. تحقيق الاستقلال التام لإدارة المراجعة الداخلية بالبنك وذلك لتمكينها من أداء دورها المتطور المبنى على المخاطر، وذلك من خلال رفع مستواها في الهيكل التنظيمي في البنك، وتوفير اتصالها المباشر مع مجلس الإدارة أو مع لجنة المراجعة التابعة له، حيث تقدم التقارير الدورية التي تشتمل على نتائج المراجعة والتوصيات والمقترحات اللازمة من اجل تفعيل إدارة المخاطر المصرفية. تصميم خطة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في البنك، في ضوء الأهداف الاستراتيجية للبنك وفى ضوء الأهداف التشغيلية والأنشطة المرتبطة بها وتقييم المخاطر على كل من المستوى الاستراتيجي والمستوى التنفيذي، وذلك من اجل تقييم إدارة المخاطر المرتبطة بكل مستوى وقياس مدى العلاقات بينهما والتوصية باتخاذ الإجراءات اللازمة، إضافة إلى المتابعة الفعالة لتطبيق تلك الإجراءات والتقرير عن ذلك.

يلاحظ إن هذه الدراسة تنأولت أهمية تفعيل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في منشآت الأعمال بصفة عامة وفى البنوك بصفة خاصة بما لها دور في تقييم إدارة المخاطر مما

يؤدى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، بينما تميزت دراستي بأهمية دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية.

**د. سعد محمد مارق 2008**[1]

تمثلت مشكلة هذه الدراسة نتيجة لظهور الفضائح المالية والمحاسبية التي شهدها العالم مع بدأية القرن الواحد والعشرون والتي شملت الشركات العملاقة " إنرون ومانتج عنهما من تورط شركات المراجعة الكبرى"أندرسن". إن فقدت شركات المساهمة ثقة المجتمع وفقدت الثقة في مستوى أداء مجالس إداراتها من حيث الكفاءة والنزاهة وكذلك فقدت شركات المراجعة الثقة في أدائها ونزاهة القائمين عليها من المراجعين وأضعفت الثقة في مهنة المراجعة. ونتيجة لذلك فقد تزأيد الاهتمام بموضوع الإجراءات الحاكمة في الشركات .Corporate Governance

تهدف هذة الدراسة الى الدور الذى تقوم به إدارات المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة السعودية فيما يتعلق بإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركات.

إعتمدت الدراسة على المعلومات المستخلصة من قوائم الاستقصاء التي ارسلت للشركات المساهمة السعودية بنهاية فبرأير 2007. تم تصميم الاسئلة بطريقة الاجابة المتعددة وإستخدم اسلوب ليكرت.

نتيجة التحليل قدمت دليل على ان ادارات المراجعة الداخلية في شركات المساهمة السعودية تساهم في ادارة المخاطر. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أيضاً النظرة التي ينظر بها مدراء المراجعة الداخلية قي الشركات المساهمة لدورهم في إدارة المخاطر حيث أوضحت النتائج

النظرة الأيجابية من قبل مدراء المراجعة الداخلية وشعورهم باهمية دورهم في ادارة المخاطر. وان دور المراجعة الداخلية يجب ان يتجأوز الدور التقليدي في المراجعة المالية الى دور اكثر فعالية وهو المساهمة في ادارة المخاطر. أوضحت النتائج إن قيام ادارة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة السعودية بالمساهمة في إدارة المخاطر يعتبر تطبيقاً للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي اصدرها معهد المراجعين الداخليين بامريكا، والتي تنص على ضرورة قيام المراجعيين الداخليين بمساعدة المنشأة فيما يتعلق بادارة المخاطر. نتائج الدراسة أوضحت الاتصال المستمر بين مدراء المراجعة الداخلية ولجان المراجعة ومدراء إدارات المخاطر

---

[1] د. سعد محمد مارق، دور إدارة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في الشركات المساهمة السعودية. البحوث المحاسبية ، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد التاسع– العددالأول–1429هـ 2008 م.

لضمان قيام إدارة المراجعة الداخلية بدورها في إدارة المخاطر ودعمها. من النتائج التي توصلت لها الدراسة هو تأثر استقلال المراجع الداخلى عندما يقوم بدور إدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركات و السبب في ذلك هو عدم وجود معايير سعودية تنظم دور المراجع الداخلي عندما يقوم بالمساهمة في ادارة المخاطر.

يلاحظ إن هذه الدراسة تناولت دور إدارة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في الشركات المساهمة السعودية، بينما تميزت دراستي بأهمية دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

**د. خالد حسين أحمد 2009**[1]

تتمثل مشكلة البحث في تزأيد حالات أعداد التقارير المالية الاحتيالية والادعاء بفشل عمليات المراجعة، فانه يوجد اهتمام متزأيد في الوقت الحاضر لرفع زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية والتي من شأنها تأمين عدالة عرض القوائم المالية و البعد بها عن الأخطاء والغش، وهو يمثل أحد الأدوار الأساسية للمراجعة الداخلية، والذى يتم تفعيلة من خلال وجود لجنة مراجعة مؤهلة، تتصف بخصائص معينة، تجعلها أداه هامة لتأكيد عدالة عرض القوائم والتقارير المالية الأمر الذى ينعكس على خفض مخاطر المراجعة، وهذا بدوره يزيد الثقة في القوائم والتقارير المالية من جانب مستخدميها، وهو ما يضمن سلامة القرارات المعتمدة عليها.

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية، إلى دراسة وتحليل العلاقة بين خصائص الجودة في لجنة المراجعة وتحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية، وذلك في اطار التطبيق المتنامي لحوكمة الشركات.وينبثق من الهدف الأساسي للبحث الأهداف الفرعية التالية: إبراز خصائص الجودة المميزة للجان المراجعة الفعالة. تبيان كيفية تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال وجود لجنة للمراجعة تتصف بصفات الجودة. تأكيد ضرورة التفاعل بين لجنة المراجعة و المراجعة الداخلية كأحد آليات الرقابة الداخلية في اطار الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائى بهدف إستقراء وتحليل ما تضمنته الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، والاستفادة من النتائج التي توصلي اليها، بهدف أعداد اطار مفاهيمي متكامل للمتغيرات أو العوامل التي يمكن ان تنطوي عليها العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية

---

[1]د. خالد حسين أحمد، العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية "دراسة ميدانية" الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس كلية التجارة، العدد الأول – الجزء الثاني، يونيو2009م.

الفعال والخصائص التي يلزم ان تتميز بها لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة. كما اعتمدت على القيام بدراسة ميدانية لاستطلاع آراء كل من مراقبي الحسابات والمراجعين الداخليين وأعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين، عن العوامل المؤثرة على تفعيل نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال خصائص الجودة المميزة للجنة المراجعة، عن طريق أعداد قائمة إستقصاء موجهة إلى عينة من مراقبي الحسابات بالشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية وكذلك عينة من المراجعين الداخليين بالشركات المساهمة المصرية، وعينة من أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين في عدد من الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية، وهى تمثل أداة لاختبار فروض هذا البحث، والتي يتم اختبارها من خلال تحليل إجابات المستقصي منهم، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، من اجل التوصل إلى نتائج البحث وتوصياته.

يقوم هذا البحث على فرضية انه لا تؤثر خصائص الجودة التي تتميز بها لجنة المراجعة على فعالية نظام الرقابة الداخلية. وفرضية وجود مراجعة داخلية مرتبطة بلجنة مراجعة فعالة يزيد من ثقة مراقب الحسابات في القوائم والتقارير المالية. وفرضية انه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عدالة عرض القوائم والتقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية المستند إلى لجنة مراجعة فعاله.

توصلت الدراسة إلى ان خصائص الجودة التي تتميز بها لجنة المراجعة من حيث الضوابط التي يجب مراعاتها عند تشكيل لجان المراجعة بالشركات المساهمة من حيث ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية وتحديد اختصاصاتها وواجباتها واجتماعاتها ونظام العمل. وتوصلت الدراسة إلى ان وجود إدارات مراجعة داخلية تشرف على أعمالها لجنة المراجعة من مراجعة خطة عمل الموضوعية، ودراسة ومتابعة تقارير المراجعين الداخليين في كافة الجوانب الحيوية والهامة في المنشأة، والتأكد من قيام المراجعين الداخليين بالإطلاع على جميع المستندات المرتبطة بموضوع المراجعة، ودراسة وتقييم مدى كفاءة وفعالية المراجعين الداخليين بشكل دوري، هذا يؤدي إلى زيادة ثقة مراقبي الحسابات في القوائم والتقارير المالية. توصلت الدراسة انه في ظل وجود نظام رقابة داخلية سليم يستند على وجود لجنة مراجعة فعالة يدعم عدالة عرض القوائم والتقارير المالية، وبالتالي يبعث الثقة لدى مستخدمي هذه

القوائم والتقارير المالية على صحة الأرقام الواردة بها وأنها خالية من الغش والخداع، ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة وسليمة.

خلصت الدراسة بالتوصيات التالية: عند إعداد نظام لتقييم أداء أعضاء لجنة المراجعة في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية يراعى فيه أن يتضمن كل الجوانب المتعلقة بتقييم أدائها وفعاليتها تشرف عليها هيئة سوق المال. ومن توصيات الدراسة إعداد دليل إرشاد عملي خاص بأعضاء لجان المراجعة يتناول اهم الجوانب الإدارية والمالية والمحاسبية بشكل مختصر ومفيد يمكنهم من الاطلاع بواجباتهم ومسئولياتهم. توصي الدراسة بالتوسع في تطبيق لجان المراجعة في الشركات المساهمة غير المقيدة بالبورصة لما لها من أهمية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

يلاحظ إن هذه الدراسة ركزت على أهمية لجان المراجعة في تفعيل نظام المراجعة الداخلية بينما تميزت دراستي بأهمية دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية.

**د. فهيم سلطان محمد الحاج 2012**[1]

تتمثل مشكلة الدراسة قي وجود فجوة توقعات بين مراقبي الحسابات و مستخدمي القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة السودانية. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الآتي: ما هي امكانيات تفعيل آليات حوكمة الشركات قي تضييق فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة السودانية؟

تهدف الدراسة الى التعرف على دور آليات حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجة وذلك سعياً لتعزيز الثقة في مهنة المحاسبة و المراجعة، من خلال استطلاع آراء مراقبي الحسابات و المستثمرين في مدى تاثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات و مستخدمي التقارير المالية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الهداف الفرعية التالية: دراسة وتحليل مفهوم حوكمة الشركات، دراسة وتحليل مفهوم فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، وبيان دور آليات حوكمة الشركات في محأولة تضييق تلك الفجوة في ضوء نتائج الدراسة الميدانية و مأورد بالأدب المحاسبي والقواعد المنظمة لمحتوى تقرير مراقب الحسابات.

---

[1] د. فهيم سلطان محمد الحاج، آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية، مجلة العلوم الإنسانية والإقتصادية– جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا العدد الأول يوليو 2012م.

إتبعت الدراسة بعض المناهج منها التاريخي بإعطاء فكرة عن الإطار النظري والدراسات السابقة للحوكمة وفجوة التوقعات والمنهج الإستنباطي لتحيد محأور وصياغة فرضيات الدراسة والإستقرائي لاختبار الفرضيات وكذلك المنهج التحليلي لدراسة الحالة.

إختبرت الدراسة الفرضية الرئيسية الآتية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات وبين تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. وتنبثق منها فرضيات فرعية على النحو التالى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوة إدارة المراجعة الداخلية و إستقلالها داخل الشركة وبين تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة إستقلال مراقب الحسابات وبين تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

توصلت الدراسة من خلال تحليل آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة لأهم النتائج التالية: إستقلال وقوة نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة يساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. إستقلال مراقب الحسابات و عدم سعية للاستمرار في منصبة في الشركة يساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. التأهيل والتدريب المستمر لمراقب الحسابات والعاملين في الرقابة الداخلية يساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. وجود اللوائح والتشريعات داخل الشركة ووضوحها وتطبيقها ومطابقتها للمعايير يساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. وهيئات خارجية رقابية وتنظيمية وإشرافية على اعمال شركات المساهمة يساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

من خلال تقييم النتائج السابقة توصي الدراسة بالاتي: ضرورة نشر الوعي داخل الشركات بمفهوم حوكمة الشركات وأهميتة بين كافة العاملين. ضرورة منح الرقابة الداخلية والتفتيش والمراجعة الإستقلال التام في جميع الشركات العامة المساهمة. الإلتزام التام باللوائح والتشريعات وتطبيقها وفقاً للمعايير المتعارف عليها و مبادئ الحوكمة. ضرورة أن يتم تعيين وعزل مراقب الحسابات من قبل الجمعية العامة للمساهمين والاستعانة بالجهات الإشرافية الخارجية في ذلك.ضرورة تعديل وتحديث القوانيين والتشريعات المحلية لتلبية متطلبات مبادئ ومعايير الحوكمة. تشجيع وتحفيز العاملين على التأهيل والتدريب المستمر من قبل إدارة الشركة.

يلاحظ إن هذه الدراسة ركزت على آليات حوكمة الشركات ودورها في وجود فجوة توقعات بين مراقبي الحسابات و مستخدمي القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة السودانية. واهمية أقسام المراجعة الداخلية بالشركات المساهمة العامة في تدعيم مراقب الحسابات وكذلك أهمية لجان المراجعة في تفعيل نظام المراجعة الداخلية، بينما تميزت دراستي بأهمية دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية.

# الفصل الأول

## مفهوم وأهداف وتطور المراجعة الداخلية

يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم وأهداف وتطور المراجعة الداخلية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم واهداف المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: تطور المراجعة الداخلية.

## المبحث الأول

## مفهوم واهداف المراجعة الداخلية

نتيجة للتوسع الكبير في الشركات والتعقيد في عملياتها، والفصل بين ملكية الشركة وإدارتها وظهور الشركات المساهمة جعل المسؤولية الأساسية عن حماية أصول الوحدة، ومنع واكتشاف الأخطاء والغش، تقع على عاتق الإدارة ، مما دفعها إلى الاهتمام بوضع نظام فعال للرقابة.[1]

في ظل هذه العوامل لم يعد يمكن الاكتفاء بالتدقيق السنوي الذي يقوم به المدقق الخارجي، فبرزت الحاجة إلى التدقيق المستمر لجميع الجوانب التشغيلية للمنشأة، نتيجة لذلك فقد اقتضى الأمر ضرورة القيام بالتدقيق الداخلي من قبل شخص متخصص ومؤهل علمياً ومهنياً لأداء هذه الوظيفة.

**مفهوم التدقيق الداخلي:**

تأكيداً لحيوية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي، فإن الهدف منه أصبح خدمة المنشأة والعاملين فيها، حيث يقدم المشورة والتوصيات عن الأنشطة التي يتم مراجعتها بغرض تفعيل وتطوير العمل فيها، وهذا ما جاء في القائمة المعدلة لمسؤوليات المدقق الداخلي والصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) عام 2003م، حيث عرف التدقيق الداخلي على أنه:-

" نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتطوير عمليات الإدارة، وذلك بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة، لتقييم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها والإجراءات المؤسسية".[2]

لقد أصبح على المدققين الداخليين أن يأخذوا في اعتبارهم القضايا المرتبطة بإدارة المخاطر Risk Management والإجراءات التحكمية Governance Process في انشطة المنشأة عند ادائهم لمهامهم، والإجراءات التحكمية هي "مجموعة القواعد والأساليب التي تتبع لتحول دون الفساد أو أن يحصل أي شخص على مكتسبات ليست من حقه"[3]، وهذه الطبيعة الشاملة للتعريف السابق تفتح المجال لتطوير الدور الذي يمكن أن يلعبه المدققون الداخليون مستقبلاً.

---

(1) احمد حسين علي حسين ،"نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية"،(الاسكندرية مكتبة الاشعاع الفني) 1997، ص98

(2) IIA, "International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing" , Journal Auditor.

(3) دلال الكخن، " المحاسبة وتحديات العولمة، معايير التدقيق الداخلية " المؤتمر العلمي المهني الرابع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، من (24-25 / أيلول 2002 )، ص4

إن مفهوم المراجعة الداخلية عرف منذ فترة من الزمن، كما أن طبيعة ومجال خدمات المراجع الداخلي قد حدث فيها الكثير من التطور في الجانب النظري ويتمثل هذا في تعريفات جمعية المدققين الداخليين.

عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية The Institute of Internal Auditors, 1994 بأنها "وظيفة التقويم الحيادي المحددة داخل المنشأة لفحص وتقويم أنشطتها كأداة لخدمة المنظمة، فهدف المراجعة هو مساعدة أعضاء المنشأة بما فيهم الإدارة للوفاء بمسئولياتهم. وفي سبيل ذلك تزود المراجعة الداخلية الأعضاء بالتحليل ، والتقويم والنصيحة والمعلومات المتعلقة بالأنظمة موضع الفحص، وكما يتضمن هدف تحقيق الرقابة الفعالة عند مستوى التكلفة المناسب[1] .

وفي عام 1999م قام معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بإعادة تعريف المراجعة الداخلية بأنها: "تعتبر نشاط مستقل ينطوي على تقديم تأكيد موضوعي وتقديم إستشارات ، وتصميم المراجعة الداخلية المنظمة في إنجاز أهدافها وذلك من خلال تبنيها لمداخل علمية منظمة لتقويم وتحسين فعالية العمليات التي تهدف إلى إدارة المخاطر، والرقابة التنظيمية وفرض آليات الحوكمة"[2] .وفي عام 2001م تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية "على أنها نشاط مستقل موضوعي ونشاط مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتصحيح عملياتها. وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج دقيق لتقييم وتحسين فعالية العمليات لإدارة الخطر والرقابة والتوجيه(التحكم)".

كما عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المراجعة الداخلية بأنها "وظيفة تقويمية مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسئولين داخل المنشأة في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية ، وذلك عن توفير التحليل، والتقويم ، والتوصيات ، المشورة ، والمعلومات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها، وتساعد المراجعة الداخلية بتلك المنشأة في تحقيق أهدافها وحماية أصولها. كما تضيف قيمة بتطبيق مدخل منظم لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في المنشأة .

---

[1] موقع معهد المراجعيين الداخليين The Institute of Internal Auditors ( http://www.theiia.org) (IIA)

[2] موقع معهد المراجعيين الداخليين(المرجع السابق)

فالمفهوم الشامل للمراجعة الداخلية يتضمن في محتواه الواسع المفاهيم التالية:[1]

١ .نشاط داخلي مستقل داخل المنشأة تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها.

٢ .أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة.

٣ .وظيفة إستشارية لاقتراح التحسينات اللازم إدخالها.

كما أن هناك فريق من الكتاب يعرفون المراجعة الداخلية على أنها:

مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحمأية أصول وممتلكات المنشأة، وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

ومن التعريف السابق ذكره يلاحظ أن نظره الإدارة العليا في المنشآت المختلفة جعلت وظيفة المراجعة الداخلية أداة رقابة فعاله على أنشطة المنشأة وأصبحت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة .لكن يتطلب منح المراجع الداخلي كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله بعيداً عن كل الضغوطات وإعطاءه حرية الوصول إلى كافة إدارات المنشأة والاتصال بكافة العاملين فيها، كما يجب توفر العدد الكافي من المراجعين المؤهلين بحيث يتناسب مع الأهداف المرتبطة بدائرة المراجعة وأن تتفاعل الإدارة مع النتائج والتوصيات والاقتراحات بشكل جاد.

على أن المراجعة الداخلية هو وظيفة تقييم مستقل (IIA) كما عرفه معهد المدققين الداخليين[1] تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للاضطلاع بمسئولياتهم بجداره، حيث تقوم المراجعة الداخلية بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف المراجعة الداخلية أيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة.

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص الآتي:

---

[1] دهمش ، نعيم،المراجعة الداخلية ومفهومه ،وأهدافه، ونطاقه، ندوة المراجعة الداخلية الأول، سلطة الكهرباء/ الأردن ١٩٨٦ ،ص ص 4-2- ١

المراجعة الداخلية :وظيفة تقييم مستقل وتعني هذه أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها وأن يتبع إدارياً لأعلى مستويات الهيكل التنظيمي للمنشأة مثل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق وذلك للمحافظة على موضوعيته وإصدار أحكام غير منحازة[1].

هدف المراجعة الداخلية هو فحص وتقييم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة المنشأة نفسها وليس إدارتها أو أي جهة أخرى سواء داخلية أو خارجية.

على إدارة المراجعة الداخلية أن تفحص كافة أنشطة المنشأة وهذا يستوجب بالضرورة عدم وجود تحديد على نطاق عمل المراجعة الداخلية وتتم الصلاحيات للدخول والإطلاع على أية مستندات أو وثائق يطلبونها دونما عائق أو مماطلة أو تأخير والتأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لتحسينها بتكاليف معقولة.كما أن المراجعة لداخلية ليست فقط على الرقابة المالية والعمليات المحاسبية بل تشمل جميع قطاعات وأنشطة المنشأة وعملياتها التشغيلية. كما عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي كما يلي[2]

"على أنه نشاط نوعي وإستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفأية الإنتاجية القصوى".

وأخر تعريف للتدقيق الداخلي على أنه (IIA) وحسب نشرة عام ١٩٩٩ لمعهد المدققين "نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بأيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر والرقابة والتوجيه والتحكم".[3]

والمراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسئولين داخل المنشأة في القيام بمسئولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقويم، والتوصيات، والمشورة" [4].

إن الوصول إلى مفهوم دقيق للمراجعة يقتضي استعراض كافة مراحل المراجعة، منذ بدأية نشأتها التاريخية ومروراً بكافة الفترات الزمنية التي مرت بها، ثم نستعرض أهم التعاريف لها والأهداف المطلوب تحقيقها من جراء هذه المراجعة.

---

[1] موقع معهد المراجعيين الداخليين(IIA) (The Institute of Internal Auditors ( http://www.theiia.org

[2] موقع معهد المراجعيين الداخليين(IIA) (The Institute of Internal Auditors ( http://www.theiia.org

[3] موقع معهد المراجعيين (IIA) (http://www.theiia.org ) المرجع السابق

[4] جمعية المحاسبين القانونيين السعودية، معايير المراجعة الداخلية / السعودية ٢٠٠٤ ، ص1

**التأصيل العلمي للمراجعة:**

"لم تظهر المراجعة إلا بعد ظهور المحاسبة واستخدام قواعدها ونظرياتها في إثبات العمليات المالية"إن أول من عرف المراجعين هم قدماء المصريين واليونانيين، الذين استخدموا المراجعين من أجل التأكد من صحة الحسابات العامة حيث كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المسجلة بالدفاتر والسجلات للتأكد من سلامتها وخلوها من التلاعب والأخطاء وإثبات صحة عمليات التسجيل، ومع مرور الزمن تطورت المراجعة شأنها في ذلك شأن كافة المناحي العلمية والمهنية التي تتطور وتتقدم بمرور الزمن وأيضاً بروز المنظمات الدولية والمنشآت الاقتصادية الضخمة، كل ذلك أدى إلى تطور المراجعة.

"إن التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً،إضافة إلى ذلك انفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك زاد من أهمية الدور الذي تلعبه المراجعة في عملية الضبط المالي لهذه الأنشطة[1] "

**طبيعة المراجعة الداخلية**

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر بوضوح في العصر الحالي وما أصاب قطاع الأعمال من تطور كبير وأيضاً ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات وقيام شركات كبرى للتدقيق في معظم دول العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى وذلك للحاجة الماسة لمعلومات موثوقة ودقيقة حول نشاط الشركات، والتوجيه نحو استثمارات مفضلة يكون العائد فيها مقبولاً، إن الفضائح المالية في منظمات الأعمال الناتجة عن عدم صدق المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية أدى إلى إفلاس كبرى الشركات وخاصة الشركات التي تقوم بعملية التدقيق، مما أدى إلى الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية لإعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه بأن الأعمال تم إنجازها وفقاً لما هو مخطط وأن الأنظمة والقوانين يتم احترامها، وأن أصول والتزامات المنشأة حقيقية ويتم المحافظة عليها.

لقد تعددت المفاهيم والآراء حول طبيعة المراجعة الداخلية، والبعض يعتبرها أسلوب علمي أو خطه تنظيمية، وآخرون يعتبرونها وظيفة إدارية حتمية ونشاط علمي مستقل. ولما كانت المراجعة الداخلية تتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية فقد كان اكتشاف الأخطاء والغش وضبط البيانات

---

[1] الواردات، خلف عبد الله ، " التدقيق الداخلي في أطار حوكمة الشركات " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر 2005 ، ص ٢٨

المحاسبية يمثل العمل الأساسي للمراجع الداخلي. أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المنشأة. وكنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي أصاب وظيفة المراجعة الداخلية فقد اعتبرت كنشاط للتقييم ومساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برامج للمراجعة الداخلية من خلال استقلال المراجع التنظيمي، فأصبحت وسيلة فعالة للنصح والإرشاد لمن يعملون في المنشأة من أجل تطويرهم وتحسين أدائهم وكذلك أيصال المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد بالوسائل والأدوات المتعارف عليها من خلال المراجعة المستندية والحسابية والفنية.

"إن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر عملية سلوكية نظراً لارتباطها بالسلوك والتصرف الإنساني حيث أن طرفيها المراجع والخاضع للمراجعة فهم أفراد من البشر، كما أنها سلوكية أيضاً لأن هدفها التأثير في السلوك أو التصرف عن طريق خضوع الأفراد أو تصرفاتهم للفحص والتقييم، ومن هنا فإن نجاح عملية المراجعة لا يتوقف على الاهتمام بخصائص العمل الذي تتم مراجعته فحسب، بل خصائص الأفراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل ."[1]

ومسؤوليات المراجع الداخلي تتطلب مراجعة وتقييم الخطط والسياسات والإجراءات والسجلات ويكون المسئول عن إنجاز هذه الأعمال مسئول مسئولية مباشرة عن صحة وسلامة الأعمال المنوطة به وكما تم الإشارة إليه سابقاً فإن وظيفة المراجع الداخلي إستشارية وعليه لا تكون له سلطة على العاملين با لإدارات والأقسام التي يتولاها مراجعة وتقييم عملها.

يرى الباحث أن المراجع الداخلي يمارس نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها لتنفيذ أنشطتها، ووقائي من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية، وإنشائي ليشمل كل نشاطات المنشأة من خلال وضع برنامج المراجعة الداخلية .فالمراجعة تقوم على الشمولية لكافة العمليات لتشمل النشاط المالي والإلتزام القانوني والنشاط الإداري والتدقيق على الأهداف الإستراتيجية للمنشاة ومعالجة القصور في التخطيط الاستراتيجي الذي ينتج عن عدم إمكانية ربط أنظمة المعلومات بأهداف المنشأة .إلى حتمية

تشير معايير الأداء التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين (IIA). بأن المراجعة الداخلية تهتم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات والعمليات ونظم المعلومات المتعلقة بكل من:إمكانية الاعتماد على سلامة المعلومات المالية والتشغيلية،فعالية وكفاءة العمليات،حماية الأصول،الإلتزام بالقوانين واللوائح والعقود.

---

[1] الواردات ، خلف عبد الله ، " التدقيق الداخلي في أطار حوكمة الشركات " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر 2005 ، ص ٢٨

**تعريف المراجعة الداخلية** [1]

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل تطويرعديدة، فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفه اكتشاف الأخطاء والغش، أصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء.

**موقع المراجعة الداخلية في التنظيم الإداري:**

إن وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة تتناول المجال التقييمي في المؤسسة و كذلك الوقائي لأصول المؤسسة ثم النواحي الإنشائية بتقديم الاقتراحات التحسينية لأنظمة المؤسسة، كما أن مجالها يتسع و يجعلها أداة رقابية للمستويات العليا للمؤسسة، فالمراجع الداخلي يقوم بعمله من واقع مهامه الوظيفة ومسئولياته أمام الإدارة العليا، فهو يقيم عمل الغير و لكن لا يواجه الغير في العمل فهو لا يتمتع برئاسة مباشرة لهيئة الموظفين الذين يراجع عملهم[1]، فالمراجع الداخلي مستقل في تنفيذ مهام وظيفته ولا يملك السلطة على إعطاء الأوامر بصفة مباشرة للموظفين، فهو يتأكد من التماشي مع السياسات والإجراءات والسجلات وفحصه بغرض مسؤولية المخطئ، حيث أن ما يقوم به من فحص لا يبعد المسؤولية عن الأفراد الذين قاموا بالعمل.

إن أداء المراجع الداخلي لمهامه لا يمكن أن نتصور اكتمالها إلا في ظل تمتعه باستقلالية تامة عن باقي الوظائف إذ تعد استقلالية المراجع الداخلي أحد المعايير الهامة للمراجعة، و يعتبر هذا المعيار ضروريا لكفاءة تنفيذ برنامج المراجعة ولكن كيف يتسنى تحقيق هذا الاستقلال للمراجع الداخلي وهو موظف بالمؤسسة يقوم بتقديم خدماته للإدارة العليا، ففي ظل العلاقة الوظيفية للمراجع الداخلي لا يمكن أن يتحقق الاستقلال الكامل ومن ثم يتحول الأمر إلى تحقيق نوع من الاستقلال في الوضع التنظيمي للمراجع الداخلي بالنسبة للإدارات والأقسام بالمؤسسة والوضع الأمثل هو أن يتبع المراجع الداخلي تنظيم الإدارة العليا للمؤسسة ومن مقتضيات الاستقلال أن يكون المراجع الداخلي بعيدا عن وضع السياسة والإجراءات وإعداد السجلات أو الارتباطات أو أي عمل تنفيذي آخر يكون من الطبيعي أن يتولى مراجعته و تقييمه فيما بعد وفي ظل هذا الوضع يقدم تقاريره لمجلس الإدارة أو معالجة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.
و من خلال هذا يمكن القول أن المراجع الداخلي مستقل في عمله من ناحيتين([2]):

---

[1] مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 54.

(1) محمد أمين، المراجعة الداخلية، مركز الخبرات الإدارية و المحاسبية، مارس2001،ص 04، www. camecenter.com .10h :42m, 15/02/2005

أ –مكانه في التنظيم الوظيفي و ارتباط عمله بالمستويات العليا حيث أن تعضيد الإدارة له يحقق الاستقلال في عمله و تحقيق ما يوكل إليه من عمل، فرئيس إدارة المراجعة مسؤول أمام المستويات العليا للإدارة، نظرا لأن ما سيكشفه عمله أثناء تأديته له هو اهتمامات مجلس الإدارة.

ب– إن المراجع الداخلي يقوم بوظيفته من حيث الفحص و التقييم و مراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المؤسسة و لهذا لا يجب أن يعهد إليه بأي مهام تسجيلية أو تنفيذية.

من خلال هذا يجب أن تراعى استقلالية دائرة المراجعة الداخلية بشكل تام و أن تكون مربوطة بشكل مباشر مع الإدارة العليا الذي من مسؤولياتها متابعة أمور المؤسسة و إصدار التعليمات و وضع الضوابط و الأنظمة – إصدار القرارات الإستراتيجية – قد تكون مرتبطة مع المدير العام و لكن لأجل ضمان تنفيذ التوصيات فمجلس الإدارة هو من يجب الارتباط معه[1].

و يمكن أن يظهر لنا موقع قسم أو دائرة المراجع الداخلي من خلال الشكل رقم (1/1/1)

الشكل رقم (1/1/1) : موضع المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي

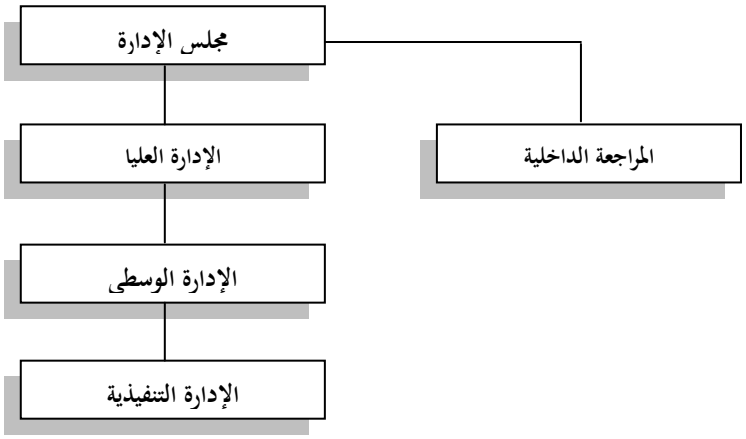


المصدر: عماد الحانوتي ،أهمية التوثيق الداخلي للحد من الغش ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، نشرة إلكترونية ، ص 03.www Arablawinto.com

الشكل أعلاه يوضح المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي وإن إدارة المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي تبعاً للجنة المراجعة وأن لجنة المراجعة هي الجهة المسئولة إدارياً من إدارة المراجعة الداخلية بالشركة .

هناك اتجاهات متزايدة في الكثير من الشركات نحو ما إنشاء ما يطلق عليه بلجنة المراجعة وتتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين و ذلك بغرض الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية، مما يزيد من استقلالية قسم المراجعة الداخلية عن الإدارة، وكلما زادت العلاقة بين لجنة المراجعة وقسم المراجعة الداخلية كلما زاد احتمال توافر الاستقلالية والموضوعية في الفحص والتقدير، ويجب أن تكون لجنة المراجعة مسئولة على الأقل على الإشراف على توظيف، وترقية، ومكافأة رئيس قسم المراجعة الداخلية (المشرف)، ويجب أن

يتم اعتماد جميع السياسات والمعايير والإجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق لجنة المراجعة، فيكون بذلك موضع قسم المراجعة الداخلية على وفق لجنة المراجعة الداخلية والهيكل التنظيمي للمؤسسة كما في الشكل رقم(2/1/1):

الشكل رقم(2/1/1): موضع المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي وفقا للجنة المراجعة

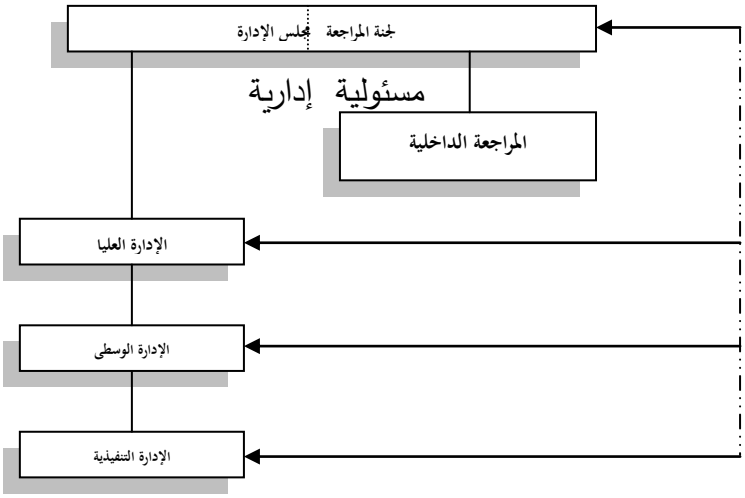


المصدر: عماد الحانوتي ،أهمية التوثيق الداخلي للحد من الغش ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، نشرة إلكترونية ، ص 5.www Arablawinto.com

يوضح الشكل أعلاه أن لجنة المراجعة هي الجهة المسؤولة إدارياً من إدارة المراجعة الداخلية بالشركة.

على الرغم من أن المساءلة الإدارية لقسم المراجعة الداخلية يجب أن تكون للجنة المراجعة، إلا أن الواقع العملي قد يختلف كثيرا عن ما يجب أن يكون، ذلك أن أعضاء لجنة المراجعة هم من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين و لديهم الكثير من المسؤوليات الأخرى خارج الشركة مما يجعل عملية إشرافهم على قسم المراجعة الداخلية أمرا من الصعوبة بمكان شارك لجنة المراجعة عادة في المساءلة الإدارية لقسم المراجعة الداخلية مع الإدارة العليا و ذلك باعتماد توظيف، و فصل المشرفين على قسم المراجعة الداخلية و باعتماد جداول عمل هذا القسم و كذلك خططه التوظيفية و موازنة مصروفاته و مراجعة أداء المراجعين الداخلين بالمشاركة في الإدارة العليا.

إن اتخاذ المراجعة الداخلية وضعا محددا يضمن استقلالية عملها عن باقي الوظائف من شأنه أن يؤهل عمل إدارة المراجعة الداخلية إلى القيام بعملية المراجعة بأحسن حال و بما يضمن فعالياتها، و بالتالي يكون مخرج نظام المراجعة الداخلية قابل للاعتماد عليه في عملية اتخاذ

القرار على كل المستويات،إن وجود خلية أو قسم للمراجعة الداخلية داخل التنظيم الإداري – المؤسسة – من شأنه أن يكون له منعكس نفسي على سلوك الموظفين في كل مستوى إداري معين مما يؤدي بكل واحد منهم المحاولة من أن يؤدي عمله في أحسن حال و بالتالي اتخاذ قرارات بأقل احتمال خطأ.

**فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية:**

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة لأغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية وبالتالي أصبح من الضروري التعرف على العوامل المحددة لفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من ناحية واستعراض الأنشطة الفنية المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بفعالية في المجال المالي والمحاسبي والمجال التشغيلي من ناحية أخرى.ويستهدف ذلك دعم دور المراجعة الداخلية في خدمة أغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية.ويقصد بفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية مقدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها وتعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على العوامل الأربعة التالية [1]:

1. استقلال المراجع الداخلي.
2. تفويض السلطة للمراجع الداخلي.
3. تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية.
4. توفير الموارد اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية.

وسنقوم بتقديم شرح موجز عن هذه العوامل:

يحتاج دور وظيفة المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة إلى توصيف رسمي في الدستور الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية، متضمناً تحديد أهدافها ونطاقها.كما يجب تحديد الترتيبات التي تكفل الاستقلال للمراجع الداخلي ،وكذلك تحديد مسئولياته وواجباته.وإقرار دستور أو ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية يعزز مصدر السلطة المفوضة للمراجع الداخلي .ويجب توفير الموارد المطلوبة للوفاء بالأهداف.

[1] أيوب، توفيق، مرجع سابق ، ص ٢٥

"يجب أن تقوم ألإدارة بتحديد أهداف واضحة لوظيفة المراجعة الداخلية عند إن شائها مع أخذ المخاطر المفترضة بعين الاعتبار.وسوف تحدد هذه الأهداف نطاق وظيفة المراجعة الداخلية الذي ينبغي تحديده في دستور وظيفة المراجعة الداخلية "[1]

ينبغي أن تتطابق أهداف المراجعة الداخلية مع أهداف المنشأة وأغراضها،وأن تبدو تدعيما لمساعي ألإدارة نحو انجاز السياسات والأهداف المرسومة ،وبالتالي فان أهداف وظيفة المراجعة الداخلية تتضمن السعي نحو الضمان أو التأكيد لأي مما يلي:

- الاقتصاد والكفأية والفعالية لعمليات المنشأة.
- دقة السجلات.
- منع الضياع وتقليل ارتكاب ألأخطاء والمخالفات.
- الإلتزام بسياسات المنشأة وأهدافها.
- الإلتزام بالإجراءات الرقابية.
- سلامة نظم الرقابة وفعاليتها.

ومن الأنشطة التي تمارسها وظيفة المراجعة الداخلية " أن المخاطر تشير إلى احتمال أن الأحداث قد تقع وقد تهدد تحقيق أهداف المنشآت، كما أن نظم الرقابة هي عبارة عن المقاييس التي يتم وضعه بفعالية لمنع أو اكتشاف الفشل"[2] وتفويض السلطة داخل المنشأة أمر ضروري للقيام بالعمل وانجازه ،وتفويض السلطة الذي يعتمد على المهارة والمعرفة والخبرة ومعايير الأداء يعد ضرورياً للوفاء بالمسئوليات الوظيفية ويحتاج المراجعون الداخليون إلى تفويض السلطة لمباشرة أعمالهم،ومقابلة أفراد المنشأة ،وفحص المستندات ،وملاحظة العمليات من أجل جمع أدلة ألإثبات. وغالباً ما يفوض مجلس الإدارة السلطة للمراجع الداخلي ويصدق عليها. وفي جميع الأحوال من الضروري للإدارة العليا ضمان الفهم والإدراك لدور وظيفة المراجعة الداخلية وغرضها عبر المنشأة كلها. ويجب أن تكون حقوق المراجع الداخلي في الوصول للمعلومات والاتصال بالأفراد معروفة جيداً كما ينبغي بيان حدود ذلك بوضوح تام.ولا شك أن الوفاء بمسئوليات وظيفة المراجعة الداخلية يجعل من الضروري عليها.لمراجعين الداخليين بتكوين الأحكام والآراء اعتماداً على تفسيرهم للأدلة والقرائن التي تم تجميعها. وسوف تعتمد فعالية وظيفة

---

[1] أيوب، توفيق، طبيعة المراجعة الداخلية، المرجع السابق، ص ٢٥

[2] لطفي ،أمين السيد احمد،المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال،الدار الجامعية/الإسكندرية، ٢٠٠٥. ص ٢٣٢

المراجعة الداخلية على مصداقيتها والاعتماد عليها.ويعتمد ذلك على تأكد مديري الإدارات والعمليات التي تخضع للمراجعة من كفاءة المراجع الداخلي ومقدرته على عمل مثل هذه الأحكام والآراء عن العمليات المسئولون عنها.ويتطلب ذلك أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلية ذوي مهارات ومعرفة وخبرة ومكانة ملائمة.هذا وينبغي ألا يكون للمراجع الداخلي سلطة تغيير أي شيء في المجالات الخاضعة للفحص. فالتغير أمر اختياري للإدارة المسئولة، أما دور المراجع الداخلي فهو الملاحظة وإعداد التوصيات اللازمة فقط. واستقلال المراجع الداخلي يتطلب أن يتمتع المراجع باستقلال تام على أساس الوضع التنظيمي ،وعلى أساس الموضوعية التي تمكنه من الأداء السليم لواجباته ،وكي تخدم المراجعة الداخلية هدف البناء، ينبغي أن تكون أحكامها غير متحيزة ،ويتحقق ذلك فقط من خلال الموضوعية. واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية يعني:

حرية تخطيط وتنفيذ العمل والاتصال بأعلى مستويات الإدارة والتحرر من كل مسئوليات التشغيل وحرية قرار التعيين والعزل والحوافز والمكافئات لجميع أعضاء إدارة المراجعة الداخلية. وكذلك يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة وأي افتراض بتعارض المصالح يقلل من مصداقية النتائج والتوصيات التي تقدمها، وأيضاً الاعتقاد السليم في نتائج العمل الذي يقومون به. ولكي يكون المراجع الداخلي مستقلاً يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية: [1]

1. يجب أن ترتفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي وأن يتبع الإدارة العليا ،وأن يتحرر من أية رقابة إشرافية،أو من أي تأثير من الإدارة في أي مجال يخضع للمراجعة.
2. يجب أن يحظى المراجع الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات. ويتضمن ذلك وضع دستور وظيفة المراجعة الداخلية الذي يتضمن تحديداً واضحا ورسمياً لأهداف وظيفة المراجعة الداخلية وسلطاتها ومسئولياتها والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي، ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية.
3. يجب أن يكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية وعزلة من اختصاص المدير العام أو لجنة المراجعة.
4. يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال الذهني، وأن يكون قادراً على صنع الأحكام وإبداءالرأي دون تحيز.

---

[1] الصحن ،عبد الفتاح والصبان ،محمد سمير و حسن ، شريفة علي،أسس المراجعة–الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات،الدار الجامعية/الإسكندرية ٢٠٠٤ ،ص ٣٨ .

5. يجب أن يتحرر المراجعون الداخليون من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على نطاق عملهم و الأحكام أو الأداء التي يتم إصدارها في تقرير المراجعة.

وخلاصة القول أن أهم استقلال المراجع يرتبط بالموضوعية التي يتمتع بها وتجنب تعارض المصالح والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي.

تخطيط عملية المراجعة : يجب أن تنسجم عملية التخطيط لنشاط المراجعة الداخلية مع وثيقة التدقيق وهي وثيقة رسمية مكتوبة تبين غرض أنشطة التدقيق والصلاحيات والمسئوليات وصلاحية وصول المدققين إلى السجلات والمكونات المادية في المنشأة.ويجب " أن تتوافق مع الخطط التشغيلية والموازنات المتاحه لتجنب وجود فجوه بين أهداف المراجعة الداخلية وإمكانياتهم المتاحه .ويجب أن يحتوي برنامج التدقيق على الأنشطة المنوي تدقيقها وكذلك يتم تطوير وتعديل البرنامج بالتغيرات في اتجاهات الإدارة".وعلى مدير التدقيق أن يحدد مدى كفأية الرقابة الداخلية اللازمة للحد منة المخاطر بشكل سنوي ،ويجب أن تحتوي هذه الوثيقة على المخاطر التي يتم تغطيتها أو الحد منها ومدى قبول الإدارة لها.

الرقابة المالية : وتختص بمراقبة الترخيص بالعمليات الواجب تسجيلها بطريقة سليمة وكاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب مثل المتحصلات ،الشيكات،الفواتير،بطاقات الوقت. رقابة الأمن أو رقابة الحمأية :وتختص بتأمين موارد المنشأة أو حمأيتها مثل الأصول، المعدات، البيانات والأفراد.ومن أمثلة هذه الأدوات الرقابية التأمين على الممتلكات ،والمفاتيح المزدوجة للخزائن الحديدية وأيضاً من الممكن تبويب أنواع الرقابة السابقة داخلياً بحسب الغرض إلى:

1. رقابة هادفة وهذه تصمم لإحداث أو تشجيع النتائج المرغوبة.
2. رقابة مانعة وهذه تصمم لتقليل وقوع الأحداث غير المرغوب فيها مثل الفصل بين الواجبات، كلمات السر في الكمبيوتر.
3. رقابة تصحيحية وهذه تصمم لتقليل ومعالجة الأحداث غير المرغوبة التي وقعت مثل إعداد التقارير الاستثنائية.

**أهداف التدقيق الداخلي :-**

من خلال إستعراض مفهوم التدقيق الداخلي، نجد ان الهدف منه قد توسع مجاله حسب الاحتياجات. ويمكن إيجاز أهداف التدقيق الداخلي كما يلي:-

1- رفع كفاءة الموظفين عن طريق التدريب :من حيث اقتراح البرامج التدريبية الضرورية وإعدادها وصياغة المواد التدريبية، حيث لا يوجد وحدة في المنشأة أكثر معرفة بالتدقيق الإداري (تقييم عمل المديرين والمسؤولين) من ادارة التدقيق الداخلي لعدة أسباب هي: [1]

- قرب المدقق الداخلي من عملية وضع وتشغيل الأنظمة وتنفيذ ها.
- الاتصال المستمر مع المستويات التنفيذية داخل المنشأة .
- الإطلاع الدائم على أهداف المشروع من خلال الاتصال مع الإدارة العليا، والعمل معها على تحقيق تلك الأهداف بالطرق الإدارية المناسبة.

1- فحص مدى الإلتزام بالقوانين واللوائح والمتطلبات الخارجية الأخرى، وبالسياسات والتوجيهات الإدارية والمتطلبات الداخلية الأخرى.[2]

2- مساعدة أعضاء التنظيم الإداري للمنشأة على النهوض بمسؤولياتهم بفعالية ، عن طريق تزويدهم بالتحليل والتقييم والتوصيات والاستشارات والمعلومات اللازمة لأداء عملهم.

3- تقييم فعالية أساليب ونظم الرقابة الداخلية وتطويرها لمساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها.

4- التأكد من سلامة وسائل المحافظة على الأصول ، والتحقق من وجود هذه الأصول.

6- إجراء الدراسات والاختبارات الخاصة بناءاً على طلب الإدارة العليا. [3]

7- تقييم الكفاءة الاقتصادية في استخدام موارد المنشأة. [4]

8- مراجعة البرامج أو العمليات للتأكد من مدى انسجام النتائج مع الأهداف المقررة، والتحقق من أن تلك البرامج أو العمليات قد تم تنفيذها كما هو مخطط لها.

حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي بمفهومها الحديث، أصبحت تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء، وتراجع كافة العمليات الإدارية والمالية والتشغيلية، لذا يمكن القول أن نطاق التدقيق الداخلي لا يقتصر فقط على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي ، بل أصبح يتسع أيضاً ليشمل تقييم الأهداف والتخطيط وغيرها من الخطوات.

**أوجه الشبه بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي**

---

(1) خالد أمين عبد الله ، "**التدقيق والرقابة في البنوك** "، عمان دار وائل للطباعة والنشر، 1998، ص 131

(2) محمود السيد الناغي، "**دراسات في المعايير الدولية للمراجعة تحليل وإطار للتطبيق**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2000م، ص434.

(3) محمد سمير الصبان، وآخرون ، " **الرقابة والمراجعة الداخلية : مدخل نظري تطبيقي** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1996 ، ص 36 .

(2) Guy, Dan M. and Alderman, Wayne C. and winters, Alan J, **"Auditing ",** 1999, P, 804.

1. يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المشروع، ومنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب
2. يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال لإمدادهم بالمعلومات الضرورية والتي تساعد على إعداد القوائم المالية الصحيحة ويمكن الاعتماد عليها
3. احتمالية التعأون فيما بينهما، المراجع الخارجي قد يعتمد على أعمال وتقارير المراجع الداخلي، وذلك. على ضوء درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي"[1]

يرى الباحث أن المراجعة الداخلية لها دوراً هاماً في تطوير وترقية الأداء المالي والإداري بالشركات حيث إنها تقوم بدور إستشاري ورقابي علي جميع أعمال المنشأة وذلك من عمليات مراجعة شاملة مما يمكنها من معرفة الأحداث التي تدور داخل المنشأة ورفع التقارير اللازمة لتصحيحها في الوقت المناسب . كما أن المراجع الخارجي يعتمد علي تقارير المراجعة الداخلية في تقدير المخاطر وتخطيط عملية المراجعة.

[1] العمرات ،احمد صالح،المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي،مرجع .سابق،ص ٣٩

## المبحث الثاني

## تطور المراجعة الداخلية

يهدف هذا المبحث إلى مناقشة الخلفية النظرية لموضوع البحث وذلك من خلال إستعراض التطور التاريخي للمراجعة. بالإضافة إلى مناقشة المفاهيم والمباديء والمكونات الخاصة بالمراجعة الداخلية وذلك على النحو التالي:

**التطور التاريخي للمراجعة :**

تشتق كلمة المراجعة Auditing من التعبير اللاتيني Audire وتعني الإستماع ، حيث كان المراجع يستمع في جلسة الإستماع العامة والتي يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع. وبعد الجلسة يقدم المراجعون تقاريرهم، مع ملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية، وتحسنت عمليات التسجيل والمراجعة بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المكتسبة. [1]

إن أول من عرف المراجعة هم قدماء المصريين واليونانيين الذين إستخدموا المراجعين من أجل التأكد من صحة الحسابات العامة حيث كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المسجلة بالدفاتر والسجلات للتأكد من سلامتها وخلوها من التلاعب والأخطاء وإثبات صحة عمليات التسجيل،ومع مرور الزمن تطورت المراجعة شأنها في ذلك شأن كافة المناحي العلمية والمهنية التي تتطور وتتقدم بمرور الزمن. وأيضاً بروز المنظمات الدولية والمنشآت الإقتصادية الضخمة كل ذلك أدى إلى تطور علم المراجعة. [2]

وفي التراث الإسلامي كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد جعل موسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة ومراجعتها، وكان الغرض الرئيسي إكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها ، وقد لخص أهداف المراجعة في ذلك في الوقت التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية[3].

ثم اتسع نطاق المراجعة فشمل وحدات القطاع الخاص الإقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصاً بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة باتباع نظرية القيد المزدوج. فقد أدت سهولة إستعمال النظام إلى إنتشار تطبيقه، ذلك الإنتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة

---

[1] عبدالله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية– ط2، دار وائل للنشروالتوزيع عمان،الأردن،2004م.ص129.

[2] مخلوف، أحمد محمد (2007/2006م)، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الاردنية، رسالة ماجستير جامعة الجزائر. (نسخة إلكترونية)،ص 38.

[3] التميمي، هادي ، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العملية، دار وائل للنشر عمان. 2004، ص49.

والمراجعة ، ويظهر التطور التاريخي لمهنة مراجعة الحسابات إن أول جمعية للمحاسبين أنشأت في فينيسيا (شمال إيطاليا) سنة 1581م وكان على من يرغب مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة أن ينضم إلى عضوية هذه الجمعية. وكانت تتطلب سنوات ليصبح الشخص خبير محاسبة، وقد أصبحت عضوية هذه الجمعية في عام 1969م شرطاً من شروط مزاولة مهنة المراجعة ثم اتجهت دول أخرى إلى تنظيم هذه المهنة [1]

لقد كان ظهور المراجعة الداخلية لاحقاً للمراجعة الخارجية ومن ثم فهي تعتبر حديثة إذا ما قورنت بالمراجعة الخارجية [2]

وترجع بداية الإهتمام المهني بالمراجعة الداخلية إلى إنشاء مجمع المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941م حيث ساهم في تطوير مهنة المراجعة الداخلية عن طريق بذل جهود مختلفة [3]ولقد تزايدت في السنوات الأخيرة أهمية دور المراجعة الداخلية في التحقق من مدى الإلتزام بتطبيق نظم الجودة وتعاظمت هذه الأهمية مع التطور المستمر في النشاط الإقتصادي والخدمي والاجتماعي على المستوى العالمي[4].

وبالإضافة إلى أن المراجعة الداخلية جزءاً من نظام الرقابة الداخلية، فهي إحدى الوظائف الرقابية التي لا يقتصر الهدف من تطبيقها على حماية أصول المنشأة ودقة السجلات المحاسبية واكتمالها والحد من وقوع الغش والأخطاء. بل أنه يمتد ليشمل تقييم وتطوير أداء المنشأة وضمان تقيد موظفيها بالأنظمة والتعليمات والسياسات التي تتبناها الإدارة .

وسوف تظل المراجعة الداخلية مهتمة بالدقة الحسابية وبسلامة وصحة البيانات بالسجلات والدفاتروملاءمة الحسابات والقوائم المالية بجانب تقديم كل مساعدة ممكنة وبناءة لإدارة الوحدة الإقتصادية في جميع المجالات المختلفة التي لا تقف عند حد تلك الخدمات التي تقدمها الإدارة المالية في الوحدة الإقتصادية [5].

**تطور المراجعة الداخلية :**

---

[1] عبدالله، خالد أمين، مرجع سابق، ص59.

[2] الصحن، عبد الفتاح والصبان، مرجع سابق ، 45

[3] حجازي، وجدي حامد، اصول المراجعة الداخلية،مدخل علمي تطبيقي، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية مصر. 2011م، ص44

[4] الدانون، اسامة محمد التابعي ، مدخل مقترح لتطوير المراجعة الداخلية في المؤسسات الجامعية كاساس لتحقيق الجودة الشاملة مجلة البحوث المالية والتجارية – كلية التجارة جامعة بورسعيد، العدد الاول. 2011م

[5] بدران، سناء محمد، تحليل العائد والتكلفة للمراجعة الداخلية – دراسة تطبيقية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 18 العدد4، ص61-92.

زادت الحاجة إلى وجود وسائل رقابية على الأعمال المحاسبية نتيجة ضخامة المشاريع (منشآت القطاع الخاص والمنظمات الحكومية) وضرورة الحد من عمليات الغش والإحتيال والخطأ، واكتشافها فور وقوعها، فظهرت المراجعة الداخلية لتقوم بذلك الدور الرقابي وممارسته في المنشآت المختلفة.

وأدى حدوث الأزمات في المنشآت وحالات الإفلاس وحالات الفشل في الولايات المتحدة الأمريكية في الأربعينات من القرن الماضي؛ إلى التوجه نحو الإعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي يحمي أصول المنشآت، ونتيجة لهذا الإتجاه تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين في عام 1941م، وذلك بغرض تطوير وتنظيم أعمال المراجعة الداخلية [1].

لعل من أبرز مظاهر التغير في البيئة النظامية على المستوى الدولي ما يلي :

- صدور تقرير لجنة تريداوي في عام 1987م والذي وضع العديد من التوصيات للحد من الغش في القوائم المالية. ولتحسين الرقابة والأداء الرقابي في المنشآت ، وينادي التقرير بضرورة تحسين الأداء الإداري ، ووجود لجان مراجعة مستقلة وفاعلة ، وإشراف دقيق للجان المراجعة للتأكد من استقلالية كل من المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين.
- صدور تقرير اللجنة المنبثقة عن الجمعية الوطنية لمديري الشركات في عام 2000م والذي يتعلق بلجان المراجعة ، وتضمن إرشادات عملية لعمل لجان المراجعة بما يحقق التحسين في الأداء الرقابي في شركات المساهمة. ولقد تبنت هيئة الرقابة والإشراف على أسواق المال بالولايات المتحدة الأمريكية التوصيات التي قدمتها هذه اللجنة وتم العمل بها منذ عام 2000م.
- قيام معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بتاريخ 2001/10/18م بإعادة صياغة معايير المراجعة الداخلية بحيث يبين الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية وفق المفهوم المطور.
- صدور عدد من التوصيات لمعهد المراجعين الداخليين في أبريل 2002م ، التي قدمت إلى سوق الأوراق المالية بنيويورك والتي تضمنت ضرورة الإلتزام بمباديء الأداء الرقابي ، والإفصاح عن تقييم مجلس الإدارة لفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة ، وضرورة إنشاء

1 ) الجمعية السعودية للمراجعيين الداخليين : WWW.IIA.org.sa

، والإبقاء على، وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية على أن توفر لها الموارد الكافية والأفراد المؤهلين.

صدور قانون ساربانيس- أوكسلي عن الكونجرس الأمريكي في منتصف عام 2002م نتيجة حالات الإنهيار في الشركات العملاقة الذي وضع عدداً من القواعد التي يجب أن تلتزم بها شركات المساهمة من حيث ضرورة إنشاء لجان المراجعة في جميع الشركات المساهمة والتأكيد على استقلالية هذه اللجان عن الإدارة التنفيذية وإلزام إدارة كل شركة بإصدار تقرير ضمن التقرير السنوي يؤكد مسئولية مجلس الإدارة عن وجود نظام للرقابة الداخلية، وتنفيذه بفاعلية.

في عام 2003م قام معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بإعداد إطار للممارسات المهنية "Professional Practices Framework "PPF حدد بموجبه المقومات الرئيسة لبناء وإدارة المراجعة الداخلية وتنفيذ عمليات المراجعة[1] .

وتم إنشاء فروع لهذا المعهد في جميع أنحاء العالم مما أدى إلى تطور مهنة المراجعة الداخلية ، وتوفير معايير مهنية لممارستها وقواعد للسلوك المهني يجب الإلتزام بها ، وكذلك توفير التعليم والتطوير المستمر لممارسة المهنة وتحديد ضوابط ممارسة المهنة.

**تطور وظيفة المراجعة الداخلية :**

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية من أكثر وظائف المحاسبة و المراجعة تطوراً خلال العقدين الأخيرين حيث بدأت كوظيفة لفحص العمليات المالية للتاكد من عدم وجود اخطاء أو تلاعب والتحقق من الإلتزام بالإجراءات والقوانين، ومع كبر حجم المنشآت وزيادة درجة التعقيد في عملياتها، وأبتعاد المدراء والملاك عن مصادر العمليات، ظهرت الحاجة إلى نظام إجرائي موضوعي "تعتمد عليه الإدارة وأن يكون وضع تنظيمي مستقل، للتأكد من سلامة وصحة النظام المحاسبي الذي يلخص عمليات وأنشطة المنشأة، وهو ما أطلق عليه "وظيفة المراجعة الداخلية" داخل منشآت الأعمال[2].

---

1 ) موقع الجمعية السعودية للمراجعيين الداخليين : WWW.IIA.org.sa

[2] زكي محمد المبارك ، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء بالوجدات الإقتصادية دراسة تطبيقية على المؤسسات اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة جامعة عين شمس( 2005م)

حيث بدأت كنشاط وظيفي يتركز بدرجة رئيسية على الحماية من الأخطاء، والنقص أو الفقدان للنقدية وحماية الأصول لأخرى حيث أن المفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية يقتصر على التحقق التفصيلي للتصرفات المالية وحماية الأصول وذلك من خلال فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يتم وضعه من قبل إدارة المنشأة، وبالتالي فقد كانت وظيفة المراجعة الداخلية في هذه المرحلة تقوم بعملية المراجعة المالية، حيث كانت مسئوليات المراجع الداخلي محدودة "في إطار العمليات المالية" ووضعه في الهيكل التنظيمي ضعيف حيث يتبع المدير المالي.

إلا أنه حدث تطوراً هاماً في وظيفة المراجعة الداخلية[1]"وإن اختلاف شكل هذا التطور من صناعة لأخرى بل من شركة لأخرى داخل نفس الصناعة إلا أنه قد أدى إلى إضافة بعداً جديداً للمراجعة الداخلية وهو تقييم أداء العمليات أو مراجعات العمليات وذلك للوقوف على مدى كفاءة وفعالية العمليات. حيث تعتبر مراجعة العمليات عملية مراجعة تهدف إلى تحديد كفاءة وفعالية أي قسم من اقسام المنشأة، ويرى بأن هناك تحولاً عاماً في تركيز وظيفة المراجعة الداخلية من المراجعة المالية فقط "في المرحلة السابقة" الى مراجعة العمليات والتي تعطي المراجع الداخلي القدرة على تقييم الإلتزام بالعمليات مع الإلتزام بالجوانب المالية".

ويعتقد الباحث بأن إتساع وظيفة المراجعة الداخلية لتشمل مراجعة العمليات من أهم مراحل تطورها حيث أُتيح لوظيفة المراجعة الداخلية مراجعة جميع أنشطة المنشأة وبالتالي التعرف على طبيعة وظائف إدارة المنشأة وتقييم كفاءتها وفعالياتها، كما اصبحت مسئوليات المراجع الداخلي تأخذ في الإتساع والإنتشار على مستوى المنشأة، ووضعه في الهيكل التنظيمي أصبح أكثر استقلالية وبدأ ينفصل عن الإدارة المالية، وذلك حتى يستطيع القيام بمراجعة جميع المستويات الإدارية ومن ضمنها الإدارة المالية وأصبح يتبع في هذه المرحلة الادارة العليا أو مجلس الإدارة.

كما أدى قيام المراجعة الداخلية بمراجعة العمليات إلى تحقق الكثير من الوفورات للمنشأة حيث ان استخدام مفاهيم الكفاءة، والفعالية، والاقتصاد، في المراجعة الداخلية أوجد أساليب في عملية المراجعة تهدف إلى البحث عن الوفورات في الانشطة محل المراجعة وقد حققت هذه الأساليب نجاحاً كبيراً في تحقيق الكثير من الوفورات للمنشآت.

أن المنشآت الناجحة أدركت أهمية وظيفة المراجعة الداخلية فوسعت نطاقها لتشمل مراجعة العمليات، تقديم المقترحات والتوصيات والاستشارات الهادفة إلى تحسين الأداء وبالتالي أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية أداة لإضافة قيمة بالمنشأة من خلال:

- تخفيض تكلفة نشاط إدارة المراجعة الداخلية ذاتها.

---

[1]) السقا، السيد أحمد، المراجعة الداخلية الجوانب المالية والتشغيلية ، الجمعية السعودية للمحاسبة –الرياض (1997م)

_ تقديم المقترحات والتوصيات التي تؤدي الى إضافة قيمة للمنشأة.

ويمكن تلخيص أهم مهام وظيفة المراجعة الداخلية في هذه المرحلة وهي المرحلة الثانية في تطور وظيفة المراجعة الداخلية كأداه بناءه إلى جانب أداة الرقابة والحماية في المرحلة الاولى، حيث أن مهام وظيفة المراجعة الداخلية في هذه المرحلة أصبحت تتمثل في:

_ فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية وإقتصادية نظم الرقابة المطبقة في المنشأة في النواحي المالية والمحاسبية والتشغيلية.

_ التأكد من حماية أصول المنشأة من جميع أنواع الخسائر وسوء الإستخدام.

_ التأكد من الإلتزام بالسياسات والخطط والبرامج الموضوعة بمعرفة الإدارة.

_ متابعة تنفيذ الأداء وتقييم كفاءته.

_ تقديم المقترحات والتوصيات الهادفة إلى تحسين الكفاءة الإدارية بصفة عامة.

أن وظيفة المراجعة الداخلية تحولت من مراجعة للأدارة Audit for Management الى مراجعة الإدارة Audit of Management إلا ان وظيفة المراجعة الداخلية قد شهدت تطوراً جديداً خلال السنوات الاخيرة وذلك بعد صدور التعريف الجديد للمراجعة الداخلية حيث عرفت المراجعة الداخلية بأنها [1]:

1. "تأكيد موضوعي مستقل ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة. وهي تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال تقديم طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحكومة".

2. “Internal auditing is an independent objective assurance and consulting activity designed to add value and improve an organizations operations. It helps an organization accomplish its objectives by bringing a systematic discipline approach to evaluate and improve the effectiveness of risk managemet, control and governance processes ” (IIA.1999).

تبعاً لذلك أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية في هذه المرحلة تقوم بعملية تقييم المخاطر والحكومة والتأكد من نظام الرقابية وتساعد المنشأة في تحسين عملياتها، ونشاطاً إستشارياً، حيث أن المراجعة الداخلية يمكنها القيام بدور تأكيد هام في عملية الحكومة بالمنشأة وكذلك في مجال إدارة المخاطر والرقابة حيث إزدادت التوقعات من وظيفة المراجعة الداخلية للمساهمة في ترقية الأداء بالمنشآت.

---

[1] موقع معهد المراجعين الداخليين Institute of Internal Auditors (IIA) في سنة 1999م: www.IIA.org.sa

إنه على المراجعيين الداخليين التحول من التركيز على نظم الرقابة المالية إلى التركيز على مخاطر النشاط الرئيسية، ويرى الباحث أن الكثير من المراجعين الداخليين لديهم القدرة بصورة كافية الآن للتعامل مع المشكلات المتعلقة بالمخاطر. وأن أنشطة الحكومة الرئيسية لوظيفة المراجعة الداخلية هي: متابعة المخاطر "Monitoring Risks "وتقديم التأكيد فيما يتعلق بنظم الرقابة الداخلية "Assurance Regarding Controls" وبالتالي فإن اهتمام المنشآت بعملية إدارة المخاطر والحكومة قد أعطى وظيفة المراجعة الداخلية اهتماماً غير مسبوق من الإدارة العليا في هذه المنشآت، وأصبحت وظيفة المراجعة الداخلية في هذه المرحلة تتبع لجنة المراجعة بالمنشأة، بدلاً تبعتها للإدارة في المرحلة السابقة.

ونظراً لهذه التطورات في وظيفة المراجعة الداخلية فقد ازدادت أهميتها في كثير من المنشآت من ناحية، حيث أظهرت دراسة قام بها معهد المراجعين الداخليين في المملكة المتحدة وإيرلندا Institute of Internal Auditors In UK&Ireland ومؤسسةDeliotte & Touch في ربيع عام 2002م على المدراء التنفيذيين CEO والمدراء الماليين CFO واعضاء لجان المراجعة في 97 شركة منها 60 من أكبر الشركات في المملكة المتحدة أكد 95% منهم بأن مكانة وظيفة المراجعة الداخلية قد إزدادت في منشآتهم خلال الثلاث سنوات الاخيرة ومن ناحية اخرى ازداد عدد المنشآت التي لديها وظيفة المراجعة الداخلية حيث اظهرت دراسة قام بها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية Institute of Internal Auditors في اواخرعام 2003م بأن اكثر من 80% من الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة اصبح لديها وظيفة المراجعة الداخلية .

أن هذه التطورات في وظيفة المراجعة الداخلية سوف تضع أربع تحديات أمام المراجعين الداخليين هي:

- المزيد من المسئوليات القانونية: حيث سيتم الاعتماد بشكل متزايد على المراجعة الداخلية في تقديم التأكيد على الإلتزام بالمتطلبات القانونية (مراجعة الإلتزام).
- الاستقلال وعدم التحيز: إستقلالية المراجع الداخلي سيتم إعادة تقييمها وتدعيمها.
- نقص الموارد البشرية : التعيين في إدارة المراجعة الداخلية لن يتم زيادته بالقدر الكافي لمواجهة هذه الاعباء الوظيفة الجديدة.
- الصعوبة في تكوين فرق عمل بجودة عالية : الطلب المتزايد على المراجعين الداخليين سوف يشكل ضغطاً على تكوين فرق مراجعة داخلية بجودة عالية.

وبالتالي فإن تنوع الخدمات المطلوبة من المراجعين الداخليين تتطلب تنوع الخلفيات أو مجالات المعرفة التي يمتلكها المراجع الداخلي حيث حدد [1]خمسة مجالات لمهارات المراجع الداخلي هي:

المعرفة القانونية – المعرفة بالتطورات التكنلوجية – المعرفة بالصناعة التي يعمل بها – القدرات اللغوية إجادة أكثر من لغة واهمها اللغة الانجليزية – الشهادات المهنية المتخصصة في مجال المراجعة الداخلية.

وقد يكون من الصعوبة بمكان إلمام المرجع الداخلي بجميع هذه المهارات وعليه يرى الباحث أن المراجع الداخلي كفرد لا يجب أن يكون خبيراً في جميع المجلات ولكن فريق إدارة المراجعة الداخلية ككل يجب ان يمتلك الكفاءة اللازمة للقيام بهذه الوظائف المختلفة. ويمكن للباحث تلخيص أهم ملامح المرحلة الحالية التي لازالت مستمرة لتطور وظيفة المراجعة الداخلية في:

_ اتساع وظيفة المراجعة الداخلية لتشمل "بالإضافة إلى الوظائف في المراحل السابقة مراجعة الإلتزام – المراجعة المالية ومراجعة العمليات" تقييم فعالية إدارة المخاطر والحكومة.

_ استخدام اسلوب المراجعة على أساس المخاطر Risk Based Audit كمدخل لإدارة المراجعة الداخلية .

_ اصبحت وظيفة المراجعة الداخلية نشاطاً استشارياً يخدم جميع المستويات الإدارية بالمنشأة.

_ اصبحت وظيفة المراجعة الداخلية أداة لتقييم أداء المنشأة بشكل عام بما فيها الإدارة العليا.

_ تبعية وظيفة المراجعة الداخلية للجنة المراجعة بالمنشأة.

ويمكن تلخيص مختلف مراحل تطور وظيفة المراجعة الداخلية التي تم استعراضها فيما سبق

---

[1] معهد المراجعين الداخليين، المرجع السابق.

شكل رقم (1/2/1)

مراحل تطور وظيفة المراجعة الداخلية

| مرحلة التطور لوظيفة المراجعة الداخلية | المرحلة الاولى الاربعينات – الخمسينات | المرحلة الثانية الستينات– الثمانيات | المرحلة الثالثة التسعينات—الوقت الحالي |
|---|---|---|---|
| طبيعة وظيفة المراجعة الداخلية | أداة وقاية وحماية | أداة وقاية وأداة بناءه | أداة رقابة وبناءه، وأداة إستشارية وتوفير المعلومات للإدارة العليا ولجنة المراجعة |
| نطاق عمل المراجعة الداخلية | العمليات المالية والمحاسبية | جميع عمليات المنشأة | جميع العمليات وتقييم المخاطر والحكومة |
| اهداف عملية المراجعة | رقابة الإلتزام ورقابة من الناحية المالية والمحاسبية | مراقبة الإلتزام وتقييم الأداة وتقديم المقترحات | مراقبة الإلتزام وتقديم المقترحات وتقييم عملية إدارة المخاطر والحكومة |
| مدخل عملية المراجعة | التحقق من صحة العمليات المالية | التحقق وتقييم الكفاءة والفعالية | التحقق والتقييم والمرجعة على أساس المخاطر |
| خطوط المسئولية | تتبع المدير المالي | إدارة المنشأة | لجنة المراجعة |
| التقرير | -- | الإدارة العليا | لجنة المراجعة + مجلس الادارة |

المصدر زكي محمد مبارك عويض ، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء بالوحدات الإقتصادية دراسة تطبيقية علي المؤسسات اليمنية للإتصالات غير منشورة ، 2005م ، ص 16.

يوضح الشكل أن المراجعة الداخلية مرت بمراحل خلال تطورها حيث كانت أداة وقابة وحماية لأصول المنشأة إلي أن أصبحت إدارة رقابة وبناء ذات صبغة إستشارية للإدارة العليا ثم تحولت من مراجعة العمليات المالية والمحاسبية إلي مراجعة الأداء والمراجعة المبنية علي المخاطر ثم بدلاً من كانت تتبع إدارياً إلي الإدارة المالية بالمنشأة أصبحت تتبع إلي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة .

**مراحل تسلسل عمل وحدة المراجعة الداخلية :**

تقوم وحدة المراجعة الداخلية بتنفيذ عملية المراجعة وفقاً للخطط المتفق عليها مع الإدارة التنفيذية. وتعد وحدة المراجعة الداخلية تقارير المراجعة بصفة مبدئية. والإدارة التنفيذية تراجع التقارير التي أعدتها المراجعة الداخلية. بعدها تقوم وحدة المراجعة الداخلية بتقييم مدى إلتزام المراجعين بمعايير المراجعة ومعايير جودة الأداء.

وتضيف [1]أنه في حالة توفر الوعي الكافي لدى الإدارة العليا لدور المراجع الداخلي ، فإن ذلك سيولد تنسيقاً كافياً نحو ترشيد الإدارة في اتجاه اتخاذ القرارات الصائبة.

**خصائص وفعالية المراجعة الداخلية :**

أن هناك مجموعة من الخصائص للمراجعة الداخلية تتمثل في الآتي [2] :

- وظيفة تنشأ داخل المنشأة ويترتب على هذا ضرورة أن توجد بالهيكل التنظيمي بالمنشأة.
- يقوم بها موظفون من داخل المنشأة وتابعون لها.
- مهمتها فحص وتقييم أنشطة المنشأة.
- لا يؤدي القيام بها إلى إنجاز أعمال تنفيذية.
- أن يتم تأديتها بطريقة موضوعية.
- من يقوم بها يكون مستقلاً عن الأنشطة محل الفحص والتقييم.
- تحدد الإدارة مجال ونطاق عملها.

أما فيما يتعلق بفعالية وظيفة المراجعة الداخلية فهي تعتمد على العوامل الأربعة التالية[3]:

أ – استقلال المراجع الداخلي.

ب – تفويض السلطة للمراجع الداخلي.

ج – تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية.

د – توفير الموارد اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية.

**تنظيم المراجعة الداخلية**

يتكون قسم المراجعة الداخلية عادة من عدد قليل نسبيا من المراجعين ذوي المهارات العالية التأهيل والخبرة وذلك بالمقارنة مع معظم الأقسام الأخرى وقد يقتصر الأمر في بعض التنظيمات على وجود مراجع داخلي واحد، كما أنه قد يتسع قسم المراجعة الداخلية في تنظيمات أخرى ليتضمن عدد كبير من المراجعين يعملون هم وحدهم تحت تنظيم كبير محكم بخلاف المصالح الأخرى. وعلى هذا الأساس يتحدد شكل وحجم المراجعة الداخلية في المؤسسة إلى معيارين أساسيين هما[4].

---

[1] عفيفي، عبير فتحي، معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والاليات المقترحة لزيادة فعاليتها– دراسة على مؤسسات السلطة الوطنية بقطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة (2007م)

[2]صبيحي، محمد حسني، التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية احد الاتجاهات الحديثة في المراجعة– دراسة تحليلة– مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد 22العدد1 ص 215–249 (2000م)

[3] مخلوف محمد أحمد ، مرجع سابق .

[4] فتحي رزق لوافيري وأخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ص002م ، ص 65.

أ- حجم المؤسسة: يعد حجم المؤسسة محددا أساسيا لطبيعة المراجعة الداخلية المعتمدة في المؤسسة، فلا يمكن في هذا المجال أن نصمم هيكل للمراجعة الداخلية موحدا بين المؤسسة المحلية، الوطنية أو الدولية، فاختلاف شكل وحجم المؤسسة يحتم إيجاد شكل محدد للمراجعة الداخلية، فمثلا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى قسم للمراجعة الداخلية بحجم قسم مماثل في مؤسسة ذات حجم كبير، فهذا يقودنا إلى حالة عدم الرشاد والزيادة في تكاليف عملية الرقابة بالمقارنة على ما تدره من منافع على التنظيم الإداري ككل.وبذلك تصبح المراجعة الداخلية غير فعالة .

ينطوي الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية عادة على ثلاث مستويات من المراجعين ممارسي المهنة و ذلك كما هو مبين في الشكل التالي:

**الشكل رقم (2/2/1): المستويات التنظيمية لإدارة المراجعة الداخلية**

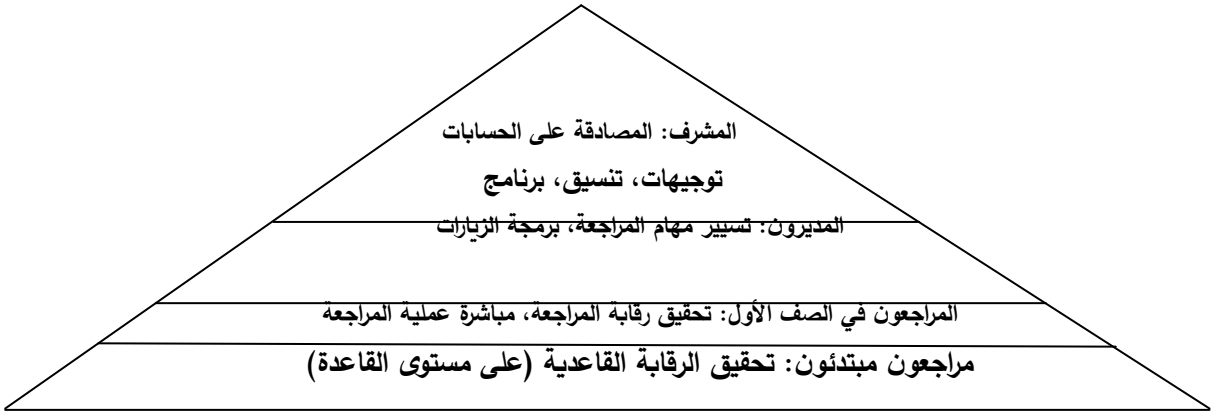


**المصدر : فتحي رزق الواخيري وأخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية ، 2002م ، ص 65.**

**المستويات التنظيمية لإدارة المراجعة الداخلية :**

يتكون قسم المراجعة الداخلية عادة من عدد قليل جداً من الفنيين المهنيين مثل المشرف يكون علي قمة الهرم وتقع علي عاتقه أعمال التخطيط والتنظيم والإدارة ثم يليه المديرون ومن مهامهم وضع البرامج وتسيير عمل المراجعة ثم المراجعون في الصف الأول وتقع علي عاتقهم تنفيذ عملية المراجعة ثم مراجعون مبتئون علي مستوى القاعدة وهذا الهرم يحدد المسئوليات والواجبات بدقة لتسيير العمل بأقسام المراجعة الداخلية .

يتحمل المشرف على قسم المراجعة كل المستويات العامة للقسم، وهو يقوم بإعطاء التوجيهات العامة للقسم، كما يقوم بالتخطيط ووضع سياسات وإجراءات المراجعة، وإدارة العاملين

معه بالقسم، والتنسيق مع المراجعين الخارجيين ووضع البرامج والنماذج المختلفة للتحقق من جودة المراجعة.

ب- **مركزية و لا مركزية المراجعة:** إن كبر وحجم المؤسسات واتساعها جغرافيا يحتم وجود هياكل قادرة نسبيا لتسيير الأنشطة في مناطقها بغية ممارسة الرقابة على هذه الهياكل، وجود ثلاث أنواع من المراجعة الداخلية وفقا لهذا الوضع هما:

- **مراجعة داخلية مركزية:** تكون باعتماد مديرية واحدة للمؤسسة الكبيرة لتقوم ببرمجة الزيارات المختلفة الميدانية لفروع هذه المؤسسة.

- **مراجعة داخلية لا مركزية:** في ظل هذا النوع هياكل المراجعة الداخلية على مستوى كل منطقة نشاط أي يكون على مستوى كل فرع أو تكتل جغرافي معين للمؤسسة .

- **مراجعة داخلية مختلطة:** في هذا النوع من المراجعة الداخلية يتم المزج بين النوعين الأولين المراجعة الداخلية المركزية واللامركزية بحيث يتم إرساء قواعد للمراجعة الداخلية على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة وجعل فروع لها على مستوى كل منطقة نشاط.

- **آلية عمل المراجعة الداخلية :**

تختلف طريقة أداء المراجع الداخلي تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة و نوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها و النظام الإداري الذي تسير عليه إدارتها، فعلى المراجع الداخلي أن يجيب على ثلاث أسئلة و هي: [1]

أ- ماذا يجب عليه أن يقوم بمراجعته؟

ب- متى تتم المراجعة؟

ج- لأي غرض تتم المراجعة؟

بداية يجب على المراجع مراجعة ذلك الجزء من نظام الرقابة الذي يحقق أفضل منفعة مقابل التكلفة التي يتم تحملها و تتضمن تلك التكلفة وقت فريق المراجعة وما يتعلق به من تكلفة، كما تتحقق المنفعة مما يتم التوصل إليه من عملية المراجعة بما يمكن من تحسين الرقابة على الجوانب الرئيسية في عمليات التنظيم، وذلك إلى جانب تجنب ما كان يمكن أن يقع من خسائر و هناك منفعة أخرى تترتب على المراجعة الداخلية، ذلك أنه في حال عدم وجود أية عيوب في نظام الرقابة، فإنه يكفي أن يشعر أفراد التنظيم أن ما يقومون به من أنشطة يحتمل أن يخضع للمراجعة بصفة دورية كي ينشأ لديهم حافزا لتحسين أدائهم و تحقيق رقابة داخلية أفضل.

---

[1] فتحي رزق السوافيري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 82

على الرغم من أن تكلفة القيام بعملية المراجعة تعتبر من العوامل التي يأخذها المراجع في الاعتبار، إلا أن العامل الأساسي الذي يحكم توزيع الموارد التي تتعلق بالمراجعة الداخلية هو مخاطر الفشل في تحقيق واحد أو أكثر من أهداف الرقابة الداخلية، و يمكن تصنيف تلك المخاطر تبعا للأهداف الخمسة للرقابة الإدارية على النحو التالي: [1]

- عدم دقة المعلومة المالية و التشغيلية؛
- الفشل في إتباع السياسات، والخطط، و الإجراءات، والقوانين؛
- ضياع الأصول؛
- الاستخدام غير الاقتصادي و غير الكفء للموارد؛
- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية.

هناك بعض المخاطر التي يصعب – و قد يكون من المستحيل – فرض رقابة عليها، وفي هذه الحالة يمكن للإدارة شراء تأمين بما يخفض حجم الخسارة المتوقعة إلى أدنى حد ممكن، وتحاول الإدارة بصفة عامة .

تخفيض المخاطر عن طريق:

– زيادة الإجراءات الرقابية؛

– التأمين ضد الخسائر الممكنة؛

– البحث عن عائد أكبر عندما تتحمل مخاطر أعلى.

إن تحديد وقت عملية المراجعة يتوقف على قيام المراجع – بجانب تحديده نوع المخاطر الممكنة– بتحديد حجم المخاطر القائمة، و لتحقيق ذلك فقد يقوم بدراسة التنظيم ككل و تقدير المخاطر النسبية التي تتعلق بالأنشطة المختلفة، ثم يقوم بترتيب تلك الأنشطة بحسب المستويات النسبية للمخاطر بحيث يتم فحص الأنشطة التي تنطوي على مخاطرة أكبر أولا، ثم يقوم المراجع بوضع إستراتيجية للمراجعة وخطة تكون ملائمة يأخذ بعين الاعتبار عند وضعها :

– دراسة هيكل المؤسسة؛

– دراسة الأنظمة الإدارية و المالية في المؤسسة؛

– الوقت اللازم لتنفيذ الخطة.

و بعد وضع البرنامج الذي يراه كافي لإتمام عملية المراجع يقبل على مباشرة عملية المراجعة و التي تتلخص في ما يلي:

أ– الفحص:

---

[1] المرجع السابق ، ص 15.

إن نشاط المراجع الداخلي الذي يختص بالفحص يشمل السجلات المحاسبية و مراقبة الأصول و التحقق من التقارير المالية، و تظهر فاعلية المراجعة الداخلية في المؤسسة حيث يقوم المراجع الداخلي بزيارة الفروع نظرا لبعدها عن المركز الرئيسي و الإدارة المركزية للمؤسسة، مما يقتضي فحص سجلاتها و رقابة أصولها،

وقد لا يتمكن من تطبيق رقابة داخلية بالفروع نظرا لصغرها و عدم جدواه اقتصاديا، على هذا فإن على الإدارة المركزية أن تتأكد من أن المسؤوليات الملقاة على مديري الفروع فيما يخص الحفاظ على الأصول والتسجيل الدفتري قد نفذت بصورة سليمة، و كأمثلة للمراجعة الداخلية في هذا المجال عدْ النقدية ومراجعة مذكرات التسوية والتأكد من أرصد العملاء ...إلخ .

ويمتد الفحص والتحقق إلى التقارير المستخرجة من سجلات المؤسسة، حيث أن الإدارة تعتمد إلى حد كبير على المعلومات والبيانات الواردة في التقارير لتسيير النواحي التشغيلية و اتخاذ القرارات اليومية التي لن تكون سليمة إلا إذا كانت التقارير صحيحة.

إن الهدف من الفحص والتحقيق يتمثل في التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية وسلامة التوجيه المحاسبي و جمع الأدلة و القوانين التي تثبت صدق ما تتضمنه السجلات و ما يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.

ب- التحليل:

يقصد بالتحليل الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية و إجراءات الرقابة الداخلية والحسابات، الإجراءات المحاسبية والمستندات والسجلات و التقارير التي تقع داخل نطاق الفحص و يتطلب إجراء المقارنة و الربط بين العلاقات أي بعض المؤشرات، وكذلك التمعن بقصد اكتشاف الأمور الغير طبيعية مثل وجود مبلغ دائن في حساب أصله مدين و يرتبط التحليل بالتحقيق و ليس هناك حد فاصل بينهما.

جـ- الإلتزام:

يقصد بالإلتزام بالسياسات الإدارية المرسومة بأداء العمليات على وفق الطرق و النظم والقرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم، فقد يتم التوصل إلى نتائج مرضية ومع ذلك يهم الإدارة معرفة ما إذا كانت هذه النتائج قد تحققت من خلال الممارسة المصرح بها وبما يتمشى مع السياسات،إذ يتعين عليه زيارة المواقع من وقت إلى آخر وعدم الاعتماد على

الآخرين، كما أن إدارة المراجعة الداخلية لا تقتصر على المحاسبين و المراجعين، وإنما يمكن أن تزود بقانونيين ومختصين في خصوصيات نشاط المؤسسة، هذا للإلمام بجميع نواحي النشاط.

د- التقييم:

إن عملية الفحص والتحليل ينتج من خلالها للمراجع الداخلي مقدرة الحكم على مدى قوة النظام الموضوع و نقاط الضعف فيه مما ينعكس على التقرير الشخصي الموضح لمدى كفاية وفعالية واقتصادية السياسات والإجراءات التي تسير عليها المؤسسة وما لديها من تسهيلات وأفراد بقصد ترشيد الأداء وتطويره إذ يقتضي التقييم تجميع البيانات والمعلومات وتقصي الحقائق و بالاستعانة بآراء المسئولين واقتراحاتهم مع تقييم هذه الآراء والاقتراحات.

هـ- التقرير:

يبرز التقرير الذي يقدمه المراجع الداخلي آراء فنية حول المشكلة و أهميتها و طريقة معالجتها و ما تم التوصل إليه من نتائج و توصيات .

كما يفضل عرض التقرير على المسئول على النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق أو سوء تقدير عن بعض الأمور، وتتبلور قدرة المراجع الداخلي على العرض الواعي و الواضح لما قام به من فحص و تقصي.

يرى الباحث أن المراجعة الداخلية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بتطور المحاسبة حيث ظهرت أهمية المراجعة الداخلية بعد ظهور محاسبة المسئولية وإنفصال الملكية من المالك وظهور الشركات الكبيرة وبعد أن كانت أداة رقابية فقط أصبحت الآن جهة إستشارية ترفع تقاريرها الإدارة العليا كما يعتمد عليها المراجع الخارجي في تخطيط مراجعة وتحديد درجة المخاطر بالشركة موضع المراجعة.

# الفصل الثانـي

**تخطيط وتنفيذ أنشطة أعمال المراجعة الداخلية وتعريف المراجعة الداخلية والحوكمة ومكوناتها وأهدافها.**

**يتناول الباحث في هذا الفصل تخطيط انشطة أعمال المراجعة الداخلية وتعريف المراجعة والحوكمة من خلال المباحث التالية:**

- **المبحث الاول: تخطيط وتنفيذ انشطة أعمال المراجعة الداخلية**
- **المبحث الثاني: تعريف المراجعة الداخلية والحوكمة.**

## المبحث الأول

## تخطيط وتنفيذ أنشطة أعمال المراجعة الداخلية وأهميتها

يعد التخطيط أول الخطوات الضرورية لتحقيق الأهداف الموضوعية لأية وحدة تنظيمية. وهذا الأمر ينطبق على وحدة المراجعة الداخلية كوحدة تنظيمية لها أهدافها.

**تخطيط عملية المراجعة الداخلية**

إن مهمة التخطيط لعمليات المراجعة الداخلية تقع على عاتق مدير المراجعة بالدرجة الأولى، فهو الذي يحدد المجالات التي يجب مراجعتها ،ويعين فريق العمل الذي يمكن أن يقوم بمراجعة تلك المجالات. تشمل عملية التخطيط لتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية مأيلي:

1- تحديد الأهداف التي وضعتها وحدة المراجعة الداخلية نصب عينيها خلال الفترة التي تغطيها الخطة.

2- وضع جدأول عمل محددة لإجراء المراجعات الداخلية خلال تلك الفترة.

3- وضع خطط للاحتياجات من الأيدي العاملة اللازمة لوحدة المراجعة الداخلية.

4- وضع خطة بالموازنات التقديرية المالية اللازمة لاحتياجات وحدة المراجعة.

5- تصميم نماذج تقارير النشاط التي سوف تصدرها وحدة المراجعة الداخلية عن الأنشطة التي سيتم إنجازها داخل هذه الوحدة.

تعتمد معظم الإدارات حاليا على وظيفة المرجعة الداخلية في تعزيز نظم الرقابة لديها، حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث أصبحت تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء، وتراجع كافة العمليات الإدارية والمالية والتشغيلية، ولكي تؤدي المراجعة الداخلية دورها بصورة سليمة وبفاعلية كبيرة يجب أن تحظى بمجموعة من الخصائص التي يجب توافرها، بما لها تأثير على قسم المراجعة الداخلية في حد ذاته بحيث يجب أن يؤدي مهامه تحت ظل تنظيم محكم، كما تمس هذه الخصائص أيضا الكيفية التي يكون بها قسم المراجعة الداخلية داخل تنظيم المؤسسة ككل بحيث يجب أن يتصف بما يؤهل قسم المراجعة الداخلية لأداء مهامه بكل نزاهة و موضوعية و جدية.

**مساهمة المراجعة الداخلية في صنع القرارات**

تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما داخل المؤسسة فتعمل على مساعدتها في التحكم الداخلي للعمليات وتحسينها، حيث يمس هذا الدور جميع مستويات نشاط المؤسسة، يتلخص دور المراجعة الداخلية داخل المؤسسة في الشكل التالي شكل رقم(1/1/2):

شكل رقم(1/1/2): طبيعة دور المراجعة الداخلية

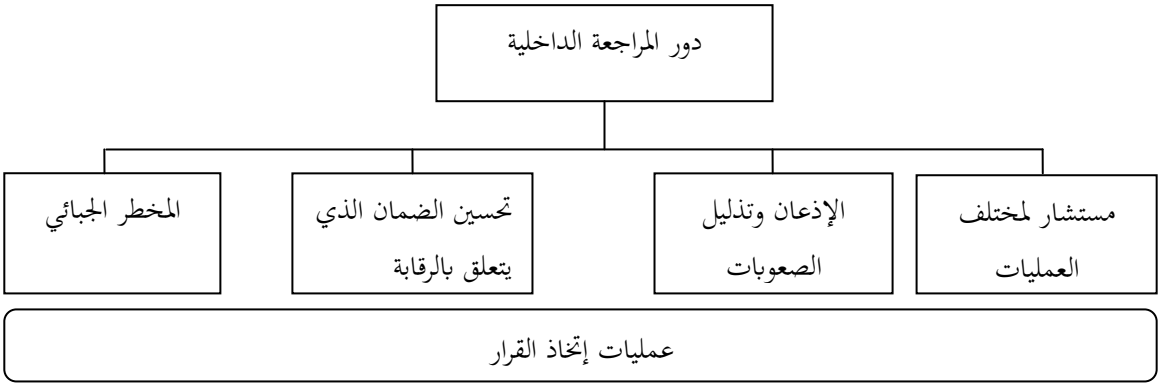


Source :Dona R. H Ermonson and Larry E. Rittenberg.Internal Audit and Orgazitional Governance, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, P:55, www.TheIIA.org, 14/06/2005, 14h:35m.

من خلال هذا الشكل يُلاحظ أن جميع المجالات التي يمكن أن يكون للمراجعة الداخلية فيها دور فإنه يتخللها عملية إتخاذ قرارات ومن ثم فإن هناك مساهمة للمراجعة الداخلية في عملية صنع القرار السليم.

الحقيقة أنه لا يمكن الحكم تماما على سلامة وجودة القرار دون توفر ما يسمى بالنظرة الخلفية، هذا يعني أنه بعد وضوح نتائج القرار يتم طرح التساؤل التالي: لو عدنا إلى الوراء لوجدنا أن القرار الذي أتخذ كان الأفضل في ضوء المتغيرات التي كانت قائمة، إذا فإن هذا القرار يكون جيدا، على العكس من ذلك إذا قيل لو أخذ قرار آخر كنت النتيجة ستكون أفضل، عندئذ يكون القرار إما سيئا أو على الأقل لم يكن أفضل القرارات.

إن النظرة الخلفية وإن كانت هي الطريقة الأكثر شيوعا، إلا أن هذه الطريقة معناها الحكم على القرار وتقييمه بعد فترة زمنية من صدوره وفي ظروف تختلف عن الظروف التي تم فيها صدور القرار، علاوة على الإتجاه الغريزي للإنسان نحو الدفاع عن أفعاله وإلقاء مسؤولية الفشل على الآخرين[1] .

إن الطريقة الأخرى للحكم على جودة القرار تتمثل في الحكم – ليس على القرار نفسه – بل على الكيفية التي صدر بها القرار، طبقا لهذه الطريقة فإن القرار الجيد هو القرار الذي يتخذ على أساس رشيد، وبطريقة منهجية أي أن هناك خطوات منطقية ينبغي إتباعها للوصول إلى القرارات الجيدة.

وهذه الخطوات يمكن سردها فيما يلي:

---

[1] محمد السيد سرايا، عبد الفتاح الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية ، الإسكندرية،1998م، ص18

- تحليل وتشخيص الموقف. - إختيار البديل الأفضل.
- تحديد البدائل. - تنفيذ البديل الذي تم إختياره.
- تقييم البدائل. - تقييم النتائج.

تلعب المراجعة الداخلية أدوار مهمة في كل خطوة من خطوات عملية إتخاذ القرارات بحيث تساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية، ليتم إستعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارات ذات جودة وفعالية.

بالموازاة مع خطوات عملية إتخاذ القرار فإن المراجعة الداخلية لها دورة حياة يكون أخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لإتخاذ القرارات الإدارية كما في الشكل رقم (2/1/2):

**الشكل رقم(2/1/2): دورة حياة عملية المراجعة**

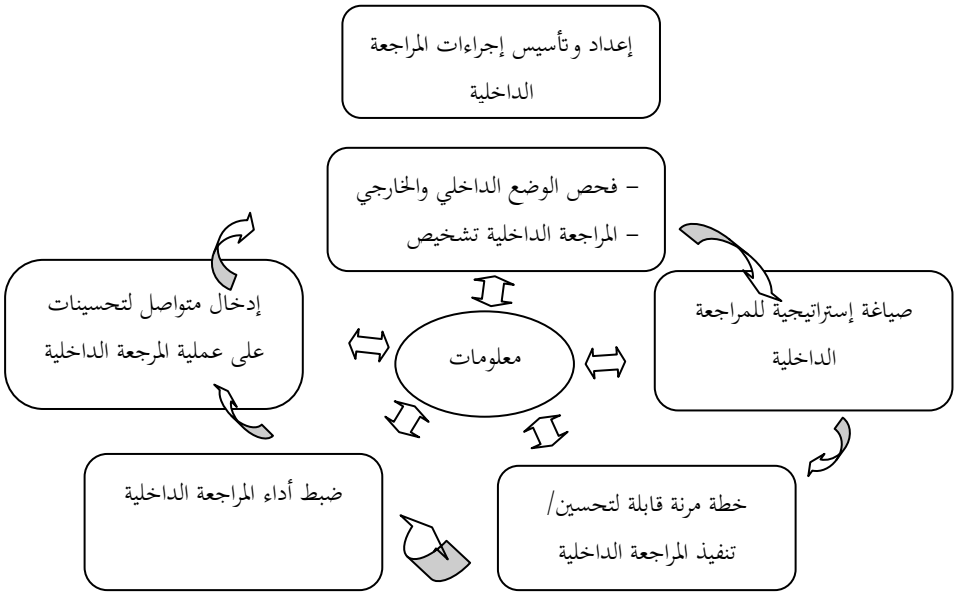


Source :Protiviti Independent Risk Consulting, Technology International Audit-Diagnostic Review,2004.p.5

تبدأ عملية المراجعة بإعطاء نظرة حول موضوع العملية وإعداد إجراءات المراجعة المناسبة لذلك الموضوع، فمن خلال هذه النظرة أو التصور يتم تشخيص الوضع المحيط بالموضوع داخليا وخارجيا وتحديد درجة الخطر الناجم، ومن ثم يتم وضع استراتيجية للقيام بعملية المراجعة، لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك، بحيث يجب أن تتسم هذه الخطة بالمرونة والقابلية لتحسين في حال أي متغير غير مرغوب فيه، ليبدأ المراجع بتنفيذ خطة أو برنامج عمله، مع العمل في كل مرة على ضبط للأداء ويتم ذلك من قبل المدير المسؤول على مديرية المراجعة الداخلية وهذا بالاعتماد مثلا على إحدى نماذج المتابعة، مع القيام بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص في كل مرة يتم إعداد تقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الإقتراحات

المناسبة، فينتج بذلك ومن خلال كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة لإتخاذ القرار وتسهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة وفاعلية.

يتم المساهمة في عملية صنع القرار من خلال هذه الدورة حسب كل مرحلة، حيث أن المعلومة التي قد تم تأهيلها والتوصل إلها هي إما اكتشاف مشكلة أو تحديد مجموعة من البدائل أو المساعد على إختيار أفضلها...إلخ، هذا يعني أن هناك مساهمة للمراجعة الداخلية في كل خطوة من خطوات إتخاذ القرار، والتي سوف نتطرق إلى كل خطوة بالتفصيل مع الوقوف على أهمية المراجعة الداخلية في كل مرحلة.

**تحديد المشكلة:**

إن تحديد المشكلة يساعد على القيام بتحليلها إلى عناصرها الرئيسية، ليستدل من ذلك الحل المناسب لها، والافتراض الأساسي عند تحديد المشكلة أن الحل متضمن في المشكلة، وأن التحليل العقلي الاستدلالي المنظم يساعد في التوصل إليها وإكتشافها[1].

كما أن عملية إتخاذ أي قرار أصلها وجود مشكلة وبالتالي هي أهم شيء يجب حدوثه حتى يكون هناك حاجة لصنع القرار بشأنها، ولكن في نفس الوقت يجب التأكيد على أهمية الأهداف، حيث أن هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة وحجم المشكلة، ولا يمكن تحديد طبيعة القرار،إذا ما كان روتيني أم لا مبرمج أم غير مبرمج، من دون تحديد المشكلة ومعرفة حجمها وطبيعتها.

إن تحديد أي مشكلة ما داخل المؤسسة لا يمكن أن يتم إلا بالفحص المستمر للوضع الداخلي والخارجي، ومن ثم يمكن القول إنه يجب أن تتم عملية فحص مستمر للوضع الداخلي والخارجي لكي يتم تحديد المشكلة ومن ثم معرفة هل أن هذه المشكلة تحتاج لحل مبرمج أو غير مبرمج، ثم يتم تتبع نتائج ومراقبة القرار المتخذ بشأن تلك المشكلة

يمكن إعطاء مفهوم عام للمشكلة حتى يتسنى تحديدها فهي " عبارة عن موقف غامض في حاجة إلى تفسير"[2]. كما يمكن تعريفها على أنها " حالة من عدم الإتفاق أو الإتساق أو التوازن بين ما هو كائن وما يجب أن يكون"[3].

من خلال هذين التعريفين يمكن القول بأن وجود مشكل يعني وجود خطر يواجه المؤسسة، عليها أن تتصرف تجاه هذا الخطر، فتعتمد على الإقتراحات المقدمة في التقارير الناتجة عن عملية المراجعة الداخلية حول هذا المشكلة (الخطر)، ويمكن عرض الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية للحد أو مواجهة أو تجنب – إتخاذ قرار – خطر ما.

---

[1] علي شريف، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 215

[2] سعاد نائف نوطي، الإدارة، دائر وائل، الأردن، ط2، 2004، ص 384.

[3] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 133.

هناك دور للمراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، وهذا من خلال المساعدة في إكتشاف المشاكل المحيطة والمتواجدة في المؤسسة حتى يتسنى لها مواجهتها قبل وقوعها، بمعنى أن المراجعة الداخلية تساعد المؤسسة في تحديد الأخطار التي من الممكن مواجهتها مهما كان نوعها ومن أي جهة كانت من الخارج (المحيط) أو الداخل، كما أنها تحدد طريقة التصرف مع كل خطر حسب نوعه. ويتركز دور وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة لمواجهة خطر ما حسب درجة الأثر الذي يمكن أن يخلفه هذا الخطر من جهة، وحسب إحتمال وقوعه من جهة أخرى.

لقد جاء معهد المراجعين الداخليين الأمريكي من خلال أبحاثه التي يقوم بها واهتماماته بالمراجعة الداخلية في المؤسسة – بنموذج تحليلي لكثافة الدور الذي من الممكن أن تلعبه المراجعة الداخلية في مواجهة المخاطر المختلفة داخل المؤسسة.

يأتي هذا النموذج وفقا للشكل رقم (3/1/2) :

الشكل رقم(3/1/2): نموذج تحليل كثافة(درجة تركيز) المراجعة الداخلية

Source : The Institute of Internal Auditors, Business Risk Assessment, www.theiia.org, 15/07/2005, 11h:20m.

من خلال هذا الشكل (3/1/2) نلاحظ أن دور المراجعة الداخلية في مواجهة – تحديد واقتراح – الخطر في المؤسسة يزيد حسب عاملين أساسين هما درجة احتمال وقوع هذا الخطر ودرجة الأثر الذي يمكن أن يخلفه هذا الخطر إذا وقع، فإذا كان هناك إحتمال قوي لوقوعه مع أثر بالغ يمكن أن يخلفه فإن دور المراجعة الداخلية يكون كبيرا وهذا من خلال تكثيف – التفصيل والتركيز – مهمة المراجعة.

يبدأ هذا الدور من أول خطوة والتي تتمثل في تشخيص الخطر والكشف عليه، ونلاحظ مدى مساهمة المراجعة الداخلية في هذه المرحلة مرحلة تحديد المشكلة، من مراحل عملية صنع القرار.

**إيجاد البدائل:**

إن من العناصر الجوهرية لوجود القرار أن يكون هناك مشكلة تتطلب حلا معينا، وأن يكون أكثر من حل، أي حلول متعددة تطرح لنقاش ويتم دراستها وتقويمها حتى إختيار الحل الأفضل الأكثر ملاءمة، لذا فإن وجود المشكلة يقتضي تباين الآراء حولها، ذلك لأن المشكلة التي ليس لها سوى حل واحد لا تعد مشكلة في ذاتها، بل تصبح حقيقة لابد من التسليم بها، ولكن من النادر أن توجد مشكلة ليس لها سوى حل واحد بل أن الغالب والأعم هو وجود عدة بدائل لكل مشكلة ولكل بديل منها مزايا وعيوب[1]

تعد الحلول أو البدائل مجموع الوسائل والإمكانات المتاحة لمتخذ القرار، والملائمة بدرجات متفاوتة فيما بينها لحل المشكلة محل القرار، وهذه الحلول أو البدائل لا تأتي من فراغ وإنما هي نتيجة التمحيص والتحصيل والتحليل للمعلومات سواء جاءت تلك المعلومات عن طريق رسمي أو غير رسمي، فتضمن بذلك المراجعة الداخلية التحليل السليم والسليم لهذه المعلومات، وهذا من خلال طبيعة عمل المراجعة الداخلية وأنظمة المعلومات، فتحديد البدائل الممكنة لا يمكن أن يكون دون دراسة شاملة وتشخيص مستمر للحالة الجديدة – المشكل – وما هي الوسائل والإمكانيات المتاحة لحل مثل هذا المشكل داخل المؤسسة، ومساهمة المراجعة الداخلية في إيجاد مجموعة البدائل يكون في شكل الإقتراحات المقدمة في التقرير النهائي بعد تحديد المشكلة.

**تقييم وتقويم البدائل:**

إن تقييم وتقويم البدائل تعد من أهم المراحل التي يجب إعطاؤها أهمية كبرى قبل صنع أي قرار، ذلك لأن تقييم البدائل ثم تقويمها هو الذي سيحدد ما إذا كان سينجح أم لا في المستقبل، بمعنى أنه يتم تحديد أبعاد كل البديل – سلبياته وإيجابياته – في حل ذلك المشكل، كي يتسنى اختيار البديل المناسب والذي سيعطي أفضل النتائج بأقل عواقب غير السليمة، هذا في حد ذاته يشير إلى أهمية وضرورة الأهداف التي يجب مراعاتها عند اختيار بديل من البدائل

[1] علي شريف، مرجع سابق، ص 215

المتاحة،فالهدف الأخير لصانع القرار هو إحداث تغيير ما في جذور المشكلة المطروحة، فالحل الذي تم بعد تقويم البدائل يبرز أهمية دور الخبراء والمستشارين والمعاونين في عملية بحث ودراسة البدائل المطروحة.

يبرز دور المراجعة الداخلية في هذه الخطوة في أنها تعمل على تقديم و إقتراح البدائل التي تراها مناسبة في التقرير النهائي وهذا بعد دراسة المشكل.

**إختيار البديل أو الحل الأفضل:**

إن هدف متخذ القرار في نهاية المطاف هو الوصول إلى قرار يمكنه من بلوغ الهدف وحل المشكلة القائمة،[1] هنا يقوم متخذ القرار بإختيار الحل من بين عدة حلول مقترحة – متاحة – مستعينا في ذلك بمجموعة من المعايير، توفر درجة كبيرة من الموضوعية في الإختيار.

تعتبر هذه المرحلة أدق المراحل جميعا لأن الإختيار يعني في حقيقة الأمر حسم الموقف والوصول إلى المحصلة النهائية للجهد المبذول في المراحل السابقة، وهذا الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الكفاءة والخبرة والقدرة الذاتية لمتخذ القرار على الإختيار السليم، تبقى أفضلية حل من الحلول على البقية مسالة نسبية بين البدائل المتماثلة، وتحكمها الإعتبارات السالفة الذكر في الخطوة السابقة إلا انه مما يجب ذكره أن هناك إعتبارات أخرى سياسية و إجتماعية وإقتصادية قد تؤثر في إختيار البديل لحل المشكلة وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل العامة للبلد[2].

في هذه الخطوة يزيد دور المراجعة الداخلية في عملية إختيار البديل الأفضل، وهذا من خلال القناعات المستمرة على إختيار البديل المقترح في التقرير هذا لأنه تم دراسته من جميع النواحي، وأن متخذ القرار في العادة يستشير المراجع الداخلي حول البديل الذي يكون أكثر موضوعية وأفضل حال حتى البدائل الأخرى التي تم إقتراحها من الجهات الأخرى غير المراجعة الداخلية.

فتكون بذلك للمراجعة الداخلية رؤية يمكن إعتمادها في إختيار هذا البديل أو غيره – الأكثر ملاءمة – ويمكن إبراز هذا الدور من خلال الشكل رقم(4/1/2):

**الشكل رقم(4/1/2): التعاون المحتمل بين المراجعة الداخلية والإدارة**

---

[1] عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، تنظيم وإدارة الأعمال ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1993م، ص 133.

[2] عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص 355.

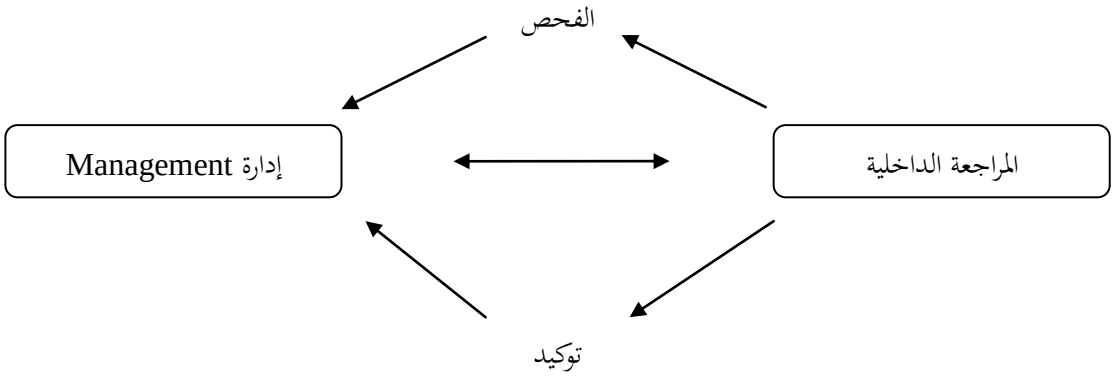


**المصدر: إعداد الباحث ، 2016م**

مما سبق نستنتج انه من الصعوبة بمكان أن يتم التوصل إلى البدائل المثلى عند صنع القرارات، وذلك لأن صانع القرار لا يستطيع الإلمام بكل البدائل، ولا بالنتائج المترتبة على كل بديل من تلك البدائل، يعني ذلك أن إختيار البديل الأمثل يبقى مسألة نظرية بحتة في كل الأحوال، فيكون بذلك هدف متخذ القرار من العملية هو الإقتراب بأقصى ما يمكن من الأمثلية يعني البحث عن الأفضلية، لذا كان لزاما على متخذ القرارات في المؤسسة الرجوع في كل مرة إلى ما تراه المراجعة الداخلية حول مشكل ما، على الأقل تعمل على توجيهه وبقناعة إلى البديل الأفضل.

**تنفيذ القرار:**

بعد ما أن حدد متخذ القرار البديل الأفضل من بين البدائل التي تم تقييمها، يصل إلى مرحلة التنفيذ، وهو وصول القرار إلى من سيقوم بتنفيذه على أرض الواقع، ولنجاح عملية تنفيذ القرار لابد من توفر بعض الشروط في القرار المتخذ وهي[1]:

أن يكون القرار قابلا للتنفيذ بالإمكانيات الموجودة؛أن يلقى القرار حماسا ومساندة وتأييدا من قبل الذين يقومون بتنفيذه؛ أن يكون القرار واضح الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؛أن يرفع القرار من معنويات العاملين على تنفيذه ومن لهم علاقة به.

إن خطوة تنفيذ القرار قد تكون أكثر المهمات استهلاكا للوقت، وذلك يعود أساسا إلى آثار ونتائج التنفيذ على المؤسسة، وعليه فإن القرار المحكم لن يكون ذا أهمية وجدوى ما لم يحمل في طياته ويتضمن كيفية تنفيذه من الأساس.

---

[1] محمد بن إبراهيم التويجري، محمد بن عبد الله البرعي، مرجع سابق، ص17.

إن نوعية القرار وإمكانية تنفيذه دليل مبدئي على نجاح ذلك القرار، ويمكن الحكم على جودة القرار أو عدمها بناء على المعايير الآتية[1]:

**أ-** قياس مدى اتفاق وانسجام ذلك القرار مع السياسات وممارسات المؤسسة؛

**ب-** توقيت القرار؛

ج – اعتماده وتجسيده لكمية المعلومات المثلى؛

د- تأثير صانع القرار على القرار ذاته، ونلخص طريقة التنفيذ الناجح للقرار على النحو التالي:

– عدم تعارض المصلحة؛

– إيجابية عامل الخطر و المكافأة؛

– كيفية ومدى فهم منفذ القرار والمسؤولين عن إيصال القرار للآخرين.

مما سبق يمكن القول بان القرار إذا لم يتم تنفيذه على الوجه المطلوب لا يتعدى كونه قرارا على ورق فقط، لذا يجب تنفيذ ذلك القرار حتى يتسنى تحقيق الأهداف التي من أجلها تم صنعه والوصول إليه، قد يكون القرار المتخذ هو الأفضل، إلا أن الطريقة التي نفذ بها كانت غير ملائمة، مما يؤدي إلى الحكم الأولي حول القرار المتخذ بأنه غير جيد وأن البديل الذي تم إختياره غير سليم، بينما يعود عدم الملاءمة إلى الطريقة التي نفذ بها، لذا يجب مراعاة الطريقة التي ينفذ بها هذا القرار ومن الممكن أن يكون ذلك بمساعدة قسم المراجعة الداخلية وهذا بحكم طبيعة نشاطها وتعاملها مع جميع المستويات في المؤسسة.

**المتابعة والتقويم:**

إن المؤسسة الفعالة تتضمن قياسات دورية للنتائج التي يتم التوصل إليها ومقارنتها بالنتائج المرجو تحقيقها، فإذا ما وجد إنحراف وجب إجراء بعض التغيرات التي تكفل تحقيق التوازن، ومن هنا تتضح مدى أهمية تحديد الأهداف والتي بموجبها يتم تقييم مستوى الأداء، وفي حالة عدم توافق النتائج المطلوبة، يجب إحداث تغيرات ربما في الحل الذي تم اختياره، أو في مراحل تنفيذه أو حتى إعادة صياغة أو تغيير الأهداف لو وجد أنه من غير الممكن تحقيقها، ففي هذه الحالة يجب إعادة صياغة نسق صنع القرار بالكامل وتصحيح مساراته حتى يتسنى تحقيق الأهداف المنشودة مسبقا.في هذه الخطوة بالذات يزداد دور المراجعة الداخلية وهذا لطبيعة عملها

[1] محمد بن إبراهيم التويجري، محمد بن عبد الله البرعي، مرجع سبق ذكره، ص17

الرقابي، بحيث تعمل على تتبع تنفيذ القرارات المتخذة وتعمل على تقييم تنفيذ القرارات المتخذة لترفع نتائج هذا التقييم في شكل تقرير نهائي هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبحكم مشاركة المراجعة الداخلية في جميع المراحل أو الخطوات السابقة من تحديد للمشكلة ثم للبدائل ثم إختيار البديل الأفضل. يلاحظ من خلال كل هذه الخطوات أن للمراجعة الداخلية دورا أساسي في كل خطوة، إلا أنه يجب التفرقة بين المعلومات المختلفة والتي تستخدم من قبل مستويات مختلفة من الإدارة، حسب الطبيعة الهيكلية للقرار المتخذ وهذا حسب الشكل رقم (5/1/2) :

شكل رقم(5/1/2): طبيعة المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات حسب المستويات الإدارية

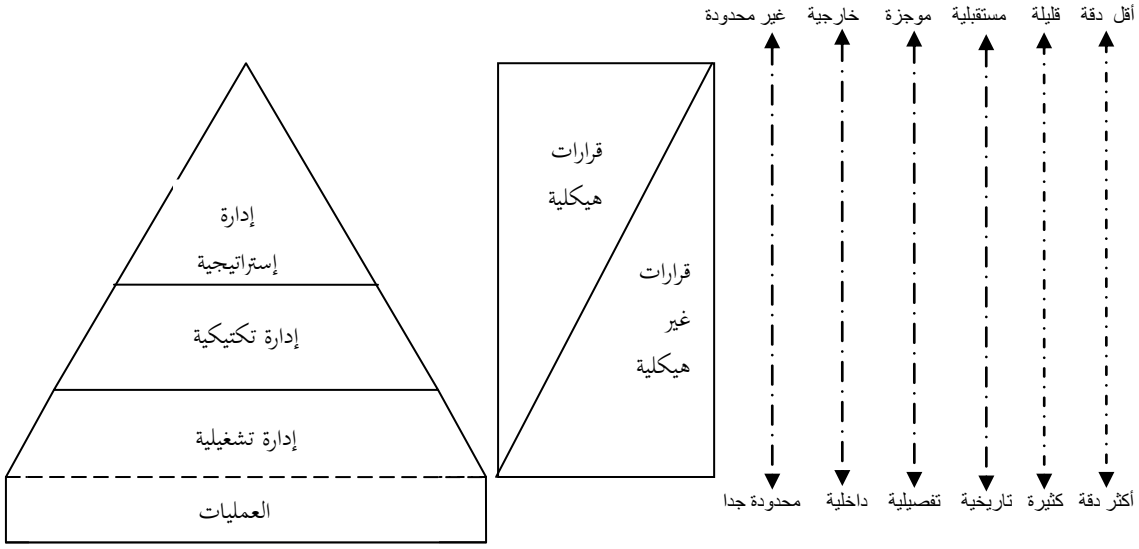


**المصدر: هاشم أحمد عطية نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص14.**

يتبين من الشكل (5/1/2) أن المستوى الإداري لمتخذ القرار و نوع القرار المتخذ يحددان خصائص المعلومات المطلوبة، التي على دائرة المراجعة الداخلية مراعاتها أثناء إعداد تقاريرها حسب كل نوع فتحتاج الإدارة الإستراتيجية إلى معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية لإستخدامها في التخطيط الإستراتيجي وللمساعدة على رؤية مستقبلية جيدة، وقد لا تكون معنية بالوقت والدقة الكاملة ومن ثم تفضل تقارير ربع سنوية عن التقارير اليومية، وهذا بوصف أغلبية القرارات المتخذة تكون هيكلية، على عكس المستويات الأخرى.

أما الإدارة التشغيلية فتتخذ قرارات متعددة مع قصر الوقت المتاح أمامها، وبالتالي قد تحتاج إلى تقارير معلومات يومية حتى تكون قادرة على التفاعل في توقيت مناسب مع التغيرات

التي تطرأ على الأحداث، كما تحتاج إلى معلومات دقيقة وفي توقيت مناسب، وقد لا يعنيها كثيرا القيمة التنبؤية للمعلومات.

أما الإدارة التكتيكية فإنها عبارة عن واسطة بين الإدارتين الإستراتيجية والتنفيذية، إذ أنها تساعد كل منهما على إتخاذ القرارات المناسبة، فهي بذلك تهتم بجميع المعلومات بنفس القدر من المقدرة والتأهيل ولا تهمل أيا من المواصفات،

أما إذا تم إقحام المراجعة الداخلية كمرشح للمعلومة ومؤهل لها لتكون في مرتبة المعلومة الإدارية – الصالحة لاتخاذ القرارات الإدارية ، وكمساعد أو مستشار في عملية إتخاذ القرار يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل رقم(6/1/2):

الشكل رقم(6/1/2): المراجعة الداخلية و اتخاذ القرارات

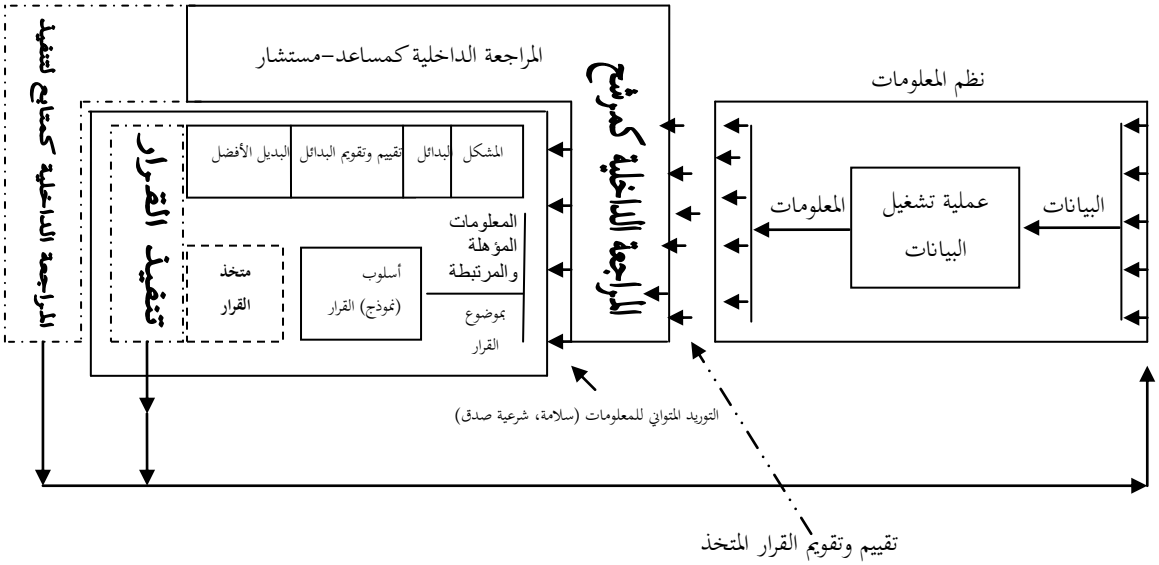


**المصدر: إعداد الباحث 2016م**

من خلال الشكل أعلاه تتضح الآلية التي يتم بها توليد المعلومة المؤهلة لإتخاذ القرار وهذا من خلال إنتاجها من نظام المعلومات داخل المؤسسة ليتم ترشيحها ورفعها إلى مستوى المعلومة الإدارية الصالحة لإتخاذ القرار وهذا بمساهمة من المراجعة الداخلية، كما يظهر هذا الشكل الآلية التي يتم بها إستخدام المعلومة المؤهلة في عملية إتخاذ القرار وهذه الآلية المتمثلة في الخطوات السابقة الذكر في عملية إتخاذ القرار، كما يبين هذا الشكل مساهمة المراجعة الداخلية في خطوات إتخاذ القرار، بل يمتد إلى تنفيذ ومتابعة للقرار المتخذ، تبقى هذه الخطوات

والآليات المختلفة في إتخاذ القرار في شكلها العادي أي في الظروف العادية، إلا أن هناك أمور أخرى يجب أن تأخذ بعين الإعتبار وهي مختلف العوامل المؤثرة في عملية صنع القرارات في المؤسسة.

**أنواع التدقيق الداخلي :-**

يتم تصنيف التدقيق الداخلي إلى قسمين رئيسيين هما:

1- التدقيق الداخلي المالي Financial Internal Auditing

2- التدقيق الداخلي التشغيلي Operational Internal Auditing

وفيما يلي شرح موجز لكل منهما :-

1- التدقيق الداخلي المالي Financial Internal Auditing

عرف التدقيق الداخلي المالي على أنه " الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى"[1]

من خلال التعريف السابق نجد أن التدقيق المالي ما هو إلا المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، والهدف من التدقيق هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة.

من هنا نجد أن التدقيق المالي يقوم بنفس العمل الذي يقوم به المدقق الخارجي باختلاف أن الشخص الذي يقوم بتلك العمليات هو موظف داخل المنشأة.

2- التدقيق الداخلي التشغيلي: Operational Internal Auditing

يعرف التدقيق التشغيلي بأنه " الفحص الشامل للوحدة أو المنظمة لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي، وفقاً لطريقة القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية ، وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات التشغيلية". [2]

---

[1] Taylor, and G.W Glaze, "**Auditing: Integrated Concept and procedure**", John Willey & Sons, New York,on New Tevsey, 1994, p. 33.

[2] Whittington, O. R, and Pony, K; **"principles of Auditing**". 12th Edition, Irwin mc Mc, Hill, New York, 1998, p, 756.

ويشار إلى التدقيق التشغيلي بعدة مصطلحات مرادفة مثل التدقيق الإداري، تدقيق الأداء والتدقيق الوظيفي والتدقيق الشامل، وتدقيق البرامج وتدقيق قيمة النقود، وتدقيق النظم، وجميع هذه المصطلحات تركز على وصف عملية التدقيق التي هدفها تقييم فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط منشأة ما. [1]

ويهدف التدقيق الداخلي التشغيلي إلى تقديم تقارير نافعة ومفيدة للمديرين داخل المنشأة وفي مختلف المستويات الإدارية، ويقدم المدققون الداخليون للإدارة العليا (بناءاً على نتائج التدقيق التشغيلي) التقارير التي تمكن هذه الإدارة من تحقيق المستوى المطلوب من الاطمئنان ولتلبية الاحتياجات الأخرى للإدارة، والتي من ضمنها:-

1- تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقاً لأهداف الإدارة.

2- التأكيد بأن خطط الإدارة شاملة ومتجانسة ومفهومة من قبل المستويات التنفيذية بالمؤسسة.

3- الحصول على معلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية، وأيضاً معلومات حول الفرص المتاحة لتطوير الفعالية والكفاءة وترشيد الإنفاق، ومعلومات حول جوانب الضعف والقصور في الرقابة الإدارية وخصوصاً فيما يتعلق بهدر الموارد المحتملة.

ولكي يعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي مناسباً ومفيداً ، يجب أن يسعى الى: [2]

1- استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية لتعظيم الربحية.

2- التعرف إلى المشاكل ، ومحاولة إيجاد حلول لها في مراحلها الأولى.

3- محاولة إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة.

هذا ويمكن الدمج بين التدقيق المالي والتدقيق التشغيلي في مفهوم واحد وهو " شمولية التدقيق الداخلي الحديث Totally Effective Modern Internal Auditing [3]، ومن هنا نجد أن الاتجاهات الحديثة في وقتنا الحاضر تقوم على شمولية التدقيق الداخلي لكافة العمليات في المنشأة، حيث أنه من الصعب في الواقع العملي وضع حدود فاصلة لأنواع التدقيق الداخلي.

**أنواع التدقيق التشغيلي :-**

---

[1] نعيم دهمش " اين نحن من التدقيق الإداري،" **مجلة المدقق**"، العدد 23، الاردن، عمان، أيار 1994، ص 8 .

[2]Donald Taylor, and G.W Glaze, "**Auditing: An Assertion Approach**", John Wiley & Sons, New York, 1997, pp 40-41

[3] Victor, B.Z, and Witt Herbert, **"Modern Internal Auditing Appraising Operation and Control** " Arnold Press Publications John Wiley & Sons, New York, 1982, P, 122

يوجد ثلاثة أنواع من عمليات التدقيق التشغيلي هي:- [1]

1- التدقيق الوظيفي FUNCTIONAL AUDITS

2- التدقيق التنظيمي ORGANIZATIONAL AUDITS

3- المهام الخاصة SPECIAL ASSIGNMENTS

وفيما يلي شرح موجز لكل منها:-

**1- التدقيق الوظيفي:-**

وفيه يقوم المدقق الداخلي بتتبع العملية أو النشاط محل التدقيق من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته ، فالعمليات قد يشترك في إنجازها أكثر من قسم أو إدارة داخل التنظيم "وبالتالي على المدقق أن يقوم بفحص الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعتها وفي مختلف الأقسام والإدارات داخل التنظيم " . [2]

**2-** التدقيق التنظيمي:-

وهنا يوجه المدقق الداخلي تركيزه واهتمامه على قسم أو إدارة معينة داخل التنظيم ، ويقوم بفحص وتدقيق وتحليل كافة عملياتها وأنشطتها، وتدقيق أهدافها وخططها وسياساتها وعلاقتها بالأقسام أو الإدارات الأخرى ، وفي هذا النوع من التدقيق التشغيلي فإن المدقق لا يخرج عن الحدود التنظيمية للقسم أو الإدارة محل التدقيق، وذلك بعكس التدقيق الوظيفي الذي لا بد وأن يشمل جهات أخرى غير القسم أو الإدارة محل التدقيق.

**3-** تدقيق المهام الخاصة :-

يتميز هذا النوع من التدقيق التشغيلي بأنه فحص وتقييم أحد المجالات داخل التنظيم ، فقد يكون نشاط ما أو جزءاً منه يتم تدقيقه نظراً لأهميته، أو أنه يواجه بعض المشكلات التي يجب معرفتها بهدف إيجاد الحلول الملائمة لها. [3]

المهام الاخرى للتدقيق الداخلي: -

1- التدقيق الاجتماعي:- يهدف الى فحص وتقييم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، ويعرف على انهُ " فحص الانشطة الاجتماعية للمنشأة والاطلاع على كل مايتعلق بتلك الانشطة من مستندات وتقارير، للحصول على معلومات وافية عن تأثيرات ونتائج تلك الانشطة،

---

(1) Alvin, A.A., et al," **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach** ". 2003,P, 740

(2) أحمد صالح العمرات ، مرجع سابق، ص 47.

(3) احمد حلمي جمعة، " **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** "،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص304.

وتقييم تلك التأثيرات والنتائج على ضوء الاهداف المحددة".[1] ويتضمن التدقيق الاجتماعي فحص الانشطة المتعلقة بمستويات العمالة، المكافآت والمزايا الاخرى، التأمين والصحة، برامج التدريب، الإسكان وخدمات الانتقال للعمال.

2- تدقيق الكفاءة والاقتصاد:- تدقيق اومراجعة الكفاءة يتعلق بالتركيز على امكانية الحصول على مخرجات اكثر بنفس القدر من التكاليف، اوتطوير وتحسين جودة المخرجات دون ان يصاحب ذلك اى زيادة في التكاليف، في حين يكون التركيز في تدقيق الاقتصاد على تخفيض التكاليف دون ان يصاحب ذلك تخفيض في المخرجات[1]

3- تدقيق الفعالية:- وفيه تكون عملية التدقيق منصبة على مدى تحقيق المبالغ المنصرفة على نشاط اوبرنامج معين للاهداف المحددة سلفاً لهذا النشاط .

يرى الباحث أن وظيفة المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث أصبحت أداة رقابة لجميع إدارات المنشأة. لكي تقوم المراجعة الداخلية بمهامها لابد من التخطيط لتلك المهام علي أن يكون التخطيط من حيث درجة الأهمية والخطورة وعامل الزمن لكي تتم عملية المراجعة في الوقت المناسب لتفادي وقوع أي خسائؤ محتملة أو تجنب جوء منها قبل وقوعها في الوقت المناسب.

[1] احمد حلمي جمعة ، المرجع السابق، ص 305

## المبحث الثاني

## المراجعة الداخلية والحوكمة

### مقدمة

انطلاقاً من أهمية حوكمة الشركات و ضرورة نقلها حيز التطبيق فإن التدقيق الداخلي يعد أحد ركائز هذا التطبيق أذ ينبغي أن يرتقي دور التدقيق الداخلي في الشركات الى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقويم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية ، وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ إستراتيجيتها بشكل صحيح، وكذلك تفعيل دور التدقيق الداخلي في الأطلاع على هذه الاستراتيجية و منحه إمكانية تدقيق تنفيذها ومدى تحقق الاهداف المرجوة منها، وكذلك تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجه، وجعل المسؤولية الأساسية عن حماية أصول الوحدة، ومنع واكتشاف الأخطاء والغش، تقع على عاتق الإدارة، مما دفعها إلى الاهتمام بوضع نظام فعال للرقابة.

### مفهوم وأهمية حوكمة الشركات:

توصل مجمع اللغة العربية إلى أن لفظ كلمة الحوكمة ترجمة لكلمة (Corporate Governance) وذالك بعد مناقشات متعددة عرضت خلالها مرادفات أخرى مثل "الإدارة الرشيدة للشركات"، و"الحاكمية"[1]. أن الحوكمة تعرف بأنها حالة عملية او أنها تمثل نظام مناعة يحمي سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، وتعد الحوكمة بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطه الإدارة الإشرافية سواء داخل وخارج الشركات[2].

أن مفهوم حوكمة الشركات معني بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك عن طريق الإلتزام بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية[3]،وأن حوكمة الشركات عبارة عن القواعد التي توجّه سلوك الشركات وحاملي الأسهم، ومديري

---

(1) د.هالة سعيد، المعهد المصرفي المصري، ندوة الحوكمة من المنظور المصرفي، القاهرة، فبراير 2003م.

(2) د. أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة،سبتمبر 2005م.

(3) د. عمر مشهور حديثة الجازي . حوكمة الشركات في الأردن– www.jcdr.com/pdf/arabic_profile.pdf

الشركات،وكذلك إلى الإجراءات الحكومية الرامية إلى تعزيز وفرض تطبيق تلك القواعد و تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والمهتمين في المنظمات الدولية حيث عقدت له العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل في الدول المتقدمة بعكس الدول النامية خاصة الدول العربية حيث مازال هناك قصور واضح في هذا الاتجاه[1]تجدر الإشارة أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه حيث تعددت الآراء بين كافة الاكاديمين والمهنيين لمفهوم حوكمة الشركات. وبناءا على ما تقدم يمكن تحديد مفهوم حوكمة الشركات – بصفة عامة – بأنه النظام الذي يمكن من خلاله توجيه الشركات المساهمة وتحقيق الرقابة والسيطرة على عملياتها ، ومن ثم فإن مفهوم حوكمة الشركات يتمحور حول آليات وأساليب الرقابة التي تعمل على الحد من المشكلات التي قد تنتج من تعارض واختلاف اهتمامات وأولويات الأطراف المختلفة المؤثرة في عمل الشركة.

**أولاً: لائحة حوكمة الشركات**

تأسست هيئة السوق المالية Capital Market Authority (CMA) بالمملكة العربية السعودية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( م/30) في 2003/7/31م [2]، وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء ، وأصدرت هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية مشروع لائحة حوكمة الشركات بتاريخ 2006/7/1م، ثم صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 2006/11/12 بإنفاذ اللائحة بشكلها النهائي .وجاء إصدار هذه اللائحة إيماناً منها بواجبها ورسالتها نحو تطوير السوق المالية في ضوء تعاظم الاهتمام الدولي بمبادئ حوكمة الشركات واعتبارها أهم الآليات التي ترفع كفاءته بهدف زيادة جاذبية الأوراق المالية المتداولة فيها. وقد روعي في إعداد هذه اللائحة المبادئ المقرة من المنظمات الدولية و الاستفادة من تجارب الدول في حوكمة الشركات، كما روعي الملاحظات والاقتراحات العديدة التي تلقتها الهيئة بعد نشر المشروع الأولي على موقعها وفيما يلي عرض موجز للمواد التي شملتها اللائحة[3]:

---

[1] د. عوض سلامة الرحيلي ، " لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية" بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة 26 سبتمبر (أيلول) 2005

[2] نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 في 2003/7/31م.

[3] موقع هيئة السوق المالية www.cma.org.sa .

**المادة الأولى: تمهيد**

أ . تبين هذه اللائحة القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق، من أجل ضمان الإلتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح.

ب . تعد هذه اللائحة لائحة استرشادية لجميع الشركات المدرجة في السوق المالية ما لم ينص نظام أو لائحة أخرى أو قرار من مجلس الهيئة على إلزامية بعض ما ورد فيها من أحكام.

ج . استثناء من الفقرة (ب) من هذه المادة يجب على الشركة الإلتزام بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عما تم تطبيقه من أحكام هذه اللائحة والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك.

المادة الثانية: التعريفات

المادة الثالثة: الحقوق العامة للمساهمين:

المادة الرابعة: تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات:

المادة الخامسة: حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة:

المادة السادسة: حقوق التصويت

المادة السابعة: حقوق المساهمين في أرباح الأسهم

المادة الثامنة: السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح:

المادة التاسعة: الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة:

المادة العاشرة: الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة:

المادة الحادية عشرة: مسؤوليات مجلس الإدارة:

المادة الثانية عشرة: تكوين مجلس الإدارة:

المادة الثالثة عشرة :لجان مجلس الإدارة واستقلاليتها:

المادة الرابعة عشرة: لجنة المراجعة.

المادة الخامسة عشرة: لجنة الترشيحات والمكافآت.:

المادة السادسة عشرة: اجتماعات مجلس الإدارة وجدول الأعمال:

المادة السابعة عشرة: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم:

المادة الثامنة عشرة: تعارض المصالح في مجلس الإدارة

تبين لنا من مراجعة بعض مواد اللائحة الآتي:

1- تبين من نص المادة الأولى الفقرة (ب) أن لائحة الحوكمة استرشادية بمعنى أنها غير ملزمة للشركات المساهمة الأمر الذي يجعلها غير مفعلة ولا تؤدي الدور المطلوب منها ويؤكد ذلك ما جاء في الفقرة (ج) من مطالبة الشركات الإلتزام بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عن ما تم تطبيقه من أحكام هذه اللائحة والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك .

2- تبين من مضمون نص المادة الرابعة عشر: أن يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة من المختصين بمهنة المحاسبة والمراجعة أو لديه إلمام كافي بها إلا أن كثير من الشركات المساهمة تعين أعضاء لجنة المراجعة من أحد أعضاء مجلس الإدارة ليس لديه إلمام ومعرفة بالجوانب المحاسبية والمالية. وذلك على الرغم من أهمية دور لجان المراجعة في الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة والتحقق من مدى فاعليتها. تقيم ودراسة أنظمة الرقابة الداخلية . دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها. ولكن البعض لا يزال ينظر لها بأنها مسئولة فقط عن ترشيح المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.

تجدر الإشارة إلى السوق السعودي قد شهد تغيرات اقتصادية متلاحقة نتيجة ازدياد عدد الشركات المساهمة وكبر حجمها وضخامة رؤوس أموالها التي تجاوز بعضها آلاف الملايين من الريالات وقد أدى هذا التغير إلى إحداث حالة عدم توازن بين أطراف المصالح و بعض إدارات الشركات المساهمة كما مرّ السوق السعودي بعدد من الانهيارات خلال العام 2006م،حيث انحدر مؤشر السوق من 20967 نقطة إلى 14878 نقطة في مارس 2006م ، وبعد حوالي ستة أشهر انحدر المؤشر مرة أخرى إلى حوالي 6570 نقطة تكبد المتعاملين به خسائر مادية فادحة وصلت نسبتها إلى 68% من حجم السوق [1]، مما أدى إلي ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين ، كما أدى إلي فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات.

[1] موقع تداول www.tadawul.com.sa.

أن أهم أسباب حدوث الانهيار السابق في السوق السعودي غياب الرقابة على آليات الحوكمة ونقص الإفصاح والشفافية في بعض الوحدات الاقتصادية ، وانعكس ذلك على مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية ، مما دعا هيئة سوق المال في مطلع العام 2007م إلى إيقاف تداول أسهم بعض الشركات التي تجاوزت خسائرها أكثر من 75% من رأس مالها طبقا لنص المادة 180 من نظام الشركات السعودي، الأمر الذي أدى إلى زيادة أهميه حوكمة الشركات مما جعل المملكة تبذل جهود مستمرة لتفعيل حوكمة الشركات التي من شأنها تعزيز الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة وقد تم تأكيد ذلك بإصدار لائحة لحوكمة الشركات المساهمة التي أصدرتها هيئة سوق المال في نوفمبر 2006م، بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في سوق المال والتأكد من الإفصاح والشفافية وحماية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية.

أتضح من القراءة السريعة للتجربة السعودية في حوكمة الشركات أنها مرت مراحل منذ العام 1931م حتى العام 2007م واشتملت على العديد من آليات الحوكمة التالية :

**1**- النظام التجاري.

**2**- نظام الشركات السعودي.

**3**- نظام المحاسبين القانونيين.

**4**- المعايير المهنية.

**5**- لجان المراجعة.

**6**- نظام الرقابة الداخلية.

**7**- لائحة الحوكمة.

**8**- المراجعة الداخلية.

إن وجود مثل هذه الآليات كفيل بأن يعمل على إيجاد حوكمة جيدة في الشركات المساهمة بالمملكة لزيادة قدرتها التنافسية ،وفي الوقت الحاضر نجد أن بعض هذه الآليات غير مفعلة لغياب الرقابة عليها ونقص الإفصاح والشفافية في بعض الشركات المساهمة الأمر الذي يدعو لمزيد من الدراسات لإصلاح حال الشركات المساهمة من خلال نموذج رقابي لقياس جودة

أداء الحوكمة في الشركات المساهمة باعتبار ذلك يمثل طموح تسعى لتحقيقه هيئة سوق المال السعودي .

**ثانياً: المراجعة الداخلية:**

حظيت المراجعة الداخلية باهتمام متزايد بالمملكة بعد أصبحت تشتمل على كافة الأنشطة ( الإدارية – المالية – التشغيلية) و تمثل هذا الاهتمام بإصدار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مشروعا لمعيار المراجعة الداخلية يشتمل على(معايير الصفات العامة ومعايير الأداء) والمراجعة الداخلية وفقا لتعريف الهيئة هي عبارة عن: وظيفة تقويمية مستقلة وموضوعية تنشأ داخل المنشأة .للمساعدة في فحص وتقويم الأنشطة المختلفة لها بهدف مساعدة الإدارة في القيام بمسئوليتها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وتقديم التوصيات والمشورة التي تتعلق بفحص الأنشطة والرقابة عليها كما أنها تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها وحماية أصولها من خلال تطبيق مدخل منظم لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة و الحوكمة في المنشأة [1]

إستشعر ديوان المراقبة العامة السعودي أهمية المراجعة الداخلية وأصد في عام 2007م اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، ووفق هذه اللائحة تتولى كل جهة إنشاء وحدة للمراجعة الداخلية في المقر الرئيسي يرتبط مديرها بالمسئول الأول في الأجهزة الحكومية أو المؤسسات العامة ذات شخصية اعتبارية مشمولة بالميزانية العامة للدولة . وفقا لأحكام المادة الثانية من اللائحة تتولى الوحدة أعمال المراجعة الداخلية بها عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة لها بمقتضى أحكام هذه اللائحة، وذلك لتحقيق الأهداف التالية : [2]

1- حماية الأموال والممتلكات العامة، والحد من وقوع الغش والأخطاء.

2- ضمان دقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية واكتمالها .

3- ضمان فاعلية العمليات الإدارية والمالية وكفايتها .

---

[1] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني الهيئة السعودية 2004م.

[2] موقع ديوان المراقبة العامة www.gab.gov.sa.

4- تحقيق التقيد بالأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الملزمة للجهة.

5- سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفاعليتها .

يقدر الجميع المكانة الاقتصادية التي تتبوؤها العديد من الشركات المساهمة السعودية فضلا عن ريادتها في كثير من القطاعات الهامة وبالرغم من ذلك فإن المراجعة الداخلية لدى بعض الشركات لا زالت تحتل مكانا متواضعا يحول دون تمكنها من أداء دورها بشكل فعال لعدم استقلالها ، الأمر الذي يؤثرا سلبا في تفعيل الحوكمة في بعض الشركات،

بناءاً على ما تقدم تكون التجربة السعودية بأبعادها المختلفة قد أثرت مهنة المحاسبة والمراجعة وعملت على تطويرها خلال فترة وجيزة عندما تقاس بعمر الشعوب ويكمن نجاح التجربة السعودية في حرص الدولة على تطوير المهنة لأهميتها في خطط التنمية التي تتبناها فضلا عن إيمان وإخلاص القائمين من أبنائها بالعمل المهني لرفع مستوى المهنة ، وبالتالي فإن التجربة السعودية في مراحلها المتعددة يمكن لها أن تكون أساسا لأي عمل مهني يسعى لتطوير المهنة وعلى وجه الخصوص في الدول العربية.

لقد ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود وبالتالي يعد حديثاً بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، و قد لاقى قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة ، وأقتصر التدقيق الداخلي في بادىء الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، و لكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي و توسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الآساليب الرقابية و أمداد الأدارة بالمعلومات، وبهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات وأتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج التدقيق الداخلي يتضمن تقويم نواحي النشاط الأخرى [1]

يتضح التطور الذي حصل للتدقيق الداخلي من خلال تعريفه خلال مدد زمنية متعاقبة ، إذ إن التدقيق الداخلي بموجب التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين ينظر له على أنه : " نشاط مستقل ، تأكيد موضوعي و أستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة و تحسين عملياتها ،

[1] سليمان ، محمد مصطفى ، " حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .

ومساعدتها على أنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم و منضبط **Disciplined** لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر **Risk Management** والرقابة **Control** (IIA) [1]

وحوكمة الشركات **Corporate Governance** "

بينما يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين الى إن التدقيق الداخلي : " وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة ، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات و التقويمات و التوصيات و المشورة و المعلومات المختصة بفحص الانشطة ". يتضمن هذا التعريف أحد أهم أهداف التدقيق و هو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة **Promoting effective control at reasonable cost**.

من خلال مقارنة التعريفين يمكن لمس التطور الحاصل من خلال تطور الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي إذ إن وظيفة التدقيق الداخلي وفقاً للمفهوم القديم كانت تشمل :

- الفحص **Review**
- التقويم **Evaluation**

أما بموجب المفهوم الحديث فإن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين و هما :

- خدمة التأكيد الموضوعي: هي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة . مثال ذلك العمليات المالية، الأداء الإلتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية ، وامن نظام لمعلومات.
- الخدمات الاستشارية: وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المنشأة او خارجها ، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها. ومثال ذلك: المشورة، النصح ، تصميم العمليات، التدريب .

وهذا التطور أدى الى حدوث تطور في أهداف التدقيق الداخلي و التي أصبحت :

- زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الادارة في تخطيط ستراتيجية الشركة و توفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الإستراتيجية .

---

[1] –IIA, standard for the professional practices of Internal Auditing, op, cit., p.IIA, code of Ethics.op.cit

- تقويم و تحسين فاعلية أدارة المخاطر .
- تقويم و تحسين فاعلية الرقابة .
- تقويم و تحسين فاعلية عمليات حوكمة الشركات.

بصدد تطور التدقيق الداخلي فقد أشار كل من Dana & Larry الى إن تطور الميثاق الاخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي أصبحت عاملاً أساسياً في دعم حوكمة الشركات، إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي أصبحت بتطورها تخدم أطرافاً يمارسون دوراً هاماً في حوكمة الشركات وكذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكد من رسم الأهداف الاستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقيق مصالح جميع الأطراف و بأساليب نزيهة ، و من هذا المنظور يمكن القول إن التدقيق الداخلي يخدم مجموعتين هما :

- المسؤولون عن حوكمة الشركات من خلال فحص أساليب عملهم والتأكد من نزاهتهم
- الخاضعون لحوكمة الشركات من خلال ضمان عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات لصالحهم [1]

أنطلاقاً من كون التدقيق الداخلي أحد عوامل الأسناد لحوكمة الشركات و أنعكاساً لتطور معايير التدقيق الداخلي على دور المدقق الداخلي ، فقد تغير الدور التقليدي للمدقق الداخلي وتجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل الى القيام بدور أستشاري كبير لتطوير وتعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسية ، وأصبح المدقق الداخلي مطالباً بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط وأسس بناء البرامج و تؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الأدا([2]

دعماً لرأي الواردات فقد ذكر كل من [3] **Ratliff & Reding** الى أن المدققين الداخليين في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكونوا على أستعداد لتدقيق أي شيء تقريباً ، بما في ذلك

---

[1]Dana, Hermanson R. &Larny, Rittenberg E.," Internal Auditing and Organizational Governance", Research Opportunities in Internal Auditing, the Institute of Internal Auditors, 2003.

[2] الواردات ، خلف عبد الله ، " مرجع سابق، ص 39 .

[3] Ratliff, R.L. and Redding, K.F,"Introducation to Auditing: Logic, Principles, and Techniques", The Institute of Internal Auditors, Florida, 2002.

(www.theiia.org:1996\ 1997:1)

العمليـات التشـغيلية و نظـم الرقابـة و الأداء و نظـم المعلومـات و البيانـات الماليـة و الغـش والتلاعـب والتقـارير البيئيـة و تقـارير الأداء و الجـودة ، و أن يقـوم المـدقق الـداخلي بتحمـل المسؤوليات الأتية :

- تطوير ألاهداف العامة و بخاصة فيما يتصل بأي مهمة تدقيق يتم تنفيذها.
- أختيار و تجميع ( بواسطة منظومة متكاملة من أجراءات التدقيق ) و تقويم أدلة التدقيق بما في ذلك أستعمال الآساليب الإحصائية و غير الإحصائية في الأستدلال .
- رفع التقارير عن نتائج التدقيق في عدة صور ولعدة فئات مختلفة من متلقي تلك التقارير .

و لتحمل تلك المسؤوليات ينبغي على المدقق أكتساب المهارات الآتية :

- مهارات التفكير الانتقادي و التحليلي .
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت متصلة بالشركة أو الأفراد العاملين فيها أو النظام المتبع .
- المعرفة بالمبادئ والمفاهيم والأساليب الجديدة للرقابة الداخلية .
- الإلتزام بالأخلاقيات المهنية و قواعد السلوك المهني .
- التواصل مع تكنلوجيا التدقيق عبر عدد متنوع من أنواع تقارير التدقيق[1] .

**تطور معايير التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات**

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية و قانونية و أقتصادية متباينة و يتم تنفيذها داخل شركات تتباين أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية ، ومن خلال أشخاص مختلفين ، وكل تلك الفروق والاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة ، لذا فمن الضروري أخضاع معايير التدقيق الداخلي الى عملية تقويم و تطوير مستمرة لتسهيل وضبط عمل المدققين الداخليين في ظل هذه المعايير .

كجزء من أستجابة الازمات المالية العالمية والمستجدات التي حصلت في الاقتصاد العالمي لحوكمة الشركات كعلاج لها هو تطوير دور التدقيق الداخلي و الوظائف التي يؤديها ، و

---

(1) Ratliff, R.L. and Redding, K.F(mentioned before ),p25.

يتم تسهيل تحقيق هذا الامر من خلال تطوير معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات ، وتنفيذاً لهذا الامر أصدر معهد المدققين الداخليين "IIA" معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية أذ أصدرت معايير التدقيق الحديثة في مجموعتين و كما يأتي :

- معايير الصفات " **Trail Standards** " " سلسلة الآلف " :

وهي عبارة عن مجموعة مكونة من اربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها وهي كما يأتي :

1. معيار رقم 1000 الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي و الغرض من السلطات الممنوحة لهم و وجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة .
2. معيار رقم 1100 الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي و الموضوعية في أداء هذه الأنشطة و الموضوعية في أبداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين .
3. معيار 1200 البراعة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي و بذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.
4. معيار 1300 جودة التدقيق الداخلي و خضوعه لعمليات التقويم و التحسين .

- معايير الأداء " Performance Standards " " سلسلة الآلفين " :

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين و التي تصف أنشطة التدقيق الداخلي ، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة و هي :

1. معيار رقم 2000 أدارة نشاط التدقيق الداخلي و التي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في الشركة وينبغي ان تتميز هذه الادارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من خلق قيمة اضافية للشركة .
2. معيار رقم 2100 طبيعة عمل التدقيق الداخلي ، أذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي ان يقوم بالتقويم و بالمساهمة في تحسين أدارة المخاطر والرقابة والسيطرة و حوكمة الشركات.

3. معيار رقم 2200 تخطيط مهمة العمل .

4. معيار رقم 2300 أداء مهمة العمل ، أذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها .

5. معيار رقم 2400 توصيل النتائج أذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بأيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبين .

6. معيار رقم 2500 متابعة التقدم وهذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن يكون حريصا على أن يؤسس نظام للعمل و يتولى مسؤولية الحفاظ عليه ومراقبته و ايصال النتئاج للإدارة.

7. معيار رقم 2600 قبول الادارة للمخاطر ، بما ان تقويم و تحسين ادارة المخاطر اصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار 2120 ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة التاكد من المستوى الذي تتقبله الادارة من المخاطر واذا احس إنه اعلى من المستوى الذي يمكن للشركة ان تتحمله عليه ان يناقش الموضوع مع الادارة العليا واذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الادارة للتوصل الى الحل المناسب .

والمعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات، ويشير الى إنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة أسهامه في تقويم و تحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي :

أ- التحقق من وضع القيم و الأهداف و تحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيئة و قادرة على الأفصاح عن إن نشاطاتها و أفعالها و قراراتها مطابقة للأهداف المحددة و المتفق عليها .

ب- مراقبة عملية أنجاز الأهداف من خلال :

- تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون القيام بها.
- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الشركة و تطويرها .
- رفع الكفاية الأنتاجية عن طريق التدريب بأقتراح اللازم منها .
- التحقق من المساءلة إذ تكون الأفعال والقرارات وأتخاذها قابلة للفحص عن طريق التدقيق الداخلي .

- التحقق من الحفاظ على قيم الشركة عن طريق تحديد المناطق أو العمليات و البرامج التي يجب مراجعتها و تقويمها أثناء التدقيق[1].

**ثالثاً: لجان التدقيق Audit Committee**

لما كان التدقيق الداخلي وتطوره للعمل كأحد وسائل الدعم والأسناد لحوكمة الشركات عندها ينبغي التطرق الى لجان التدقيق التي تلعب دوراً هاماً في حوكمة الشركات، و يمكن تصوير لجنة التدقيق " Audit Committee " على إنها : لجنة منبثقة من مجلس الإدارة ، تتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة و يفضل أن تكون لديهم خبرات مالية ومحاسبية أو على الأقل البعض منهم ، وتعد لجنة التدقيق من ركائز حوكمة الشركات. وهناك أراء عديدة تربط نجاح حوكمة الشركات بنجاح لجان التدقيق في أداء عملها بشكل سليم في الشركات ، وإن أي فشل سواء في دور أو عضوية أو كفاءة أو ألتزام لجنة التدقيق يؤدي الى أحداث فجوة في تطبيق حوكمة الشركات و صعوبة الحصول على نتائج سليمة عند تطبيقه [2]

إن إنشاء لجان التدقيق في الشركات أدى الى العديد من المنافع لقسم التدقيق داخل الشركة و بخاصة للتدقيق الداخلي ، فلجنة التدقيق تقوم بأختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير أحتياجات هذا القسم و الأجتماع المستمر مع القائمين بالتدقيق الداخلي لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المدققين الداخليين ومجلس الإدارة أو الإدارة بكل مستوياتها ، وفي هذا الصدد أكدت بحوث علمية وجود علاقة تكاملية بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي ، والتأكيد على أهمية لجان التدقيق في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة فاعلية المدققين الداخليين وتدعيم أستقلاليتهم ، ومن ناحية أخرى فإن وجود لجان التدقيق سوف يمكن المدققين الداخليين من زيادة تفاعلهم مع المدقق الخارجي بأعتبار إن أحد مسؤوليات لجنة التدقيق هو التنسيق وزيادة الأتصال بين المدقق الخارجي و المدققين الداخليين بالشكل الذي يساعد كلا الطرفين بالوفاء بألتزاماته و مسؤولياته و زيادة أمكانية الأعتماد على المعلومات والتقارير المالية والتي ينتجها النظام المحاسبي في الشركة .

---

[1] حماد ، طارق عبد العال ،" التحليل الفني و الاساسي للأوراق المالية " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000

[2] سليمان ، محمد مصطفى ،مرجع سابق .

ويتلخص عمل لجان التدقيق في الأشراف الفعال على عملية أعداد التقارير المالية وأظهار هذه التقارير بجودة وكفاية عالية ، وكذلك العمل على حماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين ومن الواضح أنه لكي تكون لجان التدقيق فعالة في أشرافها على عملية أعداد التقارير المالية فإنها لا يمكن أن تعمل من فراغ ، و نظراً لأن هذه اللجان تعتمد على المعلومات التي تُقدم أليها من الإدارة المالية العليا وموظفي التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين للقيام بمسؤلياتها لذا فمن المهم أن تقوم هذه اللجنة بخلق حوار مفتوح وحر وصريح ومنتظم مع كل من أولئك المشاركين مع هذه اللجان في العمل ، وفي الواقع فإن المحاسبة المالية وعملية أعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية التي تمثل الهدف النهائي للعملية لا يمكن أن تُنتج إلا من خلال الأتصالات الفعالة بين أولئك المشاركين فيها[1] .

بذلك فإن التدقيق الداخلي أصبح يضطلع بمسؤولية واسعة تجاه الشركة نفسها و تجاه حملة الأسهم و أصحاب المصلحة الآخرين في الشركة ، بالأضافة الى قيام التدقيق الداخلي بدور تقديم الخدمات الاستشارية للشركةو يسهم أسهاماً كبيراً في توفير المعلومات التي تساعد على أتخاذ القرارات داخل الشركة و خارجها مما يؤدي بدوره الى الأستخدام االفعال للموارد التنظيمية النادرة للشركة، و أهم سمات تطور التدقيق الداخلي هي ظهور تقويم و تحسين عمليات حوكمة الشركات كأحد أهدافه، إذ أصبح التدقيق الداخلي جزءاً متمم و ضروري في هيكل حوكمة الشركات من خلال دوره في التقويم و التحقق و المساءلة و أضفاء الثقة على عمليات الإدارة والتقارير المالية ، فضلاً عن أسهامه من خلال حوكمة الشركات في المحافظة على أموال الشركة وحسن أستثمارها في سبيل زيادة قيمة الشركة من خلال رفع القيمة السوقية لأسهمها في اسواق الاوراق المالية و كل ذلك يصب في حماية حقوق حملة الأسهم وبخاصة صغارهم و هذا بحد ذاته يمثل جل أهداف حوكمة الشركات.

الرسم الآتي يوضح دور لجان التدقيق في التدقيق الداخلي:

---

[1] سلطان ، عطية صلاح ، " دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لاغراض أستمرار المنشأة " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر 2005

**شكل رقم (1/2/2) :دور لجان التدقيق في التدقيق الداخلي**

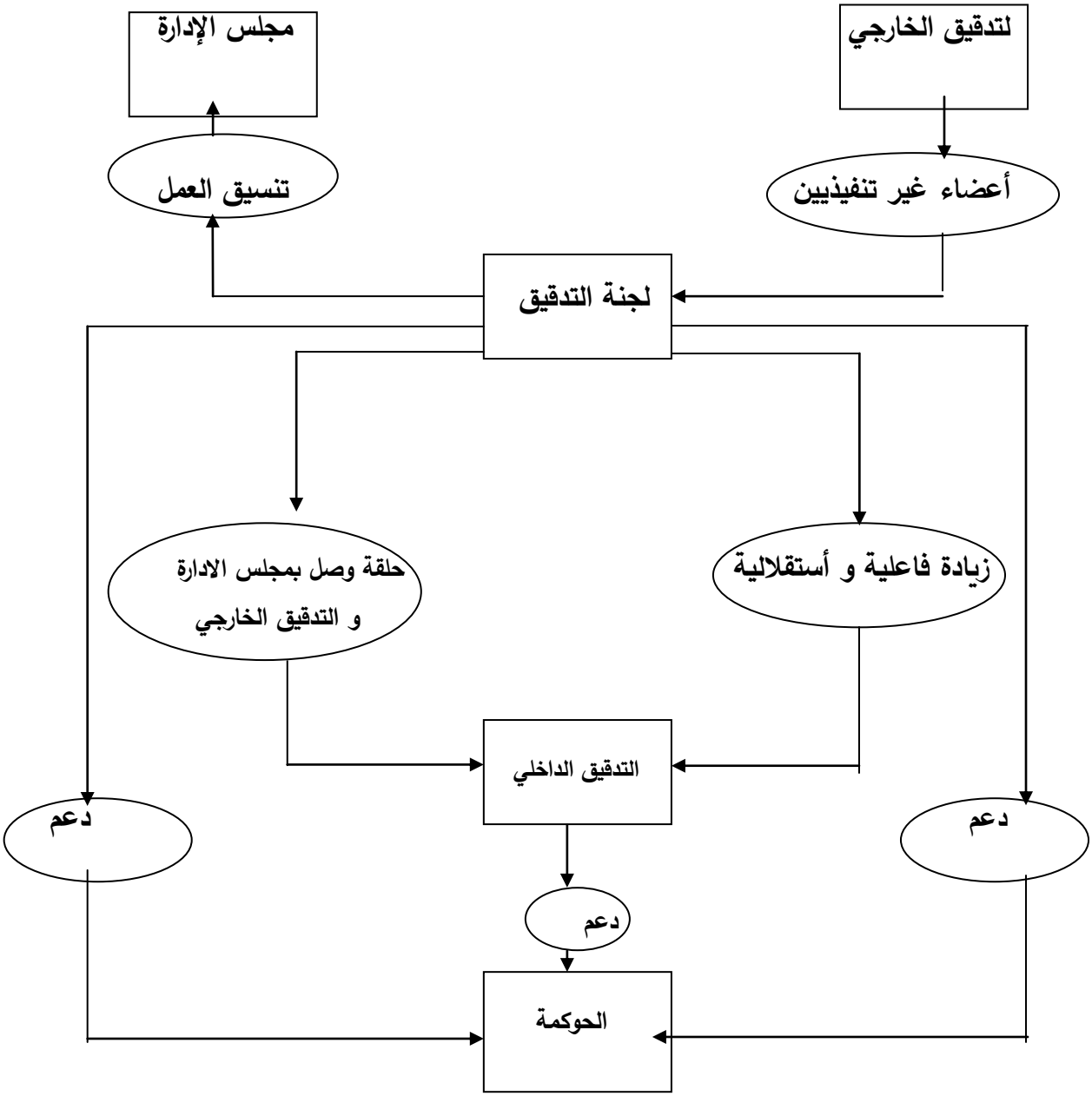


***المصدر : من أعداد الباحث،2016م***

يبين الشكل رقم **(1/2/2)** حلقة الوصل بين لجان التدقيق و التدقيق الداخلي و مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي وكل ذلك يؤدي الى تدعيم وأسناد حوكمة الشركات.

# الفصل الثالث

**معايير المراجعة الداخلية والهيئات المهنية وأثرها في ترقية الأداء المالي والمحاسبي**

يتنأول الباحث في هذا الفصل معايير المراجعة الداخلية والهيئآت المهنية وأثرها في ترقية الأداء المالي والمحاسبي من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: معايير المراجعة الداخلية.
- المبحث الثاني: الهيئآت المهنية وأثرها في ترقية الأداء المالي والمحاسبي.

## المبحث الأول

## معايير المراجعة الداخلية

المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (المعايير)

مدخل الى معايير المراجعة الداخلية:

تتم ممارسة المراجعة الداخلية في بيئات قانونية وثقافيه مختلفة ومتنوعة، وفي مستوى منشآت تختلف من ناحية الاهداف والحجم والتعقيد والهيكلة، كما تتم ممارسة المراجعة الداخلية من قبل اشخاص من داخل المنشاة أو من خارجها. ومع أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة المراجعة الداخلية في كل بيئة على حدة فإن التقييد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير) يشكل امرا أساسياً لكي يتمكن المدققون الداخليون ونشاط المراجعة الداخلية من الوفاء بمسؤلياتهم. واذا ما وجدت قوانين أو تشريعات تمنع توافق المدققين الداخليين أو نشاط المراجعة الداخلية مع بعض الاجزاء من المعايير، فإنه من الضروري الإلتزام بكافة الاجزاء الاخرى مع مراعاة الافصاح عن ذلك بما يتناسب[1].

واذا ما استخدمت المعايير بمعية معايير صادرة عن سلطات مختصة أخرى، فمن الممكن الاشارة الى هذه المسألة في التبليغات المختلفة المتعلقة بالتدقيق، وذلك وفقا لما يتناسب مع كل حالة. واذا ما وجدت في مثل هذه الوضعية أي اختلافات بين مختلف هذه المعايير فيجب على المدققين الداخليين وكذلك على نشاط المراجعة الداخلية التقيد بالمعايير، ويمكن أن يتقيدوا بالمعايير الأخرى إذا ما كانت اكثر صرامة.

يتمثل الغرض من المعايير في :

1. تحديد المبادئ الأساسية لممارسة المراجعة الداخلية.
2. توفير اطار مرجعي لاداء وتطوير مجال واسع للقيمة المضافة للتدقيق الداخلي.
3. إرساء الأُسس لتقييم أداء المراجعة الداخلية.
4. تعزيز تحسين عمليات و مسارات المنشأة.

---

(1) The Institute of Internal Auditors IIAترجمة المعايير إصدار 2013الى اللغة العربية زياد بودريقة–CIA–CRMA رئيس الجمعية التونسية للمدققين داخل المؤسسات.

ترتكز المعايير على مبادئ ومتطلبات الزامية تتضمن ما يلي:

- "تصريحات" تحدد المتطلبات الاساسية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتقييم فعالية ادئها، وهي متطلبات واجبة التطبيق دوليا وعلى المستوى التنظيمي و الفردي.
- "تفسيرات" توضح العبارات والمصطلحات الواردة في التصريحات.

وتستخدم المعايير عبارات لها معان خاصة تم إدراجها في قائمة التعريفات. وعلى وجه التحديد تستخدم المعايير كلمة "يجب" عند التنصيص على متطلب واجب التنفيذ من دون قيد أو شرط ، وتستخدم المعايير كلمة "ينبغي" عند التنصيص على متطلب يتوقع الإلتزام به مالم تكن مسالة عدم تطبيقه هي نتيجة لحكم مهني أو ظروف تبرر الانحراف عن المعايير. ومن الضروري اعتماد التصريحات والتفسيرات المتعلقة بها وكذلك المعان المحددة في التعريفات لفهم وتطبيق المعايير بشكل سليم .

تتقسم المعايير الى قسمين: معايير الصفات ومعايير الأداء معايير الصفات تحدد الخصائص التي يجب توفرها في الهياكل والافراد الذين يمارسون المراجعة الداخلية. ومعايير الأداء تتنأول طبيعة المراجعة الداخلية وتحدد معايير الجودة لقيس اداء الخدمات المقدمة. هذا وتطبق معايير الصفات ومعايير الأداء على جميع خدمات المراجعة الداخلية . كما تم إدراج معايير التنفيذ والتي تحدد المتطلبات لتطبيق معايير الصفات والأداء حسب نوعية الخدمات المقدمة، سواء كانت خدمات تطمين (ت) أو خدمات إستشارية (إ).

تشمل خدمات التطمين تقييما موضوعيا للادلة من طرف المراجع الداخلي وذلك لتقديم رأي مستقل أو استنتاجات بشأن كيان أو عملية أو وظيفة أو مسار أو نظام أو غيرها من الموضوعات . يتم تحديد طبيعة و نقاط مهمة التطمين من قبل المدقق الداخلي. وبصفة عامة هناك ثلاث اطراف متدخلة في خدمات التطمين: (1) الشخص أو المجموعة التي هي في علاقة مباشرة بالكيان أو بالعملية أو بالوظيفة أو بالمسار أو بالنظام أو بغيرها من الموضوعات(مالك المسار)،(2) الشخص أو المجموعة التي تقوم باجراء هذا التقييم (أي المدقق الداخلي)،(3) الشخص أو المجموعة التي تستخدم هذا التقييم (أي المستخدم).

الخدمات الإستشارية هي خدمات إرشادية و تُنفذ بصفة عامة بناءً على طلب محدد من عميل المهمة . وتخضع طبيعة ونطاق المهمات الإستشارية للاتفاق مع عميل المهمة. وتتضمن

هذه الخدمات بصفة عامة طرفين وهما:(1)الشخص أو المجموعة التي تقدم المشورة (أي المدقق الداخلي) ،و(2) الشخص أو المجموعة التي تبحث عن المشورة وتتلقاها (العميل). وعند تنفيذ الخدمات الإستشارية ينبغي ان يحافظ المراجع الداخلي على الموضوعية والإستقلالية.

تنسحب المعايير على المدققين الداخليين منفردين وأيضا على نشاطات المراجعة الداخلية. جميع المدققين الداخليين مسؤولون عن تطبيق المعايير المتعلقة بالموضوعية الفردية وبالمهارات و بالعناية المهنية اللازمة. بالاضافة الى ذلك فإن المدققين الداخليين مسؤولون عن تطبيق المعايير ذات صلة بأداء مسؤولياتهم المهنية. الرؤساء التنفيذيين للتدقيق مسؤولون عن الإلتزام الكامل بالمعايير.

إن مراجعة وتطوير المعايير هي مسار مستمر. ويقوم المجلس الدولي لمعايير المراجعة الداخلية بمشاورات مستفيضة ومناقشات قبل إصدار المعايير ويشمل هذا طلب ملاحظات العموم في جميع انحاء العالم في المسودة المعروضة. يتم نشر المسودات على مواقع الإنترنت للمعهد الدولي للتدقيق الداخلي كما يتم توزيعها على معاهد التدقيق في مستوى كل بلد.

**معايير المراجعة الداخلية :**

وضع معهد المراجعين الداخليين All مجموعة من المعايير العامة ومعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية لتطوير العمل في هذا المجال، وتشكل معايير الأداء المهني التي أقرها المجمع المقاييس والقواعد التي يمكن بواسطتها تقييم عمليات وخدمات قسم المراجعة الداخلية ، وكذلك فإنها تهدف إلى بيان كيفية الأداء المهني للمراجعة الداخلية كما يجب[1]

والمعايير الدولية للمراجعة الداخلية تم وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين وهى مقسمة في الجدول التالي :

[1] حجازي، وجدي حامد ، أصول المراجعة الداخلية– مدخل علمي تطبيقي، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، (2010م) .ص194

**جدول رقم (1/1/3)** المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

| رقم المعيار | المعايير العامة | رقم المعيار | معايير الأداء |
|---|---|---|---|
| 1000 | الغرض والسلطة والمسؤولية | 2000 | أنشطة المراجعة الداخلية |
| 1100 | الموضوعية | 2100 | طبيعة العمل |
| 1200 | الكفاءة والعناية المهنية | 2200 | تخطيط المهمة |
| 1300 | جودة الضمان وبرامج التحسين | 2300 | أداء المهمة |
| | | 2400 | نتائج الإتصال |
| | | 2500 | برامج المراقبة |
| | | 2600 | قبول الإدارة للمخاطر |

وتم وضع دليل أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية عام 2000م وتشمل المباديء وقواعد السلوك المهني من قبل معهد المراجعين الداخليين All وهى كالآتي[1] :

**مباديء وأخلاقيات المهنة :**

مباديء وأخلاقيات المهنة يمتد نطاقها إلى ماهو أبعد من تعريف مهنة المراجعة الداخلية لكي تشمل أيضاً عنصرين أساسيين هما :

1 مباديء وثيقة الصلة بمهنة المراجعة الداخلية وممارستها.

2 قواعد السلوك المهني التي تحدد المعايير التي يتوقع من المراجعين الداخليين مراعاتها، وهي قواعد تعد بمثابة عامل مساعد في تحويل المباديء إلى تطبيقات عملية، كما هو المقصود بها توجيه السلوك الأخلاقي للمراجعين.

تم إعلان العديد من المباديء التي يجب أن يتمسك بها المراجع الداخلي في موقع معهد المراجعين الداخليين All .

**أولاً : المباديء :**

الإستقامة: إستقامة المراجع الداخلي تدعم الثقة فيه وهذا يشكل أساساً للاعتماد على رأيه وحكمه.

الموضوعية: يجب على المراجع الداخلي جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العمل المكلف بفحصه.

(1)جمعة ، احمد حلمي ، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق– والتاكيد الداخلي الحكومي المنشات الصغيرة ، الصفا للنشر والتوزيع عمان الاردن (2009م، ص 35.

السرية : ألا يفصح المراجعون عن المعلومات التي يطلعون عليها بدون إذن صريح أو تفويض مناسب ، لقيمة وملكية تلك المواد للغير.

الكفاءة : على المراجعين الداخليين أن يستخدموا المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء عملهم.

**ثانياً : قواعد السلوك :**

**1 – النزاهـة :**

– أن يؤدوا أعمالهم بنزاهة وحرص وشعور بالمسؤولية.

– أن يلتزموا بالقوانين المعمول بها ومراعاة الإفصاح عما يتوفر لهم من معلومات.

– ألا يتعمدوا على أن يكونوا طرفاً في أي نشاط غير مشروع ، أو يقوموا بأي تصرف يسيء لعملهم.

**2 – الموضوعية :**

– ألا يشاركوا في أي نشاط أو علاقة تسيء ، أو قد تسيء ، إلى تقييمهم المحايد.

– ألا يقبلوا أي شيء من شأنه أن يسيء ، أو قد يسيء ، إلى تقديرهم المهني.

– أن يفصحوا عن كافة الحقائق والمعلومات التي توصلوا إليها قد يكون من شأن عدم الإفصاح عنها تحريف تقاريرهم عن الأنشطة التي تجرى مراجعتها.

**3 – السريـة :**

– على المراجعين الداخليين الحفاظ علي السرية في استخدام وحماية المعلومات التي يحصلون عليها في سياق أداء واجباتهم.

– عدم استخدام تلك المعلومات لأجل منفعة شخصية أو على نحو من شأنه مخالفة القوانين أو الإساءة إلى مشروعية وأخلاقية ضد أهداف المؤسسة التي يعملون بها.

**4 – كفاءة المراجعين الداخليين :**

– يمكن للمراجعيين الداخليين ألا يؤدوا سوى الخدمات التي تكون لديهم المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها.

– أن يؤدوا خدمات المراجعة الداخلية وفقاً للمعايير الدولية المهنية لممارسة المراجعة الداخلية.

– أن يعملوا باستمرار على تحسين مهاراتهم وفعالية وجودة الخدمات التي يؤدونها.

معايير الصفات:Attribute Standards

ويقصد بها معايير الخصائص الواجب توافرها وهي:

1000- الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات **Purpose, Authority, and Responsibility**

يهدف هذا المعيار الى تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية تحديداً رسمياً ضمن ميثاق المراجعة الداخلية، بما يتماشى مع تعريف المراجعة الداخلية وميثاق الأخلاقيات والمعايير." ويجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة مثياق المراجعة الداخلية بصفة دورية ، وتقديمه إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه.

**1010- الإقرار بتعريف المراجعة الداخلية وميثاق الأخلاقيات و المعايير في ميثاق المراجعة الداخلية Recognition of the Definition of Internal Auditing, the code of Ethics, and the Standards in the Internal Audit Charter**

يجب أن يتضمن ميثاق الماجعة الداخلية الأخلاقيات والمعايير والإلتزام بها[1].

**1100- الإسقلالية و الموضوعية Independence and Objectivity**

يجب أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلاً، ويجب أيضاً أن يكون المدققين الداخليين موضوعيين أثناء أداء اعمالهم.

**1110- الاستقلالية التنظيمية Organizational Independence**

يجب ان يكون منصب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعاً لمستوى تنظيمي بشكل يكفل أداء مسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يؤكد لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط المراجعة الداخلية، وذلك بصفة سنوية على الأقل.

**1111- التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة Direct Interaction with the Board**

يجب أن يتواصل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ويتفاعل مباشرة مع مجلس الإدارة.

**1120- الموضوعية الفردية Individual Objectivity**

يجب أن يتصف المدققون الداخليون بالحياد وعدم الانحياز، أن يتجنبوا كل ما من شأنه أن يجعلهم في وضعية تضارب المصالح.

**1130- معوقات الاستقلالية أو الموضوعية Impairment to Independence or Objectiviy**

1 ) موقع معهد المراجعيين الداخليين الأمريكي : www.IIA.org.us

أذا كان هناك ما يعيق الاستقلالية أو الموضوعية، سواء في الواقع أو الظاهر،يجب الافصاح عن تفاصيل ذلك إلى الاطراف المعنية، مع العلم بأن طبيعة هذا الإفصاح تختلف باختلاف المعوقات.

**1200- المهارة والعناية المهنية اللازمة Proficiency and Due Car Professional**

يجب إنجاز مهام المراجعة الداخلية بمهارة و مع توخي العناية المهنية اللازمة.

**1210- المهارة Proficiency**

يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعرفة والمهارات والكفاءات الاخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات المنوطة بكل منهم . ويجب على نشاط المراجعة الداخلية ككل أن يمتلك أو يكتسب المعلومات والمهارات والكفاءات الاخرى اللازمة لتنفيذ مسؤولياته .

**1220- العناية المهنية اللازمة Due Professional Care**

يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى العناية والمهارة المتوقع ان يكون عليه أى مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من الكفاءة المعنية . بيد أن بزل العناية المهنية اللازمة.

**1230- التطوير المهني المستمر Continuing Professional Development**

يجب على المدققين الداخليين أن يطوروا معرفتهم ، ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التطوير المهني المستمر[1].

**1300 - برنامج تأكيد وتحسين الجودة Quality Assurance and Improvement Program**

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي التطوير والمحافظة على تأكيد وتحسين الجودة بحيث يغطى كافة جوانب نشاط المراجعة الداخلية.

**1310- متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة**

**Requirement of the Quality Assurance and Improvement Program.**

يجب أن يشمل برنامج تأكيد وتحسين الجودة أعمال التقييم الداخلي والخارجي على السواء.

**1320- إعداد وإبلاغ التقارير عن برنامج يأكيد و تحسين الجودة**

**Reporting of the Quality Assurance and Improvement Program.**

1 ) موقع معهد المراجعيين الداخليين الأمريكي : www.IIA.org.us

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق إبلاغ الادارة العليا و مجلس الادارة بنتائج برنامج تأكيد و تحسين الجودة.

**معايير الأداء Performance Standards**

**2000- إدارة نشاط المراجعة الداخلية Managing the Internal Audit Activity**

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يدير نشاط المراجعة الداخلية بفعالية لضمان تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة.

**2010- التخطيط Planing**

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع خطط مبنية على المخاطر، وذلك لتحديد أولويات نشاط المراجعة الداخلية ، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.

**2020- التبليغ والموافقة Communication and Approval**

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ خطط نشاط المراجعة الداخلية والموارد اللازمة لها، بما في ذلك أى تغييرات محلية هامة فيها، الى الادارة العليا و مجلس الإدارة، وذلك لمراجعتها ,الموافقة عليها. كما يجب أن يبلغ عن تأثير محدودية الموارد.

**2030- إدارة الموارد Resource Management**

يجب أن يتأكد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي من أن موارد المراجعة الداخلية مناسبة وكافية و يتم توظيفها توظيفاً فعالاً لتحقيق الخطة المعتمدة.

**2040- السياسات والإجراءات Policies and Procedures**

يجب أن يضع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

**2050- التنسيق Coordination**

ينبقي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يتبادل المعلومات و ينسق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارات المرتبطة بمجال اعمال نشاط التدقيق، وذلك لضمان التغطية اللازمة اللاعمال وتلافي إزدواجية الجهود.

**2060- إبلاغ الادارة العليا و مجلس الإدارة Reporting to Senior Management and the Board**

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقوم بصفة دورية بإبلاغ الادارة العليا ومجلس الإدارة عن غرض وسلطة ومسؤولية واداء نشاط المراجعة الداخلية وفقا للخطة الموضوعة له.

ويجب أن يشتمل ذلك الابلاغ على الاحتمالات الهامة للتعرض للمخاطر والقضأيا المتعلقة بالرقابة والحوكمة ومخاطر الاحتيال وغير ذلك من الوسائل الاخرى التى تلزم أو تطلب من قبل الإدارة العليا و مجلس الإدارة.

**2070- الجهات الخارجية التي تقدم خدمات المراجعة الداخلية External Service Provider and organizational Resposibility for Internal Auditing**

عندما تسند الشركة أعمال المراجعة الداخلية والخارجية عليها الإلتزام بتقارير وتوصيات تلك الجهة مع المحافظة علي فعالية المراجعة الداخلية.

**2100- طبيعة العمل Nature of Work**

يجب أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم نظام الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وذلك من خلال إتباع اسلوب منهجي منظم.

**2110- الحوكمة Governance**

يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم مسار الحوكمة وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينه.

**2120- إدارة المخاطر Risk Management**

يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم فعالية والمساهمة في تحسين مسار إدارة المخاطر.

**2130- الرقابة Control**

يجب ان يساعد نشاط المراجعة الداخلية المنشاة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعلية من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها، العمل على تحسينها.

**2200- التخطيط للمهمة Engaement Planing**

يجب على المدققين الداخليين إعداد وتوثيق كل جهة مراجعة داخلية. ويتضمن التخطيط أهداف ونطاق و المجال الزمني والموارد المخصصة للمهمة.

**2300- تنفيذ المهمة Performance the Engagement**

يجب ان يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.

**2400- تبليغ النتائج Communicating Results**

يجب على المدققين الداخليين أن يبلغوا النتائج التي توصلوا.

**2500- متابعة سير العمل Monitoring Progress**

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يُعد ويضع و يقوم بتحسين نظام متابعة النتائج التي تم إبلاغها الى الإدارة.

### 2600- إبلاغ قبول المخاطر Communicating the Acceptance of Risk

عندما يعلم الرئيس التنفيذي للتدقيق أن الإدارة قد قبلت بمستوى مرتفع للمخاطر غير مقبول بالنسبة للمنشأة، فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يناقش الأمر مع الإدارة. وإذا دعى الامر فيجب علية إبلاغ المجلس بذلك.

ويرى الباحث أن الإلتزام بمعايير موحدة لأعمال المراجعة الداخلية مهما تنوعت جنسيات وأنشطة الشركات يؤدي إلي مراجعة فعالة، كما يمكن من المقارنة بين الشركات من حيث الأداء والربحية، ويمكن المستثمرين من إتخاذ قراراتهم في توجيه إستثماراتهم، بجانب ترسيخ المبادئ الأساسية للمراجعة الداخلية وتوفير إطار مرجعي.

## المبحث الثاني

## الهيئات المهنية وأثرها في ترقية الأداء المالى و المحاسبي

تلعب الهيئات المهنية دوراً هاما في ترقية الأداء المالي والمحاسبي في المنشآت وخاصة المؤسسات المالية وذلك بإعداد الدراسات المتعلقة بالأنظمة، واللوائح، والمعايير ذات الصلة بأعمال المراجعة الداخلية، وتقديم المقترحات في شأنها للجهات ذات الاختصاص. والعمل على عقد المؤتمرات واللقاءات المهنية في مجال المراجعة الداخلية وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة. والسعي إلى رفع وعي الجمهور بأعمال المراجعة الداخلية. ومن هذة المنظمات على سبيل المثال:

**الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين IIA-KSA**

في إطار الجهود التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لتعزيز وتفعيل الدور الرقابي في المنشآت ومواكبةً للتطورات الشاملة التي تشهدها المملكة ، صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 1432/03/25هـ الموافق 2011/02/28م القاضي بإنشاء الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، وهي جمعية مهنية ذات شخصية إعتبارية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة، وتهدف الجمعية إلى تطوير مهنة المراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية. وتتمثل أغراض الجمعية في: [1]

- توفير معايير المراجعة الداخلية الدولية وقواعد آداب المهنة والإرشادات المهنية الأخرى ذات الصلة بالمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين الدولي.
- إعداد مواد وأدلة إرشادية وتطويرها، وتوفير المعارف والمعلومات ذات الصلة بالمراجعة الداخلية.
- عقد الاختبارات المؤهلة للحصول على الشهادات المهنية التي يمنحها معهد المراجعين الداخليين الدولي.
- تطوير البرامج التدريبية وبرامج التعليم المهني المستمر والدبلومات المتعلقة بمهنة المراجعة الداخلية وتنفيذها، من أجل رفع المستوى العلمي والمهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية، وإصدار الشهادات المتعلقة بها.
- تقديم الدعم الفني لمراقبة جودة الأداء المتعلق بمهنة المراجعة الداخلية، وتطوير وسائل تحسين الأداء المهني.
- إعداد الدراسات المتعلقة بالأنظمة، واللوائح، والمعايير ذات الصلة بأعمال المراجعة الداخلية، وتقديم المقترحات في شأنها للجهات ذات الاختصاص .

(1) الجمعية السعودية للمراجعيين الداخليين: www.lla.org.sa

- عقد المؤتمرات واللقاءات المهنية في مجال المراجعة الداخلية وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة .
- السعي إلى رفع وعي الجمهور بأعمال المراجعة الداخلية .
- توطيد أواصر الصلة مع الجهات ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية داخل المملكة وخارجها، وتحديد مجالات الاهتمام المشتركة وتفعيلها.

ويدير الجمعية مجلس إدارة برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وعضوية كل من وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الداخلية ومدير عام الحسابات بوزارة المالية، ويؤمل من الجمعية أن تساهم بفاعلية في تعزيز الشفافية ورفع الأداء في المنشآت المختلفة، وأن تكون أحد الروافد الرئيسة لتطوير الكفاءات المهنية المتخصصة[1].

هيكلية الجمعية : الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين هي جمعية مهنية ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة.

شكل رقم **(1/2/3)**

**الهيكل التنظيمي :: Organization Chart**

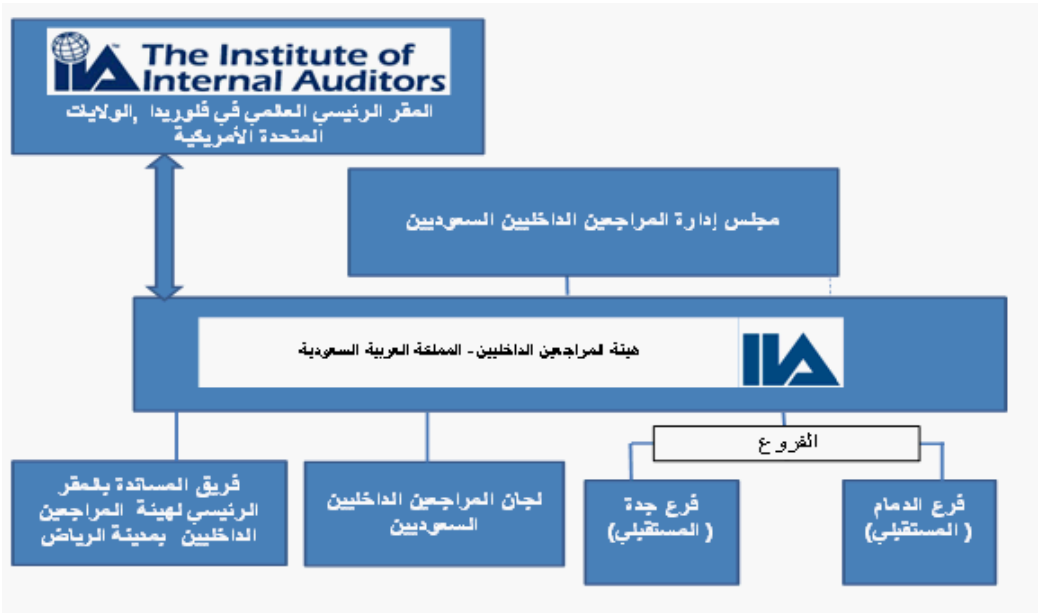


**المصدر: موقع الجمعية السعودية للمراجعيين الداخليين** :www.lla.org.sa

يتبين من الشكل أن الهيكل التنظيمي للهيئة السعودية للمراجعيين الداخليين حيث إنه يرتبط بمعهد المراجعيين الداخليين الأمريكي ويدير الجمعية مجلس إدارة وبها لجان المراجعيين الداخليين السعوديين وفرق مساندة ورئاسة مقر الجمعية بالرياض ويتوقع إنشاء فرعين بكل من جدة والدمام.

(1) موقع الجمعية السعودية للمراجعيين الداخليين: www.lla.org.sa

**الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC**

الإتحاد الدولي للمحاسبينIFAC هو المنظمة التي ترعى مهنة المحاسبة على نطاق العالم. و يعمل الاتحاد مع أعضائه ومنتسبيه البالغ عددهم 157 المنتشرين في ١١٨ دولة لحمأية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين بكافة أنحاء العالم على استخدام ممارسات مهنية عالية الجودة. يمثل أعضاء ومنتسبي الإتحاد الدولي للمحاسبين، وأغلبهم هيئات محاسبية مهنية وطنية،2,5 مليون محاسب يعملون في مزأولة المهنة وفي القطاع العام وفي مجالات الصناعة و التجارة والمجالات الحكومية والأكاديمية.

يقوم الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال مجالسه المستقلة المختصة بوضع المعايير بتطوير معايير دولية في مجالات سلوك وآداب المهنة والمراجعة والتأكيدات والتعليم والمعايير المحاسبية للقطاع العام. كما أنه يصدر وثائق إرشادية لدعم المحاسبين المهنيين الموظفين العاملين، بالمكاتب الصغيرة والمتوسطة والمحاسبين العاملين في القطاعات التجارية، والدول النامية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم IFAC بإصدار وضعيات تتعلق بالمصلحة العامة.

يحرص الإتحاد الدولي للمحاسبين على أن يكون شاملا للجميع. ولذلك فإن هيكله ونظام الحوكمة الخاص به قد راعى تمثيله لجهات متنوعة ومرتبطة به كما راعى حاجته للتعامل مع مجموعات خارجية تعتمد على أو تؤثر في عمل المحاسبين المهنيِين.

**العضوية**

أعضاء IFAC هم مؤسسات مهنية تعمل في مجال المحاسبة معترف بها بموجب القانون أو الإجماع العام في بلدانها كمؤسسات قومية هامة. ويجوز للمؤسسات القومية أن تتقدم بطلب لكي تصبح زميلاً لـ IFAC حيث تعمل المؤسسة نحو الحصول على العصوية. ويتألف IFAC في الوقت الحالي من 137 عضواً و20 زميلاً.

**برنامج التزام الهيئات المنتمية للإتحاد الدولي**

يجب على الأعضاء والمنتسبين الاشتراك في برنامج التزام الهيئات المنتمية لعضوية الإتحاد Member Body Compliance Program لإثبات محافظتهم على حسن سيرتهم واستيفائهم لمتطلبات عضوية الإتحاد. تتضمن نشاطات البرنامج تقديم بيانات تقويم ذاتي و، عند الحاجة، تطوير خطط عمل تمكنهم من تلبية متطلبات عضوية الإتحاد الدولي للمحاسبين بشكل أفضل.

**الهيكل و نظام الحوكمة**

تم تصميم هيكل ونظام حوكمة الإتحاد الدولي للمحاسبين لزيادة الشفافية، وتسهيل التعاون مع الأعضاء و التشاور مع أصحاب المصلحة، وللتأكد من فعالية عمل هذه المنظمة. تم تأسيس الإتحاد الدولي للمحاسبين في عام ١٩٧٧، وهو منظمة مسجلة بدولة سويسرا وتتكون عضويته من هيئات محاسبية مهنية.

**المجمع العربي للمحاسبين القانونيين Arab Society of Certified Accountant**

تأسس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية بتاريخ 12 يناير 1984 في مدينة لندن– المملكة المتحدة. وتم تسجيله رسمياً في عمان بتاريخ 24 فبراير 1994 تحت اسم "المجمع العربي للمحاسبين القانونيين"[1]. جاءت فكرة تأسيس المجمع من قبل عدد من قادة مهنة المحاسبة في الوطن العربي بهدف الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على نطاق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحمأية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق.

كما وهدف أيضا إلى تطوير وتسهيل نشر المعلومات العلمية والفنية وتبادلها المستمر بين المحاسبين والمهنيين وذلك بعقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات والدورات التدريبية واللقاءات العلمية بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي والمهني.

اكتسب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مكانة كبرى في الأوساط المهنية على الصعيدين العربي والدولي، ومن منطلق رسالته بتطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق في العالم العربي وفقا لأعلى المستويات المهنية الدولية فقد بدأ المجمع منذ نشأته بمراقبة القوانين والتشريعات المتعلقة بهاتين المهنتين باحثاً عن دور للمحاسبين العرب في المنتديات الدولية، ويعمل المجمع على رفد الوطن العربي بالمحاسبين العرب ذوي المؤهلات العلمية والعملية التي لا تقل بمستواها عن المؤهلات الدولية المعروفة بالإضافة إلى المواكبة المستمرة للأحداث الاقتصادية وتطوير ونشر الأفكار والمفاهيم الجديدة والحديثة في عالم المال والأعمال من أجل إكساب أعضائه ومنتسبيه القدرة والوسيلة على مجاراة التطور والإبداع في مهنتي المحاسبة والتدقيق. كما صنف المجمع من ضمن الهيئات المحاسبية المهنية الدولية السبع وذلك بموجب

(1) موقع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: www.ascascasociety.org

النشرة الصادرة عن IAS Plus كما يظهره الموقع التالي (www.iasplus.com/links/links.htm )مما أضفى بعدا إقليميا ودوليا لمؤهل محاسب عربي مهني معتمدACPA.

تم تطوير المنهاج الدراسي لبرنامج مؤهل "محاسب عربي مهني معتمد ACPA" بما يتلاءم مع منهاج التأهيل المحاسبي المهني الدولي المعتمد عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بمشاركة خبراء من المجمع العربي للمحاسبين القانونيين واتحاد المحاسبين المعتمدين القانونيين واتحاد المحاسبين القانونيين العموميين في كندا واللجنة الأوروبية ومعهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا ومجلس معايير المحاسبة البولندي والإتحاد الدولي للمحاسبين وممثلون عن منظمات أكاديمية وشركات محاسبة دولية بصفتهم الشخصية[1].

**الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين S O C P A**

**نبذة عن الهيئة**

ساهمت الهيئات المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة ومراكز البحوث والجامعات المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة في شتى أنحاء العالم في تدعيم مقومات مهنة المحاسبة والمراجعة، وأصدرت بعض الدول مجموعة من المفاهيم والمعايير والقواعد التي تنظم المهنة ووضعت التنظيم الداخلي الذي يضمن لها الإلتزام بالمعايير والقواعد التي يتم إصدارها[2]. وقد قامت وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية بدراسة مستفيضة بغرض تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة انتهت بوضع الإطار الفكري للمحاسبة الذى شمل تحديداً لأهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها، وفي ضوء هذا الإطار تم إعداد معيار العرض والإفصاح العام ومعايير المراجعة وإعداد تنظيم داخلي للمهنة. وقد توجت تلك الجهود بصدور المرسوم الملكي الكريم رقم م/12 وتاريخ 1412/5/13هـ الذي تم بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين.

والذي نص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والإرتفاع بمستواها. ويقدم مأيلي تعريفاً بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من حيث أغراضها ومهامها،وعرضاً لأبرز الأعمال التي تقوم بها .

---

(1) موقع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: www.ascascasociety.org

(2)للمزيد من المعلومات يتم الاطلاع على موقع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين http://www.ascasociety.org

**أغراض الهيئة**

* مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة.

* مراجعة وتطوير واعتماد معايير المراجعة.

* وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة.

* تنظيم برنامج التعليم المستمر.

* وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق المعايير المهنية والتقيد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.

* إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بهما.

* إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة.

* المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

**رؤية الهيئة**

الريادة في خدمة المنتسبين والمستفيدين من مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية والتواصل المهني الفاعل إقليميا وعالميا.

**رسالة الهيئة**

تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والارتقاء بمستوى مكاتب المحاسبة وتفعيل دور المحاسبين السعوديين بما يمكّنهم من القيام بواجباتهم بكفاءة وفعالية، والتفاعل مع الجهات التعليمية ومؤسسات القطاعين العام والخاص والجهات المهنية الإقليمية والدولية.

**إدارة الهيئة**

يدير الهيئة مجلس إدارة مكون من ثلاثة عشر عضواً مشكل من وزير التجارة رئيساً وعضوية كل من :

* وكيل وزارة التجارة للتجارة.

* وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني للشئون المالية والحسابات.

* نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد.

* عضوين سعوديين من هيئة التدريس بقسم المحاسبة في جامعات المملكة يعينهما وزير التجارة بناءً على ترشيح وزير التعليم العالي.

* ممثل لمجلس الغرف التجارية والصناعية يعينه وزير التجارة بترشيح من مجلس الغرف.

* ستة أعضاء من المحاسبين القانونيين السعوديين الممارسين للمهنة يتم انتخابهم من قبل لجمعية العمومية للهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[1].

**جهاز أبو ظبي للمحاسبة Abu Dhabi Accountability Authority – ADAA**

إن جهاز أبو ظبي للمحاسبة يمثل هيئة مستقلة تم إنشاؤه وفقاً للقانون رقم 14 لسنة 2008 ويتمثل دوره الرئيسي في [2]:

* التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات العامة تتم بكفاءة وفاعلية واقتصادية .

* التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات العامة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة .

* الإرتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية في الجهات العامة .

**الاختصاصات والمهام:**

لقد حدد قانون إنشاء الجهاز اختصاصات ومهام الجهاز كالأتي :

* تدقيق القوائم المالية الموحدة للحكومة والقوائم المالية للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز .

* مراجعة الأداء والمخاطر وله في سبيل ذلك القيام بما يلي :

* فحص كفاءة وفاعلية واقتصادية الأنشطة المالية والتشغيلية للجهات الخاضعة .

* التأكد من التزام الجهات الخاضعة للقوانين والنظمة واللوائح وقواعد الحكومة .

* فحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها .

* تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأي إجراءات أو خدمات للجهات الخاضعة .

*تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وتأمين مراكز التدريب اللازمة لذلك .

* مباشرة التحقيق في البلاغات التي تحال إليه وكذا ما يتكشف له من مخالفات .

الأهداف الإستراتيجية

---

[1] للمزيد من المعلومات يجب الإطلاع على موقع الهيئة على الرابط التالي :

/http://www.socpa.org.sa

(2) موقع جهاز أبو ظبي للمحاسبة: www.adaa.gov.ae

**تتلخص هذه الأهداف فيما يلي :**

* الحث على مبادئ الحوكمة والمحاسبة والشفافية من أجل التحقق من أن الأموال التي تم صرفها من قبل الجهات العامة تحقق الأهداف المرجوه بكفاءه وفاعلية اقتصادية .

* تحسين الأداء من خلال دعم الجهات العامة لتحسين أدائها وتطوير جودة البيانات المستخدمة من قبل متخذي القرار.

* التشجيع والمحافظة على إستخدام الممارسات الرائدة من خلال البحث والتطوير المستمر وتبادل المعلومات والخبرات .

* تنمية الموارد البشرية وتدريب وتطوير خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني دولة الإمارات المتحدة والإحتفاظ بالأفراد ذوي المؤهلات والخبرة العالية .

**الإستراتيجية العامة**

تركز هذه الإستراتيجية على مساعدة الجهات الخاضعة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدا المحاسبة والشفافية من خلال:

* أن يصبح الجهاز مستشاراً موثوق به للحكومة وللجهات الخاضعة .

* أن يكون مثال يقتدى به وأن يشجع على تطبيق أفضل الممارسات الرائدة.

* دعم وتحسين التواصل والتعأون بين الجهات الخاضعة وتشجيع تبادل الخبرات .

الأعمال التي يقوم بها الجهاز

1- التدقيق المالي والتنظيم المهني .

تشتمل المسؤولية القانونية للجهاز تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبو ظبي والبيانات المالية الصادرة عن مختلف الجهات العامة وذلك للتأكد من خلو تلك البيانات المالية من أي أخطاء جوهرية وإن إدارة هذه الجهات قامت بوضع إجراءات ونظم رقابية فعالة للتأكد من دقة وصحة هذه البيانات .

2 - مراجعة الأداء والمخاطر

إن التحقق من أن موارد وأموال الجهات العامة يتم إدارتها وتحصيلها وصرفها بصورة فعالة وبكفاءه واقتصادية يعتبر جزءاً هاماً من مهام الجهاز وفقاً للوائح والقوانين والإرشادات الرقابية المطبقة وقواعد الحوكمة لهذا يقوم الجهاز بصورة دورية بمراجعة أداء الجهات العامة والمخاطر التي تتعرض لها.

3 – الإستشارات والمساعدة

يقدم الجهاز المساعدة والخدمات الإستشارية إلى المجلس التنفيذي والجهات العامة والاطراف ذات العلاقة لمساعدتهم على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية والتأكد من تحقيق الجهات العامة للأهداف المرجوه

4 – الفحص الخاص

يباشر الجهاز التحقيق في البلاغات المحالة إليه وكذا ما يتكشف له.

**التدريب**

تم تأسيس مركز " أداء " للتدريب من قبل الجهاز وذلك في عام 2008 ويعتبر هذا المركز متخصص ومبنى وفق أعلى المعايير العالمية حيث يكرس كافة جهوده لتعليم وتدريب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة هادفاً إلى تزويدهم بالمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة والمناسبة لمتطلبات بيئة العمل الحالية، وقد قام المركز بالتعأون والتنسيق مع مؤسسات عالمية على توفير برامج ومناهج تدريبية متخصصة لمساعدة مواطني الإمارات في إجتياز امتحانات زمالة المحاسبين القانونيين المعتمدين وزمالة المدققين وذلك لما لهذه البرامج التدريبية من أهمية في توفير الفرص الملائمة للخريجين ولتوسيع أفاق المعرفة والفهم في هذه المجالات وجعلهم العنصر الأساسي في تقديم المزيد من التقدم والإزدهار لإمارة أبو ظبي[1]

تمثل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ( الإنتوسأي ) The International Organization of Supreme Audit Institutions INTOSAI منظمة مركزية للرقابة المالية الخارجية العامة، وتقدم للأجهزة العليا منذ 50 سنة إطارا وهيكلا لتبادل المعلومات والخبرات من أجل تحسين وتطوير الرقابة المالية العامة على المستوى الدولي، وكذلك تطوير الخبرات الفنية والعلمية كرد للإعتبار والنفوذ للأجهزة العليا للرقابة في كل دولة من دول المنظمة على أسس تطبيق الشعار القائل ' أن تبادل الخبرات يستفيد منها الجميع '. حيث أن تبادل التجارب والنتائج والآراء بين أعضاء الإنتوسأي في هذه المجالات تمثل ضمانات لمواصلة التطوير المستمر للرقابة المالية العامة.

---

[1] وللمزيد يرجى الإطلاع على موقع الجهاز على الرابط التالي http://www.adaa.gov.ae

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة INTOSAI

إن منظمة الإنتوسأي هي مؤسسة مستقلة غير حكومية ذات سيادة وليس لها اتجاهات سياسية ولها مركز استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة. [1] تم تأسيس الإنتوسأي عام ١٩٥٣ بمبادرة من قبل الرئيس السابق للجهاز الأعلى الكوبي السيد / أيميليو فرناندیث كاموس. ولقد اجتمع آنذاك ٣٤ جهازا رقابيا لعقد المؤتمر الأول للإنتوسأي في كوبا، أما حاليا فيبلغ عدد أعضاء الإنتوسأي ١٨٩ عضوا كاملا وأربعة آجهزة أعضاء منتسبة.

تتخذ الأمانة العامة لمنظمة الإنتوسأي مدينة فيينا/ النمسا مقرا لها منذ عام ١٩٦٨(تنفيذا لقرار مؤتمر الإنتوسأي السادس المنعقد في طوكيو) وذلك في مقر الجهاز النمسأوي الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وتوفر الأمانة العامة الدعم الإداري للإنتوسأي كما تقوم بإدارة ميزانية الإنتوسأي وتقدم المساعدة للمجلس التنفيذي والمؤتمر و تيسر كذلك الاتصالات بين الأعضاء وتقوم بتنظيم الندوات والدراسات.

يمثل رئيس الجهاز النمسأوي الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة النمسأوي يمثل الأمين العام لمنظمة الإنتوسأي.

اعتمد المؤتمر الرابع عشر لمنظمة الإنتوسأي الذي انعقد في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢ في مدينة واشنطن بالولأيات المتحدة الأمريكية النظام الأساسي لمنظمة الإنتوسأي، حيث يحل هذا النظام الأساسي محل اللوائح الدائمة للإنتوسأي والتي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٦٨ وتم تعديلها آخر مرة في عام ١٩٧٧، ولقد قرر مؤتمر الإنتوسأي السابع عشر الذي انعقد في عاصمة كوريا الجنوبية سيول بشهر أكتوبر/ تشرين الأول سنة ٢٠٠١ قرر رفع عدد أعضاء المجلس التنفيذي من ١٦ إلى ١٨ عضوا، أما مؤتمر الإنتوسأي الثامن عشر الذي انعقد سنة ٢٠٠٤ بالعاصمة المجرية بودابست فلقد قرر إدخال العديد من التعديلات على النظام الأساسي لمنظمة الإنتوسأي وذلك فيما يتعلق بتطبيق الخطة الإستراتيجية للإنتوسأي للسنوات ٢٠٠٥ . ٢٠١٠، ولقد قرر مؤتمر الإنتوسأي التاسع عشر الذي انعقد في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧ في مدينة المكسيك قرر تعديل النظام الأساسي فيما يتعلق بالأعضاء المنتسبين.

يتألف المجلس التنفيذي للإنتوسأي من 18عضوا، وكقاعدة عامة يجتمع المجلس مرة في كل سنة خلال الفترة التي تفصل بين انعقاد مؤتمرين للمنظمة، ونظرا لأهمية التوزيع المتوازن

(1)المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: www.intosai.org/ar/portal/about-us.INTOSAI

للمقاعد بالمجلس فإنه يضم أيضا مندوبي مجموعات العمل الإقليمية السبع وممثلي أهم نظم الرقابة المالية[1].

وتحتل كذلك كل من مبادرة التنمية للإنتوسأي والمجلة الدولية للرقابة المالية العامة مقعدا بالمجلس التنفيذي.

**ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية General Auditing Bureau – KSA**

**أولاً : نبذه عن الديوان :**

أنشئ ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية عام 1391هـ الموافق 1971م بموجب المرسوم الملكي رقم م/9/و بتاريخ 1391/2/11هـ وقد حدد النظام اختصاصات الديوان في الرقابة المالية اللاحقة ورقابة الإلتزام بالأنظمة المرعية . [2]

وقد عني نظام الديوان الأساسي بالتأكيد على استقلاليته التامة في ممارسة اختصاص الرقابة المالية حيث نصت المادة الأولى من هذا النظام على أن ديوان المراقبة العامة هو كيان مستقل مرجعه المباشر جلالة الملك ، رئيس مجلس الوزراء كما نصت المادة الثالثة على أن تعيين رئيس الديوان يكون بموجب أمر ملكي ولا يجوز إحالته للتقاعد أو إعفائه من منصبه إلا بأمر ملكي، على أن يعامل معاملة الوزراء من حيث الراتب الشهري وحقوق التقاعد ونحوها .

كما أن المادة الرابعة من نظام الديوان ، نصت على تعيين نائب رئيس الديوان " بأمر ملكي" وفي هذا دلالة واضحة على درجة الاستقلال الذي أراده المشرع لديوان المراقبة العامة ويشتمل الهيكل التنظيمي للديوان على منصبين لنائبين مساعدين للرئيس يختص الأول بالإشراف على قطاع الرقابة المالية ورقابة الإلتزام ويتبع هذا القطاع عدد أربع دوائر رئيسية هي :

- الإدارة العامة لمراجعة حسابات القطاع الحكومي المدني .
- الإدارة العامة لمراجعة حسابات القطاعات العسكرية .
- الإدارة العامة لمراجعة الأيرادات .
- الإدارة العامة لمراجعة حسابات المؤسسات والشركات .
- وعدد من الإدارات والفروع ( مرفق نسخه من الهيكل التنظيمي للديوان ) .

---

[1] موقع المنظمة الدولية للأجهز والصليب.http://www.intosai.org/ar/portal/about_us

(2)موقع ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية: www.gab.gov.sa

ويختص النائب الآخر بالإشراف على قطاع رقابة الأداء ويتبع هذا القطاع دائرتين هما :

- الإدارة العامة للرقابة على أداء المؤسسات والشركات .
- الإدارة العامة للرقابة على أداء الوزارات والمصالح .

هذا وقد ألزمت نصوص النظام الأساسي للديوان الجهات المشمولة برقابته بتوفير كافة السجلات المحاسبية والقوائم المالية وغيرها من المستندات والمعلومات التي تمكن موظفي الديوان من أداء واجباتهم الرقابية بحيدة وموضوعية. كما يتعين على هذه الجهات تقديم كافة التسهيلات التي يحتاجها ممثلو الديوان ومفتشوه أثناء أداء المهام الرقابية . وقد أوجب النظام أيضاً على الجهات المشمولة بالرقابة الإجابة على ملاحظات الديوان خلال فترة زمنية لا تتجأوز الشهر من تاريخ الإبلاغ بها .

ومن جهة أخرى شدد نظام الديوان على استقلالية العاملين فيه وضمان حياديتهم وبعدهم عن أي مؤثرات خارجية قد تمس نزاهتهم ، حيث نص نظامه الأساسي على أنه لا يجوز لرئيس الديوان ونائبه أو أي موظف آخر من منسوبية أن يعمل بأي جهة حكومية أخرى أو غير حكومية أثناء فترة عملهم بالديوان سواء كان ذلك بأجر أو بدونه .

**اختصاصات الديوان :**

1- يختص الديوان بالرقابة اللاحقة على جميع أيرادات الدولة ، ومصروفاتها وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها .

2- تنفيذاً لأحكام المادة السابقة يعمل الديوان على إعداد اللوائح التنفيذية والتصديق عليها من رئيس مجلس الوزراء وأيجاد الأجهزة اللازمة التي تكفل ما يأتي :

- التحقق من أن جميع أيرادات الدولة ومستحقاتها من أموال وأعيان وخدمات قد أدخلت في ذمتها وفقاً للنظم السارية وإن كافة مصروفاتها قد تمت وفقاً لأحكام الميزانية السنوية وطبقاً للنظم واللوائح الإدارية والمالية والحسابية النافذة .
- التحقق من أن كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة تستعمل في الأغراض التي خصصت من أجلها من قبل الجهة المختصة .

وإن لدى هذه الجهات من الإجراءات ما يكفل سلامة هذه الأموال وحسن استعمالها واستغلالها ويضمن عدم إساءة استعمالها أو استخدامها في غير الأغراض التي خصصت من أجلها .

– التحقق من أن كل جهة من الجهات المشمولة برقابة الديوان . وفقاً لأحكام المادة التاسعة . تقوم بتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والحسابية التي تخضع لها وفقاً لنظامها الخاص تطبيقاً كاملاً وأنه ليس في تصرفاتها المالية ما يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح .

– متابعة الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية النافذة للتحقيق من تطبيقها وكفأيتها وملاءمتها للتطورات التي تستجد على الإدارة العامة بالمملكة وتوجيه النظر إلى أوجه النقص في ذلك وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة واللوائح أو تغييرها .

**مباشرة الديوان لاختصاصاته :**

1– على جميع الجهات المشمولة برقابة الديوان تقديم كافة البيانات الحسابية وغيرها والمستندات والوثائق التي تمكن الديوان من مباشرة اختصاصاته وفقاً لهذا النظام وكذلك تقديم كافة التسهيلات اللازمة لمندوبيه ومفتشيه وفقاً للوائح التنفيذية التي تصدر بهذا الصدد .

2– يبلغ الديوان ملاحظاته إلى الجهة المختصة ويطلب إليها اتخاذ الإجراءات اللازمة وعلى الجهة أن تخبر الديوان بما اتخذته في خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إبلاغها .

**ثانياً : الجهات المشمولة برقابة الديوان :**

1 – جميع الوزارات والإدارات الحكومية وفروعها .

2 – البلديات والمجمعات القروية ومصالح المياه .

3 – المؤسسات العامة والإدارات الأخرى ذات الميزانيات المستقلة التي تخرج لها الحكومة جزءً من مال الدولة إما بطريق الإعانة أو لغرض الاستثمار .

4 – كل مؤسسة خاصة أو شركة تساهم الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة في رأسمالها أو تضمن لها الدولة حداً أدنى من الأرباح .

5 – كل هيئة يكلف الديوان بمراقبة حساباتها بأمر من خادم الحرمين الشريفين أو بقرار من مجلس الوزراء [1].

**هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI**

إن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions [2]هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات

---

(1) http://www.gab.gov.sa/article.php?id=1

(2) موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: www.aaoiti.com

العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الاسلامية على وجه العموم. كما تنظم الهيئة عدداً من برامج التطوير المهني (وخاصة برنامج المحاسب القانوني الاسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي) في سعيها الرامي إلى رفع سوية الموارد البشرية العاملة في هذه الصناعة وتطوير هياكل الضوابط والحوكمة لدى مؤسساتها.

لقد تأسست الهيئة بموجب اتفاقية التأسيس التي وقعها عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410هـ الموافق 26 فبرأير 1990م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ الموافق 27 مارس 1991م في دولة البحرين (مملكة البحرين، الآن) وبصفتها منظمة دولية مستقلة، تحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم (200 عضواً من أكثر من 45 بلداً، حتى الآن) ومنها المصارف المركزية والمؤسسات المالية الاسلامية وغيرها من الأطراف العاملة في الصناعة المالية والمصرفية الاسلامية الدولية.

وقد حصلت الهيئة على الدعم الكبير لتطبيق المعايير الصادرة عنها، حيث تعتمد هذه المعايير اليوم في مملكة البحرين ومركز دبي المالي العالمي والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا. كما أن الجهات المختصة في أستراليا وأندونيسيا وماليزيا والباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا أصدرت أدلة إرشادية مستمدة من معايير الهيئة وإصداراتها.

**أهداف الهيئة:**

**تهدف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يلي:**

(1) تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

(2) نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

(3) إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.

(4) مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

(5) إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين .

(6) السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

**أسس عضوية الهيئة:**

تختلف أسس العضوية حسب المؤسسة العضو أو الراغبة في اكتساب عضوية الهيئة. حيث تضم فئة الأعضاء المؤسسين المؤسسات المالية الاسلامية الموقعة على اتفاقية التأسيس عام 1989. هذه المؤسسات هي: البنك الاسلامي للتنمية (المملكة العربية السعودية)

مجموعة البركة المصرفية[1] (مملكة البحرين) [2] ودار المال الاسلامي (سويسرا)، وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار (المملكة العربية السعودية) وبيت التمويل الكويتي (الكويت) [3] وبخاري كابيتال (ماليزيا).

**برامج التطوير المهني:**

برنامج المحاسب القانوني الاسلامي CIPA

برنامج المراقب والمدقق الشرعي:

**مشروع الرؤية للمحاسبين القانونيين**

يرعى حاليا المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين [4]AICPA مشروع الرؤية للمحاسبين القانونيين لضمان أن تظل مهنة المحاسبة ملائمة وذات قيمة للمؤسسات التي تعمل في بيئة عالمية أو سوق دائم التغيير، ويتم نشر نتائج مشروع الرؤية دوريا في جريدة المحاسبة Journal of accountancy [5]

لقد حدد مشروع الرؤية للمحاسبين القانونيين القيم الخمسة العليا والقدرات والخدمات والمتطلبات والتي أوردها كالتالي :

**القيم الخمسة العليا لمشروع الرؤية للمحاسبين القانونيين :**

1- التعليم المستمر والتعلم على مدى الحياة: من المهم للمحاسبين القانونيين الحصول على مهارات ومعارف جديدة بعد اعتمادهم.

---

(1) http://www.isdb.org/

(2)http://www.abg.bh/

(3)http://www.kfh.com

(4)للمزيد من المعلومات زيارة الموقع الالكتروني

http://www.aaoifi.com

(5)http://www.cpavision.org/

2- القدرة: على المحاسبين القانونيين أن يعملوا بأسلوب كفؤ وفعال ومناسب .
3- الأمانة: على المحاسبين القانونيين أن يعملوا بإخلاص وان يلتزموا بآداب المهنة .
4- التوافق مع متطلبات العمل الواسعة : يجب أن يظل المحاسبون القانونيون متوافقون مع مقتضيات الإعمال الواقعية الحالية .
5- الموضوعية : يجب أن يكون المحاسبون القانونيين موضوعيون وغير منحازون .
القدرات الخمسة العليا لمشروع لرؤية للمحاسبين القانونيين :
1- مهارات الاتصال : القدرة على الاتصال الهادف .
2- مهارات التفكير الاستراتيجي الحاسم : القدرة على تكامل البيانات ولمعرفة والحكمة لتقديم مشورة نافعة .
3- التركيز على العميل والسوق: القدرة على الاستجابة لاحتياجات العميل المتغيرة .
4- تفسير المعلومات المتقاربة : القدرة على تفسير كل من المعلومات المالية وغير المالية .
5- المهارة في استخدام التقنية: القدرة عل الاستخدام والاستفادة من التقنيات الحالية والمستقبلية
**الخدمات الخمسة العليا لمشروع الرؤية للمحاسبين القانونيين :**
1- التأكيد : يؤكد اعتمادية وتكامل المعلومات والأنظمة .
2- التقنية : تساعد على إجراء تحليل الأنظمة وإدارة المعلومات وأمن النظام .
3- الاستشارات الإدارية : تقديم الاستشارات للمؤسسات لتتمكن من تحسين وظائف الإدارة والأداء الإجمالي .
4- التخطيط المالي : التوجيه فيما يتعلق بالاستراتيجيات المالية والتخطيط المالي وما يتعلق بهما من خدمات مالية.
5- الخدمات الدولية : التوجيه فيما يتعلق بمسائل التجارة الدولية مثل التخطيط الضريبي بين الدول،والاندماجات متعددة الجنسيات والممتلكات والاستثمارات المشتركة .
**المتطلبات الخمسة العليا لمشروع الرؤية للمحاسبين القانونيين :**
1- المدركات الحسية العامة : يعتمد النجاح المستقبلي للمهنة على الوعي العام بوظائف وقدرات الأعمال .
2- مطالب السوق : يجب أن يستجيب المحاسبون القانونيون لطلبات السوق وألا يعتمدوا على تنظيمات أمن الوظيفة .
3- خدمات إستشارية ذات قيمة مضافة : على المحاسبين القانونيين أن يتخطوا وظيفة التدقيق الأقل احتياجا وأن يقدموا خدمات أكثر نفعا إلى العميل .
4- التخصص : يعتمد بقاء المهنة على قيد الحياة في المستقبل على التخصص .

5- الإلمام بممارسات الأعمال العالمية : نتيجة لعولمة الأعمال على المحاسبين القانونيين أن يكتسبوا خبرة في ممارسات وأعراف الأعمال العالمية .

مما سبق يتضح أن محترفي مهنة المحاسبة في حاجة إلى تعزيز مكانتهم بتعلم كيفية مساعدة عملائهم في حل مشاكل الأعمال واستغلال فرص الأعمال وهذا يعد حقيقيا بشكل خاص بسبب الطفرة في التجارة الإلكترونية والأعمال التي تعتمد على شبكة الانترنت وتكامل سلاسل الإمداد بين الشركاء التجاريين .

**مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة**

مهنة المحاسبة ( الأعمال المحاسبية) لصيقة بحياة الإنسان منذ بدء الخليقة ، وتطوير يتجاوب طرداً مع تطور الإنسان في فكره وعمله وأساليب حياته عبر السنين بنسبة كبيرة. وبنظرة فاحصة ووقفة متأملة للأمم المتقدمة نجد أن مهنة المحاسبة تمثل نقطة الارتكاز ومحور الإنطلاق لتقدم تلك الأمم ورفاهية شعوبها. لذلك وجب أن تكون هنالك جهة ترعى هذه المهنة في السودان وتضع لها المعايير المناسبة والضوابط اللازمة لتنظيمها وتطويرها وحمايتها وضبط إيقاعها سلوكاً وممارسة وفق المتغيرات المحلية والعالمية .

تعتبر زمالة المحاسبين القانونيين السودانية من الزمالات المهنية التى تهدف الى تطوير وتأهيل خريجي كليات المحاسبة وممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة من التخصصات الاخرى. وقد وردت فى قانون مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر فى العام 2004م وقد كانت سابقاً تنظم عبر مجلس المحاسبين القانونيين منذ العام 1994م وقد بلغ المسجلين حتى الان 4784 طالباً وطالبة وتعقد الإمتحانات مرتين فى العام خلال شهرى يونيو وديسمبر وفق ضوابط ولوائح محددة تصدرها لجنة الإمتحانات وقد بلغ عدد الطلاب الذين تخرجوا 114 خريج وخريجة حتى دورة يونيو 2011م وللزمالة السودانية لائحة فى طور الإجازة النهائية. تعتبر زمالة المحاسبين القانونيين السودانية من الزمالات المهنية التى تهدف الى تطوير وتأهيل خريجي كليات المحاسبة وممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة من التخصصات الاخرى[1].

**اختصاصات المجلس:**

يمارس المجلس اختصاصاته بموجب قانونه في تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان وذلك للارتقاء بالمهنة وترسيخ مبادئها. وتطويرها ووضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة

(1) مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة : www.acausd.org.sd.

على أخلاقياتها بجانب التنسيق مع المؤسسات العلمية بشأن المناهج والتنسيق مع التنظيمات والجمعيات المهنية المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

يعقد المجلس ستة اجتماعات على الأقل في العام .

يتكون المجلس من رئيس ونائب رئيس وأمين عام واثنان وعشرون عضواً، صدر قرار بتعيينهم من السيد/ رئيس الجمهورية يمثلون بعض الوزارات الحكومية والهيئات ذات الصلة بالعمل المحاسبي والاتحاد المهني العام للمحاسبين والمراجعين والجمعيات المهنية وأعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال المحاسبة .

شكل رقم **(2/2/3)**

**الهيكل التنظيمي للمجلس**

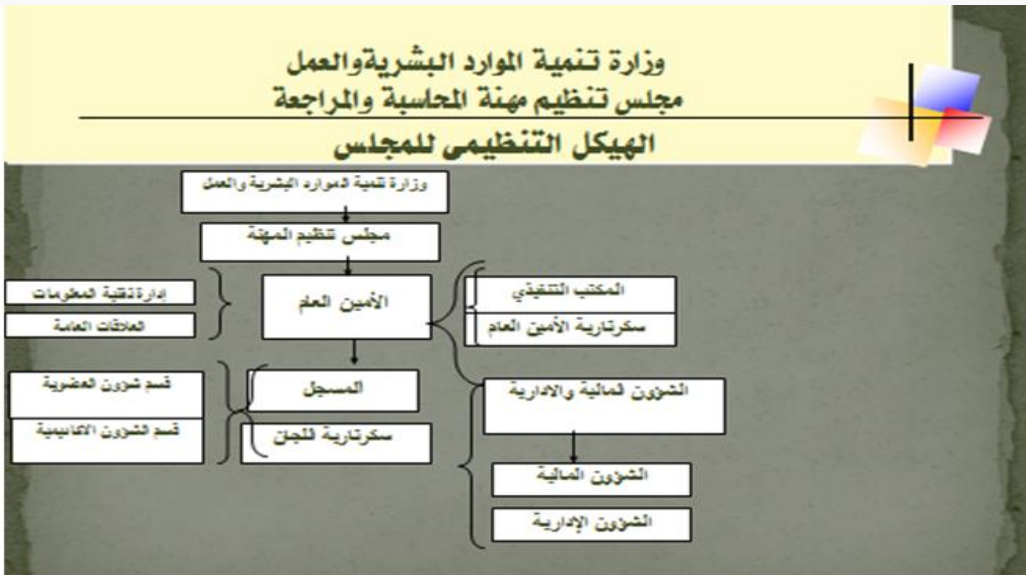


ولهذا جاء إنشاء مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان في 10 جمادي الأول/1425هـ الموافق 28/يونيو/ 2004م ، ولقد جاء هذا وفقاً لدراسة متأنية واضعة في الاعتبار الماضي بمراحله المختلفة وأشكاله والحاضر والمستقبل وإشترك في ذلك أهل المهنة في تشكيلاتهم المختلفة والمستفيدون من الخدمات التي تقدمها مهنة المحاسبة والمراجعة بجانب الدولة وتمت الإستفادة من تجارب الدول الأخرى.

جاء مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ليفتح آفاقاً جديدة أمام أهل المهنة للاستفادة والاستزادة من النهضة في مجال علوم المحاسبة والتكنولوجيا وتطويرها لتلائم بيئتنا المحلية واحتياجاتنا الفعلية وليساهم في تبادل الخبرة وتزاوج المعرفة مع الدول التي سبقتنا في هذا المضمار.

- يمارس المجلس اختصاصاته بموجب قانونه في تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان وذلك بالارتقاء بالمهنة وترسيخ مبادئها . وتطويرها ووضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على أخلاقياتها بجانب التنسيق مع المؤسسات العلمية بشأن المناهج والتنسيق مع التنظيمات والجمعيات المهنية المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.
- يعقد المجلس ستة اجتماعات على الأقل في العام.
- يتكون المجلس من رئيس ونائب رئيس وأمين عام واثنين وعشرين عضواً، صدر قرار بتعيينهم من السيد/ رئيس الجمهورية يمثلون بعض الوزارات الحكومية والهيئات ذات الصلة بالعمل المحاسبي والاتحاد المهني العام للمحاسبين والمراجعين والجمعيات المهنية وأعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال المحاسبة.
- يتصف المجلس بالقومية وكذلك يتصف بالشمولية في رعايته لأطراف العمل المحاسبي ( أهل المهنة) والأطراف المستفيدة من خدماته ورعاية مصالح المجتمع.
- إن قومية أعمال المجلس وشموليته إقتضت اسناد مسئولية الإشراف عليه إلى أعلى سلطة تنفيذية في البلاد وهي وزارة رئاسة مجلس الوزراء ويشرف عليه حالياً وزير الدولة بمجلس الوزراء.
- يعمل المجلس في إطار السياسات العامة للدولة ( الاقتصادية والمالية والإدارية ) إلا أنه يتمتع بالاستقلال المهني كاملاً بدون أي تدخل من الدولة أو أي جهة أخرى .
- .يمارس المجلس اختصاصاته عن طريق لجانه المتخصصة . تتولي اللجان الفنية المتخصصة المنبعثة عن مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان إعداد المعايير والقواعد العامة التي تنظم عمل المجلس بما في ذلك وضع وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية وقواعد وسلوك وآداب المهنة ووضع القواعد المنظمة لإختبار الزمالة السودانية وبرنامج مراقبة الأداء ورفعها للمجلس لاعتمادها. وتضم هذه اللجان عدداً من ذوي الاختصاص والاهتمام من أساتذة الجامعات والمكاتب المهنية والشركات بالقطاع الخاص والإدارات الحكومية ذات الصلة بمهنة المراجعة والمحاسبة ويبلغ عدد الأعضاء المشاركين في هذه اللجان حوالي 63 عضواً.
- المجلس له ذمة مالية منفصلة تمكنه من إبرام العقود وإدارة أمواله بالقدر اللازم لأداء اعماله والتصرف فيها بالطرق القانونية بموافقة مجلس الوزراء.

- يمارس المجلس أعماله عن طريق الأمانة العامة للمجلس حسب نص القانون.

# الفصل الرابع

**المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات**

**يتناول الباحث في هذا الفصل أعمال المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات وأثر إستخدام الحاسبات الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة الداخلية و المراجعة في ظل شبكات الاتصالات العالمية [ الإنترنت ] من خلال المباحث التالية:**

- **المبحث الاول: المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.**
- **المبحث الثاني: أثر إستخدام الحاسبات الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة الداخلية والمراجعة في ظل شبكات الاتصالات العالمية [ الإنترنت ].**

## المبحث الاول

## المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.

### المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني Electronic Data Processing Internal Audit

يمكن القول بأن مسئولية المراجع الداخلي في اصدار تقريرة الفني المحايد لا تتغير تبعاً لتغير طريقة تشغيل البيانات المحاسبية وإعداد الدفاتر والسجلات بمعنى أن المراجع الداخلي يلتزم بإتباع معايير المراجعة المتعارف عليها سواء تم تشغيل البيانات المحاسبية يدوياً أو إلكترونياً ، وتتعلق المشكلة الرئيسية عند مراجعة البيانات التي يتم تشغيلها إلكترونياً بعدم توافر كل مقومات مسار المراجعة وتتمثل هذه المقومات في المستندات المؤيده للعمليات والقيود المثبتة بالدفاتر والسجلات، والتي قد لا تتوافر بشكل كامل في نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات التي تقوم على إثبات وإزالة وتحديث الملفات دون وجود أي دليل مادي ملموس يؤيد حدوث هذه التغييرات وفي مثل هذه الأحوال لا يستطيع المراجع مطابقة المستندات مع ما هو مثبت بالدفاتر كما يتعذر عليه إجراء المراجعة الحسابية بدفاتر اليومية والأستاذ وبذلك تفقد المراجعة الحسابية والمراجعة المستندية أهميتها ويقل الإعتماد عليها، ويزداد اهتمام المراجع بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في ظل تشغيل البيانات إلكترونياً وبالتالي فإن إجراءات المراجعة التقليدية لم تعد تلائم نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات وتطلب ذلك ضرورة أن يتسلح المراجع بالمعرفة والدرأية ببيئة الحاسبات الإلكترونية وبإجراءات الرقابة الداخلية وبالمداخل المختلفة للمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، ويجب لفت الإنتباه إلى أن المفاهيم الأساسية للمراجعة سواء فيما يتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها أو أداب وقواعد السلوك المهني أو المسئولية القانونية للمراجع لا تختلف بنوعية تشغيل البيانات وإنما يكمن الاختلاف في طرق وإجراءات المراجعة .

يتم مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية من خلال المراجعة المبدئية واختبارات الإلتزام وأخيراً إجراء الاختبارات التفصيلية، ويتم إجراء المراجعة المبدئية بغرض فهم تدفق العمليات خلال النظام المحاسبية وتحديد مدى استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات في التطبيقات المحاسبية وفهم الهيكل الأساسي للرقابة الداخلية وتتم المراجعة المبدئية بإتباع الاتي:

أولاً : جمع المعلومات عن قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات مثل موقع القسم وعدد الأفراد العاملين به ومستواهم ووظائفهم ومهام ومسئوليات الأفراد الأساسيين والتعرف على الناحية الفنية للحاسبات المستخدمة ونظام التشغيل المستخدم .

ثانياً : تحديد التطبيقات المحاسبية الهامة التي تم إجراؤها باستخدام الحاسب وهي التي يمكن أن تؤثر بصورة جوهرية على التقارير المالية التي يتولى المراجع إختبارها .

ثالثاً : تحديد مدى استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات في التطبيقات المحاسبية وتحديد ما إذا كان الحاسب يلعب دوراً رئيسياً أم ثانوياً في النظام المحاسبي ويتحدد مدى الإستخدام بمقدار وقت الحاسب المستنفذ في تنفيذ المهام وعدد وأنواع العمليات التي يتم تشغيلها وقيمة المعلومات المنتجة وبلا شك أن هذه الاعتبارات تؤثر إلى حد كبير في مقدار الوقت الذي ينبغي أن يخصصه المراجع لمراجعة التطبيقات المحاسبية التي يتم تشغيلها إلكترونياً .

رابعاً : دراسة وفهم الرقابة الداخلية وعلى ضوء ذلك يتحدد مدى الاختبارات التي يقوم بها المراجع وطبيعة أدلة المراجعة المطلوبة وتوقيت القيام بإجراءات المراجعة وتحديد الأنشطة والعمليات التي تحتاج إلى تركيز خاص من جانبه .

ولإجراء إختبارات الإلتزام والاختبارات التفصيلية هناك ثلاثة مداخل للمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات [1]

أسلوب المراجعة بدون استخدام الحاسب Auditing Around The Computer يطلق على هذا الأسلوب المراجعة حول الحاسب وفيه يتجاهل المراجع تماماً الحاسب الإلكتروني ويعامله على أنه " صندوق أسود " لا يعرف ما يحدث بداخله عند عملية تشغيل الحاسب الإلكتروني للعمليات ويقوم هذا الأسلوب على فرض مؤداه أنه طالما أن البيانات المحاسبية التي إستخدمات في التشغيل بيانات صحيحة وتم تغذيتها للحاسب بطريقة صحيحة (المدخلات سليمة) وتم تدأول المخرجات بشكل صحيح وفقاً لضوابط الرقابة ، فإن عمليات تشغيل هذه البيانات تكون سليمة أي أن هذا الأسلوب يركز على فحص العلاقات بين المدخلات والمخرجات بصرف النظر عن عمليات التشغيل .

وتتم المراجعة وفق هذا الأسلوب بقيام المراجع باختبار بعض العمليات من بدأيتها إلى نهأيتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات والقيام بفحصها ومراجعتها يدوياً من البداية إلى النهاية ثم يقوم بمقارنة النتائج التي توصل إليها مع المخرجات التي كان قد تم الوصول إليها بواسطة إدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات وعلى ذلك لا يلجأ المراجع إلى إستخدام الحاسب في أدائه لعمله.

---

[1] إلياء عليوني ، تطور تكنولوجيا المعلومات وانظمة الرقابة الاخلية – الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – قسم المحاسبة

ولكي يستطيع المراجع استخدام هذا الأسلوب لا بد من الحصول على مصادر المستندات وعلى قائمة مفصلة بالمخرجات في شكل يمكن قراءته وهذا يتطلب الأتي :

* أن تكون المستندات والوثائق الأصلية محتفظ بها ومتاحة في شكل يمكن للإنسان قراءته أي لا تكون بلغة الحاسب .

* أن تكون هذه المستندات مرتبة بصورة سليمة يمكن للمراجع توزيعها حسب أغراض المراجعة.

* أن تكون مخرجات الحاسب مفصلة بدرجة كافية تجعل المراجع قادراً على تتبع عملية معينة من نشاة المستندات حتى المخرجات .

ويلجا عادة إلى هذا الأسلوب المراجعون الذين ليس لديهم معرفة ودرأية كافية بالحاسبات الإلكترونية ونظم تشغيلها كما يتسم هذا الأسلوب بالبساطة والسهولة وتخفيض تكلفة المراجعة كما يتسم أيضاً بمزية السماح للمراجع بإجراء المقارنات مستعيناً بمخرجات الحاسب أكثر مما هو ممكناً في ظل التشغيل اليدوي التقليدي، كما يستخدم هذا الأسلوب في حالة الاستخدام المحدود للحاسب من قبل المنشأة محل المراجعة حيث تتوافر أدلة الإثبات(المستندات) في صورة مرئية علاوة على توافر موازين مراجعة دورية بالمجاميع والأرصدة.
وتوجد عدة عيوب لأسلوب المراجع حول الحاسب أدت إلى عزوف معظم المراجعين عن استخدامه في الوقت الحالي ومن أبرزها :

1- صعوبة تطبيقه في أنظمة التشغيل الإلكتروني المعقدة حيث تكون المستندات والدفاتر في شكل غير مرئي وصعوبة الحصول على تقارير مفصلة للعمليات .

2- عدم تناسب هذا المدخل مع نظم التشغيل الإلكتروني المتقدمة التي يصعب تحديد المفردات فيها بسهولة بصفة مستقلة وبالتالي قد يصعب اكتشاف بعض أوجه الأخطاء والتلاعب .

3- عدم استفادة المراجع من الإمكانيات التي يتيحها الحاسب نفسه كأداة للمراجعة وهي مفيدة إفادة كبيرة في مراجعة أعمال الحاسب .

4- قد لا يتوافر في بعض نظم التشغيل الإلكتروني الأكثر تعقيداً تقارير مطبوعة وسيطة لإجراء المقارنات المطلوبة .

5- يتجاهل هذا الاسلوب أثار خصائص الرقابة الداخلية على تحديد توقيت ونطاق الاختبارات الأساسية اللازمة للتحقق من صحة وشرعية عناصر القوائم المالية .

أسلوب المراجعة من خلال الحاسب Auditing Through The Computer مع تزايد خبرة المراجعين بأنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات أمكن تطوير أساليب أكثر تقدماً لاختبار صحة برامج التشغيل نفسها بدلاً من النظر إلى الحاسب على أنه صندوق اسود مغلق وهو ما يعرف بأسلوب المراجعة من خلال الحاسب ، ويقوم هذا الأسلوب على فرض مؤداه أنه إذا تم التحقق من نظام التشغيل وكانت إجراءات الرقابة الخاصة به على درجة عالية من الكفاءه فلا بد وأن يتولد عن هذا النظام نتائج على درجه عالية من الصحة والثقة وبالتالي تزداد إمكانية اعتماد المراجع على هذا النظام ولا شك أن كفاءة النظام من حيث التشغيل والرقابة تتوقف إلى حد كبير على جودة ودقة البرامج التي يقوم عليها النظام المحاسبي ككل وبالتالي يتطلب فحص واختبار هذه البرامج ومن ثم لا بد من استخدام الحاسب في عملية المراجعة .

وتتم المراجعة من خلال الحاسب عن طريق عدة أساليب يمكن استخدام أحدها أو مجموعة منها ومن أهم هذة الأساليب :

*** أسلوب البيانات الاختبارية Test Data Techniques**

يستخدم المراجع أسلوب البيانات الاختبارية في التأكد من كفاءة ومدى الثقة في البرامج المختلفة المستخدمة في التشغيل مثل برنامج تحديث الحسابات تحت التحصيل ( المدين) وبرنامج الأجور وكذلك التأكد من سلامة الإجراءات الرقابية .

وطبقاً لهذا الأسلوب يتم إعداد مجموعة من البيانات غير الحقيقية ( وهمية ) Dummy Data عن العملية محل الفحص وقد يضاف إليها بيانات خاطئه تغطي كافة احتمالات الخطأ التي يمكن أن تواجه عملية تشغيل البيانات الفعلية مثل عدم تشغيل بعض العمليات ، عمليات خاطئه ( أو عمليات غير منطقية ) بحيث يمكن أن تغطي كافة الجواب المنطقية في معالجة هذه العملية ويحدد المراجع مقدماً نتائج معالجة هذه البيانات الاختبارية يدوياً ثم يستخدم البرنامج الخاص بمعالجة البيانات ( الفعلية ) لهذه العملية في معالجة البيانات الاختبارية على الحاسب وبمقارنة النتائج المتولدة من التشغيل على الحاسب مع النتائج التي حددها المراجع مسبقاً يمكن تحديد الفروق بينهما وتحري أسباب هذه الفروق .

وقد تكون البيانات الاختبارية عينة من البيانات الفعلية من واقع سجلات العميل، ففي حالة نظم الحاسبات المحدودة يكون من السهل استخدام بيانات اختيارية افتراضية على أن يتم إلغاء أثرها من ملفات المنشأة بعد انتهاء أعمال المراجعة أما في حالة النظم المتقدمة فإن إدخال

افتراضية قد يؤدي إلى صعوبات كبيرة عند محاولة إلغاء أثرها من الملفات المتعددة والمرتبطة ببعضها في ظل استخدام قواعد البيانات وشبكات الاتصال المحلية ، فقد تؤدي البيانات الافتراضية إلى تعديل حسابات متعددة يصعب تتبعها ، وإذا كان النظام يعمل بصفة مستمرة كما في نظم البنوك يكون من الصعب تحديد وقت إدخال البيانات الافتراضية .

ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب القيام بالمهام الأتية :

1- تحديد المرحلة التي ستبدأ فيها مراجعة بيانات الاختبار، هل من أول ظهور المستند الأولي أم من نقطة إدخالها للنظام .

2- تحديد أنواع العمليات التي ستشملها البيانات الاختبارية ، هل ستكون كافة العمليات لفترة معينة أو كافة المعاملات لمنطقة جغرافية معينة أو عينة من نوع معين من المعاملات .

3- الإطلاع والحصول على أرصدة الملفات قبل وبعد إدخال البيانات الاختبارية .

4- الحصول على برامج المنشأة للتأكد من أنها البرامج الرسمية التي يتم تشغيلها وقت الاختبار ولذلك يفضل اختبار توقيت مفاجئ لاختبار النظام .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه غير مكلف وسريع وبسيط نسبياً حيث لا يقتضي ضرورة تدريب المراجع تدريباً عالياً على الناحية الفنية للحاسب إلا أنه يعاب عليه ما يلي :

1- يتم اختبار برامج العميل عند نقطة زمنية معينة وليس عن فترة المراجعة بالكامل .

2- لا تعد البيانات الاختبارية الافتراضية اختباراً كافياً لتوثيق التشغيل الفعلي للنظام

3- قد يعلم مشغلو الحاسب بالبيانات الاختبارية مما ينعكس على فعالية الأسلوب

4- يتحدد مجال الاختبار بمدى تخيل ومعرفة المراجع لإجراءات الرقابة داخل النظام

5- في حالة استخدام بيانات افتراضية يعتبر هذا الأسلوب اختباراً غير مباشراً للنظام ، ومن ثم لا يوجد الضمان الكافي بأن البرامج المستخدمة في اختبار هذه البيانات هي بالضرورة البرامج المستخدمة في عمليات التشغيل على مدار فترة المراجعة .

6- تحاج البيانات الاختبارية الشاملة – والتي يمكن من خلالها اختبار معظم جوانب النظام – إلى وقت كبير في تشغيلها مما يجعلها مكلفة للغأية .

* أسلوب البيانات الاختبارية المتكاملة Integrated Test Facility

يعتبر هذا الأسلوب تطويراً لأسلوب البيانات الاختبارية وذلك للتغلب على مشكلة إمكانية اختلاف البرامج المستخدمة في الاختبار عن البرامج المستخدمة في عمليات التشغيل على مدار

السنة، وطبقاً لهذا الأسلوب ينشئ المراجع وحدة وهمية – على سبيل المثال قسم أو مستهلك أو عامل أو بائع وهمي – ويدخلها ضمن السجلات الرئيسية للوحدة الاقتصادية موضوع المراجعة وفي أثناء العام يدخل المراجع عمليات لتلك الوحدة الوهمية ليتم تشغيلها مع العمليات الحقيقية ويتم مراجعة الوحدة الوهمية على مدار العام وفي أوقات مختلفة وأي انحراف عن النتائج المحددة مسبقاً يشير إلى احتمال وجود تلاعب في نظام الحاسب وهذا يعني أن البرامج موضع الاختبار هي نفسها التي تستخدم في تشغيل بيانات العميل ومن ثم فإنه يعتبر اختباراً مباشراً لنظام العميل حيث من خلاله يستطيع المراجع اختبار إجراءات الرقابة الداخلية المبرمجة .

ولا شك أن هناك مزايا عديدة يتمتع بها هذا الأسلوب حيث أن البيانات الوهمية يتم اختبارها أثناء وقت التشغيل العادي للبيانات الحقيقية الأمر الذي يؤدي إلى عدم تعطيل النظام وتخفيض تكلفة المراجعة نسبياً فضلاً عن أنه يمكن من إجراء اختبارات أكثر شمولاً لنظام التشغيل، غير أن هذا الأسلوب يشوبه عيباً محدداً يتعلق بمشكلة فصل نتائج البيانات الاختبارية قبل اندماجها مع نتائج معالجة البيانات الحقيقية .

ومن الطرق التي يمكن استخدامها في الفصل بين النتائج أن يتم تطوير النتائج بالشكل الذي يتسنى معه تحقيق هذا الفصل، أو استخدام قيود محاسبية عكسية مقابلة للقيود المحاسبية للبيانات الاختبارية بمايؤدي إلى إلغاء أثر البيانات الاختبارية على البيانات الفعلية ، ومع ذلك هناك احتمال حدوث تدمير غير مقصود لملفات البيانات الفعلية سواء بشكل جزئي أو كامل .

*** أسلوب تتبع البيانات ذات العلامات المميزة Tagging and Tracing**

يعتبر هذا الأسلوب تطويراً للأسلوب السابق حيث يتم اختيار بيانات الاختبار من ضمن البيانات الأصلية للعمليات مع وضع علامات مميزة لهذه البيانات وتتبع خطوات التشغيل التي تجري على عملية معينة محل الاختبار من خلال برامج التطبيق المستخدمة ، وتتمثل مزأيا هذا الأسلوب في الأتي :

1- يستخدم مع كل من البيانات الاختبارية أو الحقيقية للمنشأة وبالتالي يمكن تجنب الحاجة الى إجراء قيود عكسية وما ينجم عنها من مشاكل .

2- يحدد بشكل قاطع خطوات التشغيل التي تتبع في تشغيل عملية معينة بواسطة البرنامج

3- يوفر بشكل ملحوظ دليلاً أفضل لتطابق رقم البرنامج مع سياسات وإجراءات المنشأة عما هو الحال في الفحص اليدوي لرقم البرنامج

لكن يعاب على هذا الأسلوب ما يلي :

1- يجب أن يكون لدى المراجع معرفة كافية ببرنامج التطبيق لكي يستخدم مسار المخرجات بشكل فعال في تتبع خطوات البرنامج

4- عند استخدام هذا الأسلوب في تتبع العمليات الفعلية فإن التتبع يزيد بدرجة كبيرة من وقت تشغيل البرنامج

5- لا يتم إعطاء علامات للبيانات الخاطئة

* أسلوب التشغيل المتزامن Concurrent Processing

وهو أسلوب أكثر تطوراً من الناحية الفنية حيث يتم تصميم برامج لها صفة الإشراف على عمليات التشغيل ووظيفتها ضبط العمليات غير العادية وطبع تقارير عن هذه العمليات والبيانات الخاصة بها ومن ثم يمكن أن يسمى هذا الأسلوب بالمراجعة المستمرة ، ويتطلب هذ الأسلوب ضرورة مشاركة المراجع الخارجي في تصميم النظام وفي وضع خطط الرقابة الخاصة به كما يتطلب أيضاً ضرورة الاعتماد على المراجعة الداخلية لأنها هي التي ستتولى متابعة تشغيل هذه البرامج وتجميع التقارير الناتجة عليها واقتراح أي ضوابط رقابية إضافية تساعد في إكتشاف التجاوزات ( الانحرافات ) عن الفعلي على سبيل المثال نفرض أن سياسة الشركة تقضي بتحصيل نسبة معينة مقدماً من قيمة المبيعات الأجلة فإذا تم تسليم بضاعة لأحد العملاء دون سداد هذه النسبة فإن الإجراءات التي تتم في ظل أسلوب التشغيل المتزامن تكشف مثل هذا التجاوز .

ويزداد الاتجاه في الوقت الحاضر نحو استخدام هذا الأسلوب نظراً لزيادة التعقيد في نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات والكم الهائل من العمليات التي تقوم بها المنشأة على مدار العام وكثرة الأخطار المصاحبة لأسلوب المعأينات الإحصائية مما يحتم ضرورة الاعتماد على المراجعة الداخلية والأدوات المتاحة لها والتقارير الناتجة عنها .

* أسلوب المحاكاة الموازية Parallel Simulation

يتطلب استخدام أسلوب المحاكاة الموازية من المراجع إنشاء مجموعة من برامج التطبيقات التي تحاكي وتماثل نظام التشغيل بالمنشأة محل المراجعة ويلي ذلك مقارنة مخرجات النظام الذي يستخدم فيه العميل برامجه الخاصة مع مخرجات النظام الذي استخدم فيه المراجع

البرامج المماثلة ومن ثم يكتشف المراجع أي اختلافات بين مخرجات النظامين وفحص أسباب حدوثها .

ويمتاز هذا الأسلوب بالاتي :

1- إمكانية اختبار وظائف برامج المنشأة ودقة مخرجات البرنامج في نفس الوقت

2- يمكن للمراجع فحص المستندات الأصلية للعمليات للتحقق من شرعية وصحة هذه العمليات وذلك نظراً لحيازة المراجع (مؤقتاً) لسجلات العميل الحقيقة نفسها .

3- يمكن للمراجع اختبار هذه البيانات باستخدام أجهزة إلكترونية غير الموجودة في منشأة العميل

4- يوفر للمراجع تاكيداً مناسباً بأن السجلات الموجودة قد تم تشغيلها بشكل متسق خلال الفترة تحت المراجعة

وعلى الرغم من تلك المزايا إلا أنه يعاب على أسلوب المحاكاة المتوازية ما يلي[1] :

1- يعتبر هذا الأسلوب في الحقيقة ترجمة لمدخل المراجعة حول الحاسب وذلك لأنه يركز على مقارنة المدخلات بالمخرجات ويتجاهل الخصائص الأساسية لنظام التشغيل فيفترض أنه إذا كانت المخرجات متطابقة فإن النظام يقوم بتشغيل العمليات والبيانات بدقة

2- يستغرق وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً ويكلف كثيراً في إعداد البرامج المستخدمة في المراجعة وفي الرابط التالي ما يمثل أسلوب المراجعة بدون استخدام الحاسب وكذلك من خلال الحاسب.

---

[1] إلياء عليوني ، تطور تكنولوجيا المعلومات وانظمة الرقابة الداخلية – الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك –رسالة ماجستير غير منشورة قسم المحاسبة ، 2006م، ص 126.

**أسلوب المراجعة بمساعدة الحاسب Auditing with The Computer**

يقصد بالمراجعة باستخدام أو بمساعدة الحاسب أن الحاسب وبرامجه تستخدم كأداة من أدوات المراجعة من خلال استخدام بعض البرامج الخاصة وينظر المراجع في ظل هذا الأسلوب أن الحاسب وبرامجه مساعدين له عند أداء الإختبارات مدى الإلتزام بالضوابط والإجراءات الرقابية وكذلك الاختبارات الأساسية كاختبارات العمليات والاختبارات التحليلية ، ويؤدي إلمام بوظائف وقدرات الحاسب إلى جانب إلمامه بخصائص أدلة الإثبات في المراجعة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- استخدام قدرات الحاسب في التحقق من صحة الإجراءات الحسابية التي نقذها العميل مثل حساب قيمة مصروف الإهلاك أو المبيعات وجمع قيمة عناصر الفواتير أو إجماليات قوائم المخزون أو حسابات المدينين أو الممتلكات والمعدات ونظراً لسرعة ودقة نظم الحاسب في أداء تلك العمليات الحسابية يمكن التحقق من صحة هذه العمليات بشكل قاطع تقل كثيراً عن تكلفة أداء تلك العمليات يدوياً .

2- استخدام قدرات الحاسب في تنفيذ العمليات المنطقية لتبويب بيانات الملفات المختلفة واختبار عينات بعض العناصر مباشرة من السجلات الإلكترونية للتحقق من صحتها مثل اختبار عينات من حسابات العملاء لإرسال المصادقات أو اختبار بعض عناصر المخزون 3- استخدام قدرات الحاسب في القراءة والطباعة لإعداد مصادقات أرصدة حسابات العملاء أو قوائم المخزون أو أي مراسلات أخرى تتعلق بجمع أدلة الإثبات .

4- استخدام قدرات الحاسب في تنفيذ العمليات المنطقية لعمل التحليلات الرياضية مباشرة من واقع السجلات الإلكترونية فيمكن على سبيل المثال إعداد برامج لحساب ومقارنة النسب المالية لعناصر قائمتي الدخل والمركز المالي عن فترة محاسبية معينة ، كم يمكن فحص المستندات الأصلية مثل الفواتير للتأكد من شمولها وتناسق العلاقة بينها ومعقوليتها .

5- استخدام قدرات الحاسب في فحص السجلات المحاسبية بهدف اكتشاف العناصر غير العادية مثل الأرصدة الدائنة في حسابات العملاء أو عناصر المخزون بطيئة الحركة وطباعة كشف بها لدراستها وتحليلها وتحديد اسباب حدوثها تمهيداً لمعالجتها .

**التصوير البياني**

**للتشغيل الالكتروني للنظام المحاسبي**

شكل رقم **(3/2/3)**

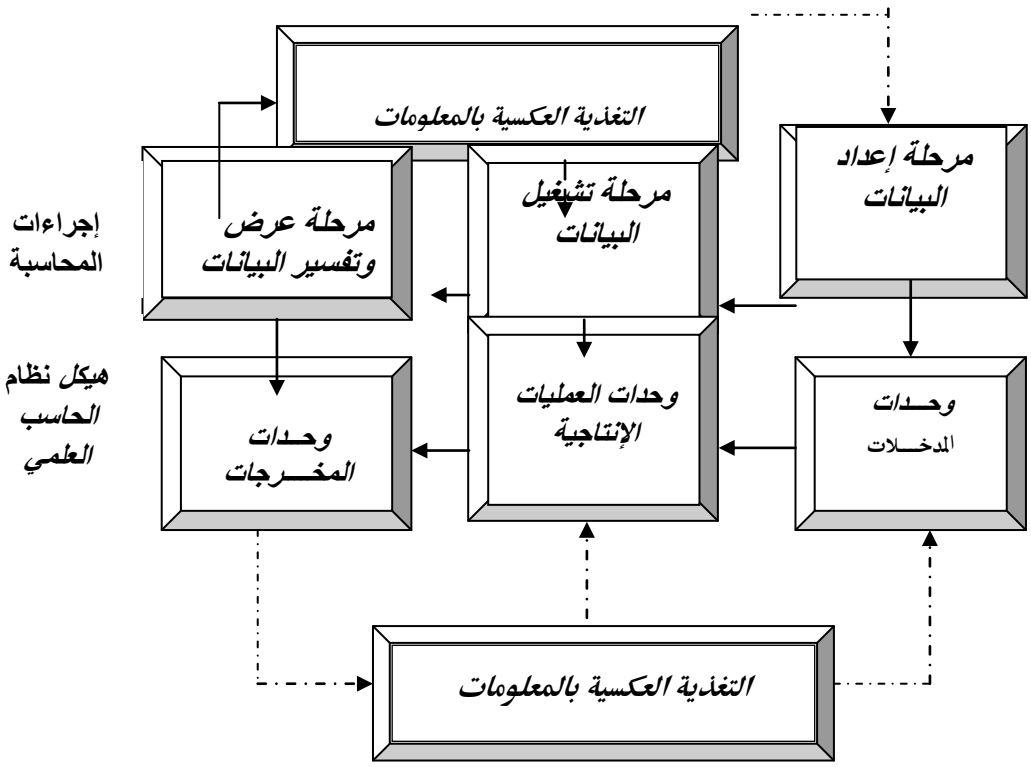


**المصدر: -إلياء عليوني ، تطور تكنولوجيا المعلومات وانظمة الرقابة الاخلية – الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – قسم المحاسبة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م، ص 126**

يوضح الشكل إجراءات المحاسبة بمساعدة الحاسب الآلي من مرحلة الإعداد للبيانات ثم معالجتها وعرض وتفسير البيانات المخرجة والإستفادة من التغذية العكسية للبيانات.

**دور المحاسب في ظل التشغيل الالكتروني للنظام المحاسبي.**

يتمثل هذا الدور في الآتي :.

1 - تجميع البيانات .

2 - إدخال البيانات .

3 - المشاركة في وضع برنامج الكمبيوتر .

4 - تفسير النتائج الخارجة .

5 - أو إعادة عرض مخرجات المحاسبة بطريقة تناسب الإدارة .

**دور الكمبيوتر في تشغيل النظام المحاسبي** : يتمثل هذا الدور في الآتي :.

1 – استقبال البيانات العلمي

2 – تبويب / تصنيف تحميل البيانات حسب التعليمات الواردة بالبرنامج .

3 – تخزين البيانات وتشغيل البيانات .

**أثر استخدام الحاسبات الإلكترونية علي مفاهيم وأساليب المحاسبة.**

لقد فتح استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة أفاقاً جديدة ، وظهور مفاهيم جديدة من أهمها ما يلي[1] :-

– مفهوم النماذج .

– مفهوم التجارب .

– مفهوم البيانات والمعلومات متعددة الأغراض .

– مفهوم التشغيل الفوري للبيانات .

– مفهوم الشمولية عند دراسة المشكلة .

– مفهوم التكامل والتنسيق .

– مفهوم تحليل النظم ودراسة سلوكها .

كما كان لاستخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة دوراً هاماً في تطوير أساليبها حيث استخدمت أساليب حديثة نذكر منها ما يلي :-

1 – أسلوب التشغيل الالكتروني في مجال تحليل وحفظ واسترجاع البيانات والمعلومات لأن الأساليب اليدوية لم تصبح مناسبة في حالة حجم الأعمال الكبيرة .

2 – الأساليب الرياضية والإحصائية والهندسية في مجال تحليل البيانات وهذا لم يكن ممكنا بدون استخدام الحاسب الالكتروني .

3 – أساليب نظرية النظم في مجال تصميم النظم المحاسبية ودراسة سلوكها خلال الزمن وتصميم السياسات المالية والإدارية .

4 – كما اتسع نطاق المحاسبة وتطورات أغراضها لتشمل تقديم البيانات ومعلومات احتمالية عن المشكلة تحت ظروف مختلفة وتحت سياسات بديلة بدرجة الدقة المطلوبة وفي الوقت المناسب ، وذلك باستخدام أساليب المحاكاة والاحتمالات .

---

[1] إلياء عليوني ، مرجع سابق، ص 147.

**مجالات استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة .**

لقد أمكن استخدام إمكانيات الحاسبات الإلكترونية في العديد من مجالات المحاسبة من أهمها ما يلي : –

**أولاً : تنفيذ بعض إجراءات المحاسبة مثل : .**

– إثبات الأحداث والصفقات المالية في دفاتر اليومية .

– الترحيل إلي الحسابات في دفاتر الأستاذ واستخراج موازين المراجعة .

– إعداد القوائم المالية والتقارير الدورية مثل : قائمة المركز المالي، وقائمة الداخل ، وقائمة التدفقات النقدية .

**ثانياً : الإثبات في بعض السجلات الإحصائية مثل :**

– سجل الأصول الثابتة .

– سجل العاملين والموظفين .

– كشوف الأجور والمرتبات .

– سجل الموردين والمصدرين .

– سجلات المخازن .

**ثالثاً : تخزين وتحليل البيانات لتساعد في اتخاذ القرارات مثل :**

– التسعير تحت عدة ظروف مختلفة وأثر ذلك علي ربحية الشركة .

– إدارة المخازن وتحديد نقطة وكمية الشراء .

– تحليل تكلفة العمالة علي الأقسام وعلي العمليات الأخري .

– تحليل انحرافات التكاليف .

– تحليل نقطة التعادل في حالة أن الشركة تنتج وتوزع عدة منتجات .

– تحميل التكاليف غير المباشرة .

– تحديد أقساط الاستهلاك .

– تحليل القوائم المالية .

– إدارة التدفقات النقدية باستخدام بحوث العمليات .

رابعاً : تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية والتعامل مع شبكات المعلومات المحلية والعالمية ولنا عودة لمناقشتها تفصيلاً .

**أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي المراجعة بصفة عامة .**

ترتبط المراجعة بالمحاسبة ارتباطا وثيقا، فأي تغيير في إحداهما سوف يؤثر علي الآخر، ومن ثم لقد أثر التشغيل الالكتروني للنظام المحاسبي علي أغراض ومنهجية ومعايير وأساليب وإجراءات المراجعة بشكل ملحوظ، ولقد تنأول علماء المحاسبة والمراجعة والمنظمات المهنية المعنية بذلك، وصدرت العديد من القرارات والتوصيات والمعايير التي تعين المراجعين في هذا الصدد .

وسوف نتنأول في هذا البند، أهم معالم هذا التأثير كمقدمة لبيان الإجراءات العملية للمراجعة الداخلية والخارجية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات .

**أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي أهداف المراجعة .**

لا تختلف أهداف المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات عنها في ظل التشغيل اليدوي ، والتي تتمثل في الآتي :.

1 – الاطمئنان علي سلامة ودقة البيانات الداخلة والمعلومات الخارجة .

2 – سلامة النظم المحاسبية والمالية وكفاءتها في تشغيل البيانات .

3 – المحافظة علي الموجودات بطريقة سليمة والاطمئنان من كفاءة تشغيلها .

4 – مدي فعلية نظم الضبط الداخلي .

5 – مدي سلامة وفاعلية الخطط وبيان مدي الإلتزامات بالسياسات والبرامج لتحقيق أهداف المنشأة .

6 – تقويم الأداء وتقديم التوصيات والإرشادات للتطوير إلي الأحسن .

ولكن يمكن التأكيد علي أن التشغيل الالكتروني للبيانات ساعد المراجع علي تحقيق الأهداف السابقة بطريقة أفضل ، وهذا يحقق المزايا الآتية :.

[ أ ] – يُمكِّن سرعة الإثبات من إخراج المعلومات المالية وغير المالية ، وهذا يظهر الأخطاء بسرعة ويمكن من فورية التصويب بالمقارنة بالتشغيل اليدوي .

[ ب ] – يساعد التشغيل الالكتروني للبيانات المراجع من استخدام أساليب التحليل بالمقارنات والنسب ويستخرج مؤشرات ومعالم تساعد في المراقبة وتقويم الأداء بسرعة .

[ جـ ] – يساعد التشغيل الالكتروني للبيانات المراجع والمراقب من تطبيق نظام شبكة المعلومات الداخلة [ Inter – Net ] وشبكة المعلومات الخارجية [ Intar – net ] في الرقابة علي فروع المنشأة الداخلية والخارجية .

[ د ] – يمكن المراجع من استخدام أساليب بحوث العمليات المتطورة في التحليل والتقويم وفي عرض التقارير من أهمها ما يلي : .

– التحليل الإحصائي [ Statistical Analysis ] .

– وسائل الضبط والتحكم الذاتي [ Cybernetics ] .

– أسلوب المعأينة الإحصائية [ Statistical Sampling ] .

– أسلوب تحليل النظم [ System Analysis ] .

[ هـ ] – يساعد التشغيل الالكتروني من سرعة استرجاع البيانات والمعلومات المخزنة داخل ذاكرة الكمبيوتر أو علي الديسكات ونحوها وهذا يمكنه من إعادة النظر في بعض الملاحظات.

[ و ] \ استخدام المراجع إمكانيات الكمبيوتر في تنفيذ عمليات المراجعة من خلال وضع برامج مراجعة يطلق عليها [ برامج الحاسب الالكتروني للمراجعة ] وقد تكون برامج جاهزة أو معدة لغرض محدد بعينه، أو برامج عامة .

**أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي منهجية المراجعة .**

يبرز أثر التشغيل الالكتروني للبيانات من منهجية المراجعة والرقابة في النواحي الآتية :.

[ 1 ] – تغيير في معرفة [ التأهيل العلمى والعملي ] المراجع حيث يجب أن يكون علي دراية وخبرة مقبولة بالآتي :.

– أساسيات الحاسبات الإلكترونية .

– أساسيات وسائل إدخال البيانات إلي الكمبيوتر .

– أساسيات برامج الكمبيوتر المتداولة ولغاتها .

– أساسيات تفسير المعلومات الخارجة .

[ 2 ] – التخطيط الدقيق الشامل لعمليات المراجعة والرقابة باستخدام إمكانيات الكمبيوتر ومتابعة التنفيذ اولاً باول .

[ 3 ] – تغير واضح وملموس في وضع برامج وإجراءات المراجعة والرقابة حيث يتم التركيز علي ما يلي :-

– المراجعة السابقة علي المدخلات الواردة بالمستندات وما في حكمها .

– المراجعة علي المدخلات من البيانات للاطمئنان من سلامتها .

– المراجعة علي برامج الكمبيوتر التي تتضمن آلية تشغيل البيانات .

– الاطمئنان من سلامة أجهزة الكمبيوتر المستخدمة .

– المراجعة علي المعلومات الخارجة .

[ 4 ] – تغير في أدلة الإثبات التي تعاون في التحقق من صحة البيانات، بالإضافة إلي الأدلة التقليدية ، ويمكن استخدام أدلة مستحدثة مثل :.

– أدلة الضبط والتحكم الذاتي .

– أدلة المطابقة الذاتية .

– أدلة البيانات والمعلومات الشاذة غير العادية .

– أدلة التحليل المتعدد الجوانب والنواحي والمفاهيم .

– أدلة الحدود .

[ 5 ] – تغير في دورية تقارير المراجعة والرقابة ، حيث يؤدي استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات إلي تقصير فترة إعداد وتقدير تلك التقارير واستخدام وسائل العرض والإفصاح الحديثة في ذلك .

**أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي معايير المراجعة .**

لقد ترتب علي التشغيل الالكتروني للبيانات الحاجة إلي معايير مراجعة تتلاءم مع ذلك ، بجانب المعايير العامة التي ترشد المراجع في تنفيذ عمليات المراجعة بدرجة عالية من الكفاءة والدقة والعناية .

ولقد اقترح أحد المراجعين إطاراً عاماً لمعايير المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات علي النحو التالي[1]: –

المجموعة الأولي : المعايير العامة وتتضمن ما يلي :-

---

[1] د . إبراهيم الصعيدي ، " الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الإلكترونية المتكاملة للمعلومات " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني 1986م ص ص من 106 – 137 .

المعيار الأول : التأهيل العلمي والتدريب والخبرة .

المعيار الثاني : الاستقلال المهني والفني للمراجع .

المعيار الثالث : بذل العناية المهنية المتخصصة المناسبة .

المجموعة الثانية : معايير الفحص الفني والعمل الميداني ، وتتضمن ما يلي :

المعيار الرابع : فحص مركز الحاسب الالكتروني .

المعيار الخامس : التأكد من صحة وسلامة اختبارات المراجعة .

المعيار السادس : تقييم مدي إمكانية الاعتماد علي النظم الإلكترونية القائمة .

المجموعة الثالثة : معايير مراجعة عناصر النظام ، وتتضمن ما يلي :.

المعيار السابع : أبعاد مراجعة عناصر المدخلات .

المعيار الثامن : أبعاد مراجعة برامج الكمبيوتر .

المعيار التاسع : أبعاد مراجعة طرق وإجراءات تشغيل البيانات .

المعيار العاشر : ضوابط إعداد تقارير عن المخرجات .

المجموعة الرابعة : معايير الأمن والسلامة ورفع الكفاءة والفاعلية ، وتتضمن ما يلي :.

المعيار الحادي عشر : تقييم إجراءات سلامة وأمن الأنظمة الإلكترونية للمعلومات

المعيار الثاني عشر : تقييم كفاءة النظام المتكامل للمعلومات الإلكترونية .

المعيار الثالث عشر : تقييم فعالية النظام المتكامل للمعلومات الإلكترونية .

ولقد صدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبة ثلاثة معايير تتعلق بالمراجعة في ظل التشغيل الالكتروني لبيانات هي : .

1 ] – المعيار رقم [ 15 ] . المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات .

2 ] – المعيار رقم [ 16 ] . أساليب المراجعة الإلكترونية .

3 ] – المعيار رقم [ 20] . آثار التشغيل الالكتروني للبيانات علي دراسة وتقييم النظم المحاسبية والرقابة الداخلية المتعلقة بها .

**أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي أساليب المراجعة**

يسعى المراجع في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات إلي الحصول إلي مزيد من أدلة الإثبات الكافية للاطمئنان من صحة البيانات الداخلة وسلامة التشغيل ، ومن دقة وأمانة

وموضوعية المعلومات الخارجة، ولتحقيق هذه الغأية يستخدم مجموعة من الأساليب والتي يُسَهِّل الكمبيوتر من استخدامها من أهمها ما يلي [1] :-

1 ] التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية العادية والمتطورة والتي يتعذر استخدامها في ظل التشغيل اليدوي.

2 ] استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في اختيار العينات وتقويمها .

3 ] أسلوب الضبط والتحكيم الذاتي للتأكد من صحة البيانات والمعالجات المحاسبية وموضوعية المعلومات الخارجة ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بمنهج وأساليب نظرية النظم .

4 ] تصميم برامج الكمبيوتر لابراز الأرقام الشاذة في البيانات والمعلومات لإعطائها مزيداً من الاهتمام والتركيز وجمع مزيد من الأيضاحات حولها .

5 ] أسلوب العرض والإفصاح البياني في إعداد القوائم والتقارير المختلفة .

6 ] أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات دورة في التصويب والتطوير والتحسين إلي الأفضل يترتب علي التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية علي المراجعة الداخلية الحاجة إلي معرفة مدي إمكانية الإعتماد علي النظم الإلكترونية بالمنشأة موضع المراجعة وتقييم كفاءة النظام تساعد علي إعداد تقارير المراجعة .

---

[1] د . سمير أبو غأية ، " الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الإلكترونية للمعلومات "، مركز توزيع الكتب ، جامعة الأزهر ، القاهرة ،1991.

## المبحث الثاني

## أثر إستخدام الحاسبات الإلكترونية على المحاسبة والمراجعة الداخلية في ظل شبكات الاتصالات العالمية [ الإنترنت ]

أن من أهم مقاصد المراجعة الداخلية تدقيق وفحص البيانات والمعلومات ، بهدف الاطمئنان من سلامتها وجودتها لتكون أساساً لإصدار تقارير مراجعة تعبر عن الواقع الفعلي ، وهذا بدوره يساعد في اتخاذ القرارات المختلفة الرشيدة .

ولقد أثر التشغيل الالكتروني للبيانات، علي منهجية وأساليب وإجراءات المراجعة الداخلية وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في هذا المبحث .

**أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي منهجية المراجعة الداخلية .**

مما لاشك فيه أن التطورات السريعة في تكنولوجيا الكمبيوتر وصناعة المعلومات فرضت علي المراجع الداخلي تحديات، من بينها ضرورة تعديل طريقة تفكيره ونظرته إلي المتغيرات المحيطة به، ليس نظرة المعارضة، ولكن نظرة الواقع وضرورة الاستفادة من تلك المتغيرات لتطوير أدائه إلي الأجود والأحسن .

وهذا الأمر أحدث تغييراً جوهريا في منهجية المراجع الداخلي علي النحو التالي :

أولاً : التغيير في ثقافة ومعرفة المراجع [ التأهيل العلمي ] ، حيث يجب الإلمام التام بأساسيات التشغيل الالكتروني للبيانات، وتكنولوجيا صناعة المعلومات والدراسة الكاملة بلغات وبرامج ووسائل الكمبيوتر المتطورة .

ثانياً : إعادة النظر في خطة وبرنامج المراجعة ، ولا سيما أن جزءاً كبيرا من عناصر النظام المحاسبي موجود داخل جهاز الكمبيوتر مثل الدفاتر والمستندات والقوائم والتقارير .

ثالثاً : إعادة النظر في طبيعة أدلة الإثبات، والاستفادة من الكمبيوتر وأساليب بحوث العمليات في الحصول علي مزيد منها بجانب أو بديلاً عن الأدلة التقليدية .

رابعاً : إعادة النظر في آلية نظم الضبط الداخلي، والاستفادة من مدخل المراقبة والتحكم الذاتي [ Cybernetics ] المعروفة في علم النظم [ Systems Science ] في تقوية نظم الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات .

خامساً : إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير المراجعة بما يتواءم مع التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا، وتطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء، وإبراز المسائل الجوهرية وتجنب الحشو غير النافع .

سادساً : الاستفادة من تزاوج أساليب المعرفة المختلفة ، والذي أصبح سمة من سمات العصر، وهذا ما يطلق عليه أسم [ Inler Disciplinary Approach ] .

**نطاق وكيفية المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات**[1]

يركز المراجع اهتمامه في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات، وتحليل المعلومات علي النواحي الآتية :.

**أولاً : المراجعة السابقة علي المدخلات .**

ويتمثل ذلك في مراجعة الدورات المستندية، ومراقبة أو متابعة انسياب البيانات من خلال المستندات، واستيفائها لكافة الشروط الشكلية والموضوعية المتعارف عليها، وطبقا للنظم واللوائح الداخلية ودليل الإجراءات، وما في حكم ذلك، ومن الوسائل التي تستخدم في هذا المجال:

. حصر وتبويب المستندات التي تؤخذ منها البيانات ومراجعتها .

. المقارنة بين الاجماليات والتفاصيل .

. استخدام أسلوب الأرقام المسلسلة في إدخال البيانات وإعداد سجل خاص بها.

. توثيق البيانات الداخلة من جهة، أو شخص مسئول .

**ثانياً : المراجعة علي البيانات الداخلة إلي الكمبيوتر .**

ويركز المراجع علي الآتي :.

. التأكد من صحة البيانات المقدمة إلي قسم إعداد البيانات بقسم الحاسبات الإلكترونية من خلال مراجعتها علي المستندات ، فمثلاً إذا كانت الأجور سوف يتم حسابها بمعرفة الكمبيوتر ففي هذه الحالة يجب أن تطابق البيانات الواردة في كشوف الأجور علي سجل الأجور .

– التأكد من صحة المعلومات والتعليمات المطلوب اتباعها عند القيام بتشغيل البيانات وهذا يتطلب منه دراسة برامج الكمبيوتر والاطمئنان إلي سلامتها.

– التأكد من أن التعديلات والإضافات في البيانات الداخلة قد أضيفت إلي البرنامج المخزن في الكمبيوتر بعد موافقة الجهات المخولة بذلك .

---

[1] د . سمير أبو غأية ، " مرجع سابق.

ثالثاً: المراجعة علي برامج الكمبيوتر المستخدمة في تشغيل البيانات وتحليل وعرض المعلومات.

عندما تدخل البيانات إلي الكمبيوتر فإنه يصعب التعديل فيها إلا بناءً علي برنامج جديد ، ولا يكون هناك فرصة سانحة للتلاعب أو الغش أو حدوث أخطاء ، ولقطع الشك باليقين ، كما كما يمكن للمراجع الداخلي التأكد من أن البيانات والمعلومات المخزنة داخل الكمبيوتر مطابقة للأصل وفي هذه الحالة يركز المراجع علي ما يلي :.

- صحة تصميم البرنامج .
- سلامة أداء الحاسب الالكتروني .
- سلامة الأوامر والتعليمات [ أوامر التشغيل ] من المنظور المحاسبي .
- وجود وسائل التحكم الذاتي داخل البرنامج .
- صحة التعديلات المداخلة علي برامج الكمبيوتر .

ويمكن للمراجع في الصدد اختبار برامج الكمبيوتر التي تستخدمها المنشأة عن طريق إدخال بيانات تجريبية إلي الكمبيوتر وتشغليها مرة أخرى باستخدام الأساليب اليدوية ، ويقارن بين مخرجات الحالتين .

رابعاً : المراجعة علي المخرجات من المعلومات وسبل عرضها وتفسيرها .

يتركز دور المراجع في هذه المرحلة علي ما يلي : .

1] مطابقة المعلومات الواجب أن تكون من ناحية التصميم والواقعية علي المخرجات الفعلية.

2] التأكد من أن تفسير المحاسب أو غيره مستندا إلي أرقام صحيحة واردة في مخرجات الكمبيوتر لتلافي التلاعب في تفسير تلك المعلومات .

3] حيث أن معظم المديرين ليسوا خبراء في مجال الكمبيوتر يجب التأكد من التقارير المرفوعة إليهم تطابق من الناحية الموضوعية المعلومات الواردة من مخرجات الكمبيوتر ومن أن اقتراحاتهم قد روعيت عند تشغيل البيانات دورة أخري .

**إجراءات المراجعة الداخلية في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات:**

تتمثل إجراءات المراجعة في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات في الآتي [1]:

1 ] المراجعة حول الحاسب الالكتروني: حيث يتم التأكد من صحة البيانات الداخلة بمراجعتها علي المستندات، وكذلك مراجعة المعلومات الخارجة للتأكد من السلامة والموضوعية .

2 ] المراجعة داخل الحاسب الالكتروني : حيث يتم التأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد ، ويتم ذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي وبين التشغيل الالكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة .

3 ] المراجعة باستخدام الحاسب الالكتروني: حيث يستطيع المراجع استخدام إمكانيات الحاسب الالكتروني في تنفيذ بعض عمليات المراجعة ومنها علي سبيل المثال ما يلي :

. التحقق من صحة العمليات الحسابية .

. المطابقة بين الموازين الفرعية والميزان العام .

. استخراج الأرصدة الشاذة .

. تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيداً من الفحص .

. تحليل بعض الأرصدة مثل المتحركة والبطيئة والساكنة .

. استخدام إمكانيات الحاسب الالكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية علي فترات قصيرة .

. الاستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات .

لقد ترتب علي استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة تغييراً في معظم عناصر النظام المحاسبي علي النحو التالي :.

1] المستندات والدورة المستندية : أخذت المستندات شكل بطاقات ذات أحجام وأشكال معينة حتى يسهل إدخال ما بها من بيانات إلي الكمبيوتر كما حدث تغيراً في مسار الدورات المستندية حيث يتم استخدام المستندات في التسجيل في دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ في أن واحد أو في دفاتر الأستاذ قبل دفاتر اليومية وهذا يعني اختصار في الدورة المستندية.

---

[1] د . إبراهيم الصعيدي ، " مرجع سابق، ص 106-137 .

2] الدفاتر والسجلات : من ناحية تصميم الدفاتر والسجلات لقد تم الاستغناء عن معظم الدفاتر والسجلات وأصبحت داخل الكمبيوتر في شكل ملفات ، كما تغيرت وسائل حفظ البيانات والمعلومات فقد تطلب الأمر استخدام الحاسبات الإلكترونية أن تكون صفحات هذه الدفاتر والسجلات في شكل ملفات داخل الكمبيوتر بحيث تحتوي علي أعمدة أو خانات متتالية لإثبات القيم المدينة والدائنة والرصيد بدلاً من أن تأخذ شكل حرف [ T ] كما هو الوضع في النظام اليدوي .

3] القوائم والتقارير : بخصوص القوائم المالية والتقارير نجد أن معظم المستويات الإدارية تعتبر مخرجات الحاسبات الإلكترونية بمثابة قوائم وتقارير يمكن الاستعانة بها في اتخاذ القرارات الإدارية كما تعترف بها بعض الجهات الخارجية مثل البنوك كأساس للمحاسبة والمناقشة ، ومن ناحية أخري فقد أثر استخدام تلك الوسائل علي دورية التقارير إذ أصبحت تعد علي فترات متقاربة وهذا ساعد الإدارة في حل المشاكل الإدارية بسرعة وفي الوقت المناسب .

4 ] دليل الحسابات : تأثر دليل الحسابات باستخدام الوسائل الإليكترونية إذ يحتوي علي كود لكافة الحسابات حيث تستخدم طريقة الرموز بدلاً من الأسماء الإنشائية الوصفية .

**أثر استخدام الحاسبات الإلكترونية علي الإجراءات المحاسبية .**

لقد ترتب علي استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال التنظيم المحاسبي تأثيراً كبيراً علي طبيعية العمليات المحاسبية ، من هذه الآثار ما يلي[1]:-

**أولاً : يقتصر دور المحاسب علي ما يلي :.**

أ – تجميع المستندات التي تتضمن البيانات .

ب – إعداد البيانات بطريقة ملائمة للإدخال في الكمبيوتر .

جـ – الاستعانة بخبرة مشغلي البيانات في كتابة برامج الكمبيوتر .

د – تفسير المعلومات الخارجة من الكمبيوتر ليسهل في ضوئها اتخاذ القرارات المختلفة

[1] د . إبراهيم الصعيدي ، " المرجع السابق، ص 1 .

ثانياً : يقتصر دور الكمبيوتر وملحقاته علي ما يلي : .

أ – تسجيل البيانات من وسائل إدخالها إلي الكمبيوتر في ملفات معينة لحين تشغيلها طبقاً للبرنامج .

ب – تبويب وتصنيف وتحليل البيانات حسب التعليمات والأوامر الواردة في البرنامج ، ويقوم بهذه العملية الكمبيوتر ذاته بواسطة وحداته المختلفة .

ثالثاً : مركزية حفظ المستندات بعد الإدخال بدلاً من أنها كانت مبعثرة في كل قسم من أقسام المنشأة .

رابعاً : يتم التسجيل في دفاتر اليومية والترحيل إلي الحسابات بدفتر الأستاذ بعملية واحدة ، وهذا يوفر الوقت ويقلل من فرصة الخطأ فضلاً عن أنه يؤدي إلي اختصار بعض المراحل في دورة العمليات المحاسبية .

خامساً : اتساع نطاق تحليل البيانات، فبعد أن كان التحليل يتم علي نطاق ضيق وباستخدام الأساليب التقليدية ، يمكن بعد استخدام الحاسبات الإلكترونية، أن يتم التحليل علي نطاق واسع وبطريقة علمية وباستخدام أساليب بحوث العمليات .

سادساً : حيث تغيير ملحوظ في أسلوب عرض النتائج والمعلومات حيث أصبحت مخرجات الكمبيوتر تستخدم كتقارير وخصوصاً بعد تطوير وحدة المخرجات وتزويدها بوحدات لإعداد الرسوم البيانية والتحبير .

**المراجعة في ظل شبكات الاتصالات العالمية [ الإنترنت ]**

**Auditing in the Age of INTERNET**

من أهم سمات العصر انتشار شبكات الاتصالات باستخدام تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا صناعة المعلومات ، ولقد مرت تلك الشبكات بتطورات مختلفة ، بدأت بشبكات الاتصال الداخلية [ Intra – Network ] ثم المحلية [ Local – Network ] ثم العالمية [International Network ] ويطلق الأخيرة اسم إنترنت [ Internet ] .

ولقد أحدثت تلك الشبكات تأثيراً ملحوظاً علي منهجية وأساليب المراجع ، ولا سيما فيما يتعلق بمراجعة الشركات ذات الفروع أو الشركات العالمية المتعددة الجنسيات ، أو مراجعة العمليات والصفقات والخدمات التي تتم بواسطة الإنترنت .

**طبيعة تكنولوجيا نظم المعلومات .**

**Nature of Information Systems Technology**

يقصد بنظام المعلومات: أنه إطار عام متكامل يتضمن مجموعة من الملفات الفرعية التي تحتوي علي معلومات معينة ومترابطة، تتفاعل سويا وفقاً لمجموعة من الأسس، وطبقاً لسلسة من الإجراءات لتساعد في تزويد الإدارة وغيرها بالمعلومات لتساعد في اتخاذ القرارات المختلفة.

ولقد مرت نظم المعلومات بتطورات مختلفة من حيث طريقة التشغيل من اليدوي إلي الآلي إلي الالكتروني باستخدام الكمبيوتر إلي التكنولوجي باستخدام الأقمار الصناعية، ولقد ساعد علي هذا التطور السريع التطور في تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية .

كما اتسع نطاق تكنولوجيا نظم المعلومات باستخدام الحاسبات لتستخدم في كافة المجالات والأنشطة ، كما تساعد من استخدام مفاهيم وأساليب بحوث العمليات والإدارة العلمية[1]مثل :

- الذكاء الصناعي [ Artificial Intelligence ] .
- نظم الخبرة [ Expert Systems ] .

- نظم إدارة الجودة الشاملة [ Total Quality Management Systems]
- نظم التحكم الذاتي [ Computes Numerically Controlled Systems ]
- نظم قواعد البيانات المتكاملة [ Integrated Data Base Systems ] .
- نظم تحليل التغذية العكسية بالمعلومات [ Feedback Information Systems].

ومن أهم أهداف نظم المعلومات ما يلي : .

- تخزين البيانات بطريقة متقدمة يسهل معها التشغيل والاسترجاع ويستخدم في هذا الشان نظام قواعد البيانات [Data Base ] .
- التفاعل والتكامل والترابط بين البيانات وتشغيلها بحيث يمكن تطبيق منهج الشمولية [ النظرات الشاملة ] [ Overall Approach ] وهذا يساعد في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات .
- تقديم خدمة المعلومات الجاهزة للغير من خلال الشبكات الإلكترونية المحلية والدولية.

---

(1) د . إبراهيم الصعيدي ، مرجع سابق، ص 1-6-137 .

**طبيعة شبكات الاتصال وأنواعها [ Nature of Network and Kings ]**

لقد تطورت شبكات الاتصالات منذ وجد الإنسان علي ظهر الأرض بسبب التغيرات المختلفة المحيطة به، من شبكات بسيطة محدود النطاق والاتساع إلي شبكات غير محدودة شمل نطاقها العالم بأسره، ولقد ساعد علي ذلك كما سبق الأيضاح تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية، وتكنولوجيا صناعة المعلومات، وأصبح من خلال تلك الشبكات أن يتصل أي فرد في أي مكان في بالعالم بآخر للحصول علي معلومات عبر الحدود والدولية، وأصبح العالم كله كأنه جزيرة واحدة .

ويقصد بالشبكه [ Net ] هي وصل جهازين أو أكثر من أجل تبادل المعلومات، فعلي سبيل المثال جهاز كمبيوتر مخزن فيه معلومات بجهاز آخر أو أكثر به معلومات ، وقد يكون الجهازين داخل نطاق محلي أو أحدهما محلي والآخر عالمي ، والهدف من عملية التوصيل هو إمكانية إدخال أو اخرج معلومات من كل منهما ، ومن وسائل التوصيل المتعارف عليها الهاتف أو ألياف ضوئية ذات سرعة عالية .

ويمكن تقسيم شبكات الاتصالات من حيث حدودها إلي :

[ 1 ] شبكات اتصال محدودة [ Intra – Network ] داخل نطاق الوحدة الاقتصادية أو الخدمية ونحوها حيث يستطيع أي فرد داخل تلك الوحدة أن يتصل بآخر أو يحصل علي معلومات أو يرسل معلومات ، ومثال ذلك شبكات الاتصال داخل الشركات والمصالح الحكومية ، والجمعيات والمستشفيات والنوادي والفنادق .

[ 2 ] شبكات اتصال محلية [ Local Area Network ] داخل حدود دوله معينة مثل شبكات اتصالات للحجز بالقطارات ، شبكات الاتصال بين الشركات وفروعها داخل حدود الدولة ، شبكات الاتصال بين الشركة وفرعها المنتشرة في أنحاء الدولة .

[ 3 ] شبكات اتصال دولية [ Internet Work ] حيث يمكن لأي فرد في أي مكان من الاتصال بآخر عبر الحدود الدولية للاستفسار أو للحصول علي معلومات أو إبرام صفقات تجارية وغيرها.

**فكرة شبكات الاتصالات العالمية .[ Internet – Work ]**

لقد أحدثت تكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا صناعة المعلومات الحديثة ثورة في مجال الاتصالات، فبعد أن كان كل جهاز كمبيوتر يمثل نظام معلومات مستقل منفصل عن الأجهزة

الأخري، فقد أمكن ربط هذه الأجهزة مع لعضها البعض من خلال اتصال بأجهزة كبري خادمة [ Server ] وبذلك يمكن لكل الكيانات والأفراد المشتركين في هذا الجهاز الكبير الخادم الحصول علي كافة المعلومات الواردة بالأجهزة الصغري داخل الدولة ، ثم إعادة ربط الجهاز المركزي الخادم بالجهاز العالمي، وبذلك تتصل جميع الأجهزة ببعضها البعض من خلال الشبكة العالمية مع وجود جدر لحماية بعض المعلومات الخاصة .

وتأسيساً علي ما سبق، تكون مستويات الاتصال من خلال شبكات الإنترنت علي النحو التالي :.

- المستوي الأول : المستوي المحلي [ Local Network ] .

حيث يشترك الأفراد والجهاز والشركات ونحوهم من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصية في الإنترنت من خلال الشبكة المركزية الخادمة داخل الدولة يطلق عليها اسم خادم الشبكة العالمية [ Web Server ] .

- المستوي الثاني : المستوي العالمي [ International Network ] .

حيث تشترك كل دولة من خلال أجهزة الكمبيوتر وشبكة الاتصال المركزية الخادمة بها في شبكة الاتصالات العالمية وبذلك يمكن المشتركين بها الاتصال بالشبكة العالمية والحصول منها علي المعلومات .

وفي كل مستوي من المستويات السابقة توجد بعض الأجهزة يطلق عليها جدر الحماية لمنع الوصول إلي المعلومات الحساسة السرية .

**خدمات الإنترنت في مجال الأعمال . [ Business & Internet ]**

تقدم شبكة المعلومات لرجال الأعمال وغيرهم العديد من الخدمات بسرعة فائقة وبتكلفة أقل من أبرز هذه الخدمات ما يلي :.

1 ] خدمة الحصول علي معلومات : حيث يستطيع رجل الأعمال أن يتصل في أي مكان في العالم ويستفسر عن معلومة معينة سواء متعلقة بالإنتاج أو التسويق أو الإدارة أو المال أو غير ذلك ، وهذا بدوره يساعد في اتخاذ القرارات وهو علي بصيرة واضحة عن العالم من حوله ، وهذه الخدمة لم تكن ممكنة بدون الإنترنت .

2 ] خدمات البريد الالكتروني [ E.MAIL ] ، حيث يستطيع رجل الأعمال أن ينشئ ويرسل الرسائل والمذكرات إلي الأفراد أو الشركات أو الجهات المختلفة بسرعة وبتكلفة أقل ، ويمكنه كذلك أن يتلقي الردود علي تلك الرسائل التي تصله بنفس السهولة والسرعة .

كما أمكن تحويل الفاكسات بين المنشآت عن طريق البريد الالكتروني ولقد وفر ذلك من التكاليف والوقت .

3 ] خدمات الاستفسار [ Enquary ] والبحث [ Research ] ، حيث يستطيع رجل الأعمال الاستفسار عن أي معلومة وكذلك البحث عن أشياء أو أخبار تهمة بسرعة .

4 ] التسويق من خلال الإنترنت [ Marketing ] تستطيع كل منشأة أن تنشئ حيزاً علي شبكة الإنترنت وهذا يعتبر بمثابة الكتالوج لها، وتستطيع أن تضيف إليه أي معلومات جديدة أو تغيير في المعلومات القديمة بسهولة ومرونة، وبذلك تستطيع المنشأة أن تدخل السوق العالمي ، وتتلقي الاستفسارات وتبرم الصفقات بسهولة .

5 ] عقد الصفقات التجارية من خلال [ E. Commerce ] من خلال البريد الالكتروني والاستفسار والبحث يتم الاتصال بين رجال الأعمال بعضهم البعض وإبرام الصفقات ، بل وكذلك سدد قيمتها من خلال الشفرات البنكية ، ولقد برزت هذه الخدمة في الأيام الأخيرة بشكل ملحوظ.

6 ] الإعلان عن السلع والخدمات في بعض المواقع التي عليها إقبال من المشتركين ، وهذا يسهل للشركة عقد العديد من الصفقات فعلي سبيل المثال يمكن للشركة التي تعمل في مجال الملابس الرياضية أن تعلن عن منتجاتها في موقع أخبار الرياضة .

7 ] تقديم خدمات ما بعد البيع [ After Sales Serveses ] حيث تقوم الشركة بالإعلان عن عنأوين مراكز الصيانة العالمية لمنتجاتها ، وبذلك يستطيع المشترون الاتصال بتلك المراكز والحصول علي الخدمات بسهولة .

8 ] نشر الأخبار الجديدة [ News ] عن الشركات والمنشآت وغيرها من خلال الموقع المخصصة علي الإنترنت، وهذا يفيد الشركات العالمية التي تريد عن نشر معلومات جديدة يومياً أو أسبوعياً أو عن نفسها وبصفة خاصة الإعلان عن أسعار أسهمها في أسواق المال العالمية، الإعلان عن المعارض الدولية، الإعلان عن المؤتمرات والندوات

9 ] خدمات المحادثات [ Carver Sation ] ، حيث يمكن عقد اجتماعات بين أفراد وهم في أماكنهم من خلال شاشات الكمبيوتر وشبكات الإنترنت، مثل اجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العامة .

10 ] عرض تقارير مجالس الإدارة ومراقب الحسابات للشركات العالمية العابرة للمحيطات علي مواقع معينة في الإنترنت وبذلك يسهل للمساهمين وغيرهم متابعتها .

**أثر الإنترنت علي منهجية المراجعة .**

كما سبق الأيضاح يعتمد الإنترنت علي الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا نظم المعلومات وشبكات الاتصالات بالهاتف وبالأقمار الصناعية، كما يعتمد علي أساليب الرياضة والإحصاء والهندسة ونظرية النظم وهذا بدوره يؤثر علي منهجية المراجعة، كما سبق الأيضاح في المباحث السابقة .

ومن أهم معالم التأثير ما يلي :.

1 – التأثير علي ثقافة المراجع [ التأهيل العلمي والعملي ] ، إذ يجب أن يكون علي درأية ومعرفة بالآتي :.

. أساسيات الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات .

. أساسيات شبكات الاتصالات الداخلية والمحلية والعالمية ،

. إمكانيات وخدمات الإنترنت والإنترانت .

. ضوابط الاشتراك في الإنترنت وجدواه .

. كيفية الاستفادة بخدمات الإنترنت في مجال المحاسبة والمراجعة بصفة عامة.

. كيفية الاستفادة من الإنترنت في الحصول علي المعلومات والمناقشات وإرسال التقارير .

. أساليب الحديثة في الدخول إلي الإنترنت .

2 – التأثير علي طبيعة أدله الإثبات فيما يتعلق بالعمليات المختلفة التي تتم من خلال الإنترنت ومنها علي سبيل المثال :.

– عمليات البريد الالكتروني .

– عمليات الإعلان .

– عمليات التسويق .

– عمليات عقد الصفقات .

- عمليات سداد / تحصيل قيمة الصفقات .
- عمليات نشر أخبار عن المنشأة .
- عمليات تأمين نظام معلومات الإنترنت .

3 – عمليات تجميع بيانات ومعلومات عن الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للمحيطات من خلال خدمات الإنترنت ، لتسهيل من عملية المراجعة ففي الماضي ، كان يتولي مراجعة فروع تلك الشركات مكاتب إقليمية وترسل تقاريرها إلي المراجع الأصلي ، وكان ذلك يستغرق وقتاً طويلاً وتكلفة عالية ، أما في ظل الإنترنت فالأمر سوف يتغيير ويصبح سهلاً ميسراً .

4 – التأثير علي أساليب المراجعة ، حيث يستعين المراجع " كما سبق الأيضاح " ببرامج كمبيوتر متقدمة تساعده في تنفيذ بعض عمليات المراجعة ومنها علي سبيل التذكرة

- المطابقات والحدود .
- التحليل باستخدام الأساليب الكمية .
- التغذية العكسية بالمعلومات .

5 – التأثير علي العرض والإفصاح عن نتائج عمليات المراجعة باستخدام إمكانيات وخدمات الكمبيوتر ونظم المعلومات وشبكات الاتصال ، كما سوف يؤثر علي دورية تقارير المتابعة والرقابة وتقويم الأداء ، وعلي مناقشة تلك التقارير من خلال اجتماعات تظهر علي شاشات الكمبيوتر ويتم توصيلها من خلال الإنترنت .

6 – التأثير علي مسئولية المراجع حيث ألقيت عليه مسئوليات جديدة ومنها تقويم نظم الضبط الداخلي في ظل استخدام الإنترنت ، كما اتسع نطاق مسئولية أمام مستخدمي المعلومات التي حصلوا عليها من خلال الإنترنت .

ومما لاشك فيه فإن ما سبق تعتبر اجتهادات وتحتاج إلي مزيد من الدراسة والبحث .

**كيفية مراجعة العمليات التي تتم من خلال الإنترنت .**

لا تختلف مراجعة العمليات التي تتم من خلال الإنترنت عن ما سبق بيانه في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات، حيث يجب التركيز في عملية المراجعة علي الجوانب الآتية:.

– مراجعة المستندات والمذكرات والوثائق المتعلقة بالبيانات المدخلة إلي الكمبيوتر تمهيداً لإرسالها من خلال البريد الالكتروني أو من خلال شبكة الإنترنت الاطمئنان من سلامتها

من الناحية الشكلية والموضوعية والحسايبة والمحاسبية وأنها لا تختلف النظم واللوائح الداخلية [1].

- مراجعة موافقات الجهات التي لها سلطة الاعتماد علي الأوامر المرسلة بواسطة البريد الالكتروني وشبكة الإنترنت حسب خطوط السلطة والمسئولية داخل المنشأة ، والاطمئنان من سرية المعلومات ذات الطبيعة الحساسة الخاصة من خلال جهاز جدار السلامة .
- مراجعة عملية إدخال البيانات والتعليمات إلي الكمبيوتر من أجل تنفيذ العمليات المتفق عليها.
- مراجعة المعلومات الواردة من المرسل إليهم بخصوص التعليمات والأوامر السابقة للتأكد من أنها تمت حسب الوارد في الاتفاقيات والعقود المعتمدة .
- مراجعة المعالجة المحاسبية للعمليات التي تمت من خلال الإنترنت والتأكد من أنها تمت وفقاً للأسس والسياسات المحاسبية المتعارف عليها .

**مراجعة الصفقات التجارية التي تمت من خلال الإنترنت .**

لقد سبق أن أشرنا أن الإنترنت أصبح من أساليب التسويق المعاصرة ، سواء من خلال القوائم البريدية للتسويق أم من خلال المواقع المخصصة لعرض بعض المنتجات ، أو من خلال نشرات الأخبار الخاصة .

ولقد نفذت الآلاف من عمليات الشراء والبيع والإجارة والتمويل والاستثمار من خلال شبكات الإنترنت، ويجب علي المراجع أن يطمئن من سلامة نظم الضبط الداخلي لهذه العمليات من ناحية صحة وسلامة الإجراءات التنفيذية لها من ناحية أخري .

وعلي سبيل المثال تتم مراجعة الصفقات المباعة [ عمليات البيع ] من خلال الإنترنت علي النحو التالي :.

[ 1 ] مراجعة عروض الصفقات المعلنة من خلال شبكات الإنترنت من حيث الكمية والمواصفات والأسعار وشروط التسليم وشروط الدفع والتأمين والتسليم ... ونحو ذلك .

[ 2 ] مراجعة طلبات الشراء الواردة من خلال الإنترنت علي العروض السابقة أو علي موافقات الجهات المعنية ذات السلطة علي بعض التعديلات في ضوء المساومة والممارسة التي تمت .

---

[1] د . إبراهيم الصعيدي ، " المرجع السابق، ص 137 .

[ 3 ] مراجعة العقود المبرمة والمرسلة من المشتري من خلال البريد الالكتروني والاطمئنان من سلامتها ومطابقتها علي ما اتفق عليه .

[ 4 ] مراجعة أوامر صرف البضاعة من المخازن وأوامر الشحن علي العقود المبرمة وعلي المستندات الأخري المؤيدة لذلك .

[ 5 ] مراجعة تنفيذ شروط السداد والاطمئنان من سلامتها الدفعات المتفق عليها من خلال البنك ، وكذلك ضمانات سداد بقية القيمة .

[ 6 ] مراجعة المعالجة المحاسبية خلال المراحل السابقة والتي تتلخص في الآتي :.

- مرحلة الموافقة علي العرض من خلال شبكة الإنترنت .
- مرحلة إبرام العقود من خلال البريد الالكتروني .
- مرحلة الحصول علي خطابات الضمان والتأمين المقدم إن وجد .
- مرحلة صرف البضاعة من المخازن للشحن .
- مرحلة الشحن حسب المستندات المؤيدة لذلك .
- مرحلة استلام الثمن سواء من خلال البنك أو عن طريق أوراق القبض وهكذا .

وعلي منوال الإجراءات السابقة ، يمكن مراجعة العمليات الأخري التي تتم من خلال الإنترنت مثل :.

- عمليات شراء بضاعة .
- عمليات تقديم خدمات للغير .
- عمليات تلقي خدمات من الغير .
- عمليات الإعلان عن بضاعة أو خدمات .
- عمليات الاشتراك في معارض دولية .
- عمليات المشاركة في مؤتمرات أو ندوات .
- عمليات نشر تقارير مجلي الإدارة ومراقب الحسابات .
- عمليات متابعة أسعار أسهم شركات معينة .
- عمليات طلب الحصول علي تمويل من البنوك العالمية .

والمجال يحتاج إلي مزيد من الدراسة والبحث التطبيقي لوضع دليل إجراءات المراجعة للعمليات السابقة وغيرها في ضوء معايير المراجعة الدولية أو وضع معايير خاصة بذلك .

**دور شبكات الإنترنت في عرض ونشر تقارير المراجعة.**

يمكن الاستفادة من شبكة الإنترنت العالمية في عرض ونشر تقارير المراجعة للشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للمحيطات، والتي عادة تنشر في الجرائد والمجلات وليس هناك من مخاطر من الإطلاع عليها بل قد يجني منافع ، حيث يسهل علي المساهمين في هذه الشركات من متابعة أنشطتها أولاً بأول ، كما تساعد المستثمر المتوقع في الحصول علي معلومات سريعة وشاملة قبل اتخاذ قرار الاستثمار .

ومن مزايا عرض ونشر تقارير المراجعة للشركات المتعددة الجنسيات من خلال شبكات الإنترنت ما يلي :.

- سرعة توصيل المعلومات الواردة بالتقارير إلي مستخدميها في أنحاء العالم ، وهذا يزيد من الاستفادة منها .
- انخفاض تكلفة توصيل تقارير المراجعة إلي مستخدميها .
- اتساع نطاق الأخبار عن الشركة وجلب مستثمر جديد .
- معرفة رد فعل هذه التقارير علي أسعار أسهم الشركة في أسواق الأوراق المال العالمية

ويجب أن توضع مجموعة من الضوابط والإرشادات عند استخدام شبكات الإنترنت في عرض ونشر تقارير المراجعة سواء الفترية أو المرفقة بالقوائم المالية في نهاية السنة المالية وأخذ الحيطة والحذر ، وتجنب السبل التي قد تضر بالشركات والمنشآت ، ويستخدم في ذلك جدار للحماية[1] .

. وفي رأينا أن هذا الأمر يحتاج إلي مزيد من الدراسة والبحث لوضع إطار عام لمعايير العرض والإفصاح في حالة استخدام شبكات الإنترنت للشركات العالمية أو للشركات المحلية.

[1] إلياء عليوني ، مرجع سابق، ص 126.

# الفصل الخامس

## الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصل الدراسة التطبيقية دراسة دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالى والمحاسبي للمؤسسات المالية قطاع التأمين. دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية، متضمناً نبذة تعريفية عن المؤسسات المالية بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية وتحليل البيانات وإختبار الفرضيات من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الاول: نبذة تعريفية عن المؤسسات المالية بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.**
- **المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.**

## المبحث الاول

## نبذة تعريفية عن المؤسسات المالية بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية

**مدخل :**

يتوقف مستقبل المصارف الاسلامية والمؤسسات المالية الاخرى(شركات التأمين وسوق الاوراق المالية) على مدى التطوير العلمي لهذه المؤسسات واستغلال احدث الطرق والابحاث العلمية في توسيع دائرة التمويل وابتكار صيغ جديدة للمفهوم المصرفي وتطوير الصيغ الموجودة حالياً لتتلاءم وتواكب التطورات المصرفية واتجاهات العولمة المالية سعياً وراء ارضاء المتعاملين (بالداخل والخارج) كأحد متطلبات العولمة من ناحية واستجابة للتطورات التي حدثت في الفكر الاداري من برامج الجودة الشاملة الى الهندرة اوالادارة بالتجوال الامر الذي يتطلب من ادارات المصارف والهيئات المالية الاخرى بذل المزيد من الجهد واعمال الفكر وتحديث طرق واساليب تقديم الخدمات وتنويعها واستعداداً لتلقي المزيد من رؤوس اموال الاعمال التي تزداد عائداتها مع الوقت وتعظيم الربحية عن طريق التحكم في النفقات التشغيلية وتخفيضها من خلال الاستخدام الفعال والامثل للتقنيات الحديثة ولا تعتبر التقنيات الحديثة هدفاً في حد ذاتها وانما احد العوامل لزيادة الكفاءة .

كما يشهد العالم حالياً توجهاً واضحاً نحو تحرير التجارة والخدمات المالية حسب متطلبات منظمة التجارة العالمية ومن المؤكد ان هذا يؤدي الى رفع حدة المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية وازدياد حلقاتها وظهور ضغوط على الحصص السوقية والربحية للمصارف المحلية وشركات التأمين، في المقابل يوجد فوائد كبيرة لازدياد العولمة وتحرير الخدمات المصرفية والتأمينية في الاسواق العالمية لانها تعطي المؤسسات المحلية فرصة للدخول في اسواق باقي الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية وحتى تتمكن المؤسسات المالية العربية من مجابهة التحديات ينبغي الا تعيش اسيرة الماضي متهيبة للمستجدات ورافضة للتغيير والا تصبح عرضة للتهميش والزوال ولن تستطيع منافسة المؤسسات المالية الاكثر مرونة سواء داخلياً او خارجياً[1] .

لقد تغير العالم فجأة ولا يمكن ارجاع ازمات المنافسة المتلاحقة والتي تواجهها الانظمة المالية حالياً الى عوامل فترات الركود الاقتصادي المؤقتة كما لا يمكن تصور دورات اقتصادية

---

(1)الدليل الإلكتروني للقانون العربي. كيف تواجه المؤسسات المالية الاسلامية العولمة (التجربة السودانية) ؟
www.arablawinfo.com

كما كانت من قبل (ركود يتبعه انتعاش ثم ركود وهكذا) كما اكدت البيئة التي نعيشها اليوم انه لا يوجد وضع ثابت او يمكن التنبؤ به بسهولة وذلك بسبب انتعاش الاسواق او التعديلات التي طرأت على طلبات العملاء او التغيرات التقنية او طبيعة المنافسة ولانه كما يقول مايكل همرن وجيمس شابي هناك ثلاث قوى وهي معروفة من قبل ولكن تغير تأثيرها كثيراً وهي التي تدفع المؤسسات والشركات في الاتجاه الجديد وينظر اليه المديرون والرؤساء بالقلق وانعدام الرؤية وهذه القوى الثلاث تبدأ كلها بالحرف (C) باللغة الانجليزية وهي العملاء CUSTOMERS والمنافسة Competition والتغير Change .

**أولاً: نبذة تعريفية عن المؤسسات المالية بجمهورية السودان:**

**نشأة المؤسسات المالية في السودان وتطورها**

أ- القطاع المصرفي .

ب-قطاع التأمين .

ج- سوق رأس المال .

**قطاع التأمين :**

بدأت صناعة التأمين بشكل توكيلات وفروع لشركات اجنبية بريطانية وامريكية وسويسرية وهندية ومصرية ولبنانية وايطالية ولم يكن هناك قانون لتنظيم اعمال تلك التوكيلات والفروع حتى عام 1960م .

وتمثلت اهم الشركات التي كان لها توكيلات حوالي 22 شركة وقد كانت معظم العمالة بهذه الوكالات اجنبية مما ادى الى الحد من وجود عمالة وطنية مؤهلة فنياً وادارياً في مجال التأمين مما انعكس سلباً على تأهيل الكوادر المدربة عملياً بالاضافة الى بعض الممارسات التي كانت لها اثار سالبة على الاقتصاد الوطني منها قيام هذه الوكالات بتحويل اقساطها الى خارج البلاد مما كان له الاثر على ميزان المدفوعات .

وفي عام 1952م تم انشاء اول شركة تأمين وطنية – ثم بعد عام 1960م تم انشاء ثلاث اخريات كما تم انشاء شركتين برأس مال مشترك ولكن هذه الشركات اتصفت بضعف رأس المال وقلة الكوادر المؤهلة واستمر عمل التوكيلات حتى عام 1970م حيث تم تعديل قانون الرقابة على المؤمنين وايقاف الشركات الاجنبية وتصفية رأس المال الاجنبي وفي عام 1979م تم انشاء اول شركة تأمين سودانية اسلامية وهي شركة التأمين الاسلامية ثم شركة البركة للتأمين

وهما تعملان وفقاً لهدى الشريعة الاسلامية والان بلغ عدد شركات التأمين سبع عشرة شركة كما تم انشاء شركة وطنية لاعادة التأمين مما قلل من حجم عمليات اعادة التأمين التي كان يعمل تأمينها خارجياً وكلها تعمل حسب الصيغ الاسلامية.

**التحديات العالمية التي تواجهها المؤسسات المالية في السودان**

أ- فتح الاسواق المالية امام البنوك والمؤسسات المالية غير الوطنية : وهي كما سبق ذكرها في الفصل السابق يمكن لأي بنك اجنبي المنافسة وفتح فروع في السوق السوداني دون الحاجة الى قيود او شروط من البنك المركزي للدولة كما تشترط اتفاقية الجات وهذا يتطلب اعادة النظر في لوائح كل دولة بحيث تؤدي هذه المراجعة لإزالة الحواجز والعقبات المفروضة على الخدمات وهذا يتطلب بدوره قدراً كافياً من معايير الرقابة المالية ومعايير انشاء واصدار رخص للبنوك بالعمل .

ب- تصنيف البنوك والمؤسسات المالية والاسلامية : إن اتفاقية الخدمات المالية لم تصنف ما عدا خدمات التأمين ما إذا كانت بنوكاً تجارية تقليدية او استثمارية بالتالي المتوقع من الدول ان يكون مقياس تصنيف اي مؤسسة على اساس بنك تجاري او غيره من تشريعات الدولة ونظرتها الى البنوك الاسلامية .

ج- الثقافة الادارية : لقد سادت الثقافة الادارية القائمة على المركزية في اتخاذ القرار لوقت طويل في العديد من المصارف العربية بوجه عام والسودانية بوجه خاص حيث كانت البيئة التنافسية مستقرة وكانت عمليات منح التمويل تعتمد على العلاقات والمعرفة الشخصية اكثر منه على الدراسات وتقييم المخاطر في ظل هذه الثقافة يمثل المدير العام رأس الهرم الوظيفي ويقوم بتحديد مهام العاملين في كافة الادارات كما يشمل الهرم الوظيفي مساعدين ونواباً للمدير ذوي خبرة طويلة وكبيرة في مجال عملهم يحرصون على تنفيذ الارشادات المعطاة لهم ويظهرون تفانياً وولاء كاملاً للمدير العام .

لقد تغيرت الظروف واصبحت بيئة العمل للمصارف اكثر تنافسية اذ ان حرية الاختيار للعميل اليوم تفوق كثيراً ما كانت عليه في السابق كما جاء في مقدمة البحث ان الاسواق اصبحت اسواق العملاء وليس البنوك وايضاً لم يعد المدير العام في موقع يستطيع معه الالمام بكافة التغييرات التي تحدث في السوق والوقوف على جميع متطلبات العملاء لذا نجد ان المصارف التي تقوم بتفويض موظفي الصف الاول في الفرع للتعامل مع العملاء مع تقصير

الظل الاداري والعمل باللامركزية وتحقيق متطلبات العملاء المتغيرة هي التي سوف تنجح في الحفاظ على حصتها في السوق لان العميل اليوم يبحث عن المصرف الذي يؤمن له احتياجاته بشكل فوري وسريع ويمكن العمل بنظام (المتسوق الخفي) وهذا ما يبرر لنا تغيير مسئولية العاملين في الفروع من المهام التقليدية لانجاز الاعمال اليومية الى مسئولية التعامل مع العملاء وتلبية احتياجاتهم وهذا بلا شك يضع على عاتق ادارات البنوك حسن اختيار موظفيها بعيداً عن الاهواء الشخصية والمحسوبية والولائية وانما يكون معيار الاختيار هو المعرفة العلمية والمعلوماتية والامانة حتى تتحقق على ايديهم الجودة الشاملة .

د- التقدم التقني : من اهم عوامل نمو القطاع المصرفي في استخدام التقدم التقني للمساعدة على تقديم خدماتها باسعار اقل وبالسرعة المطلوبة مما جعل كثيراً من المصارف ومنذ السبعينات ومؤخراً الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت .

وقد اشارت احدى المؤسسات الرائدة في مجال ابحاث الخدمات المالية إلى ان انفاق المصارف في انحاء العالم على تقنيات المعلومات الحديثة قد وصل الى حوالي 60 مليار دولار في عام 1998م وارتفع الى 80 مليار دولار في عام 2000م وتشكل تكلفة التقنيات الحديثة اكبر بند في ميزانية المصرف بعد الاجور والرواتب و 50% من مخصصات التكنولوجيا توجه للخدمات المصرفية الذاتية التي لا تتطلب من العميل زيارة الفرع ولكن مع ادخال هذه التقنيات لابد من تغيير الفكر الاداري اذ ان الميكنة وحدها ليست هي الحل للمنافسة .

**ثانياً: قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية:**

**نبذة عن مراقبة التأمين**

يعتبر قطاع التأمين أحد دعائم قطاع الخدمات المالية في المملكة وذلك من خلال توفير آليات تحويل المخاطر والتشجيع على الادخار طويل المدى مما يجعله من أهم العوامل المساعدة على النهوض بالاقتصاد الوطني[1].

صدر نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالمرسوم الملكي رقم م/32 وتاريخ 1424/6/2هـ وتلا ذلك إصدار اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير المالية رقم 596/1 وتاريخ

1 ) د. محمد بن سليمان الجاسر"نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي" الجلسة الثانية في اليوم الثالث لندوة الرؤية المستقبلية للإقتصاد السعودي حتي عام 1440هـ/2020م، التي نظمتها وزارة التخطيط في الرياض.

1425/3/1هـ، والهدف الأساسي من هذا النظام ولائحته التنفيذية هو تنظيم قطاع التأمين في المملكة.

أسند نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني إلى مؤسسة النقد العربي السعودي مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة. وفور صدور هذا النظام ولائحته التنفيذية، شكلت المؤسسة فريقاً من المشرفين لأداء مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين. ويعمل هذا الفريق حالياً ضمن إدارة عامة تابعة للمؤسسة تعنى بأداء المهام الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين.

تاريخ الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين التابعة للمؤسسة:

شكل رقم (1/1/5)

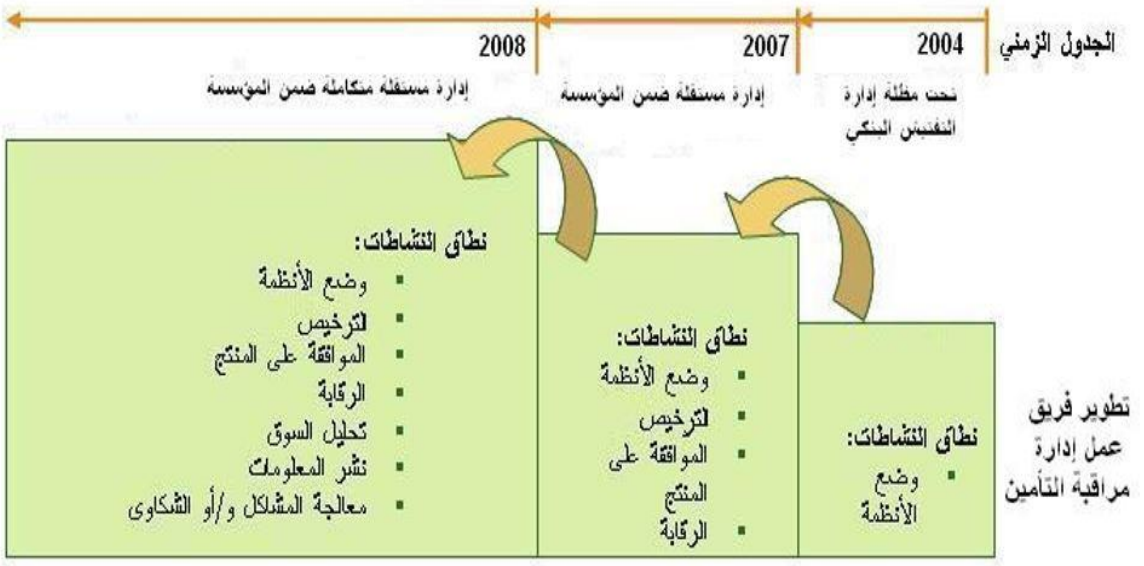


المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي: www.sama.gov.sa

يوضح الشكل أعلاه الجدول الزمني للرقابة علي شركات التأمين التابعة إلي مؤسسة النقد العربي السعودي ، حيث كانت شركات التأمين حتي عام 2004م تحت مظلة التفتيش البنكي ثم أسندت الرقابة عليها إلي إدارة مستقلة بالمؤسسة عام 2007م ثم تحولت عام 2008م إلي إدارة مستقلة متكاملة بمؤسسة النقد العربي السعودي .

تنبع أهداف الإدارة العامة للرقابة على التأمين التابعة للمؤسسة من أهداف نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية المتمثلة في :

حماية حقوق المؤمَن لهم والمستثمرين.

تشجيع المنافسة العادلة والفعالة وتوفير خدمات تأمينية أفضل بأسعار و تغطيات منافسة.

توطيد استقرار سوق التأمين.

تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف.

شكل رقم (2/1/5)

**الهيكل التنظيمي لشركات التأمين**

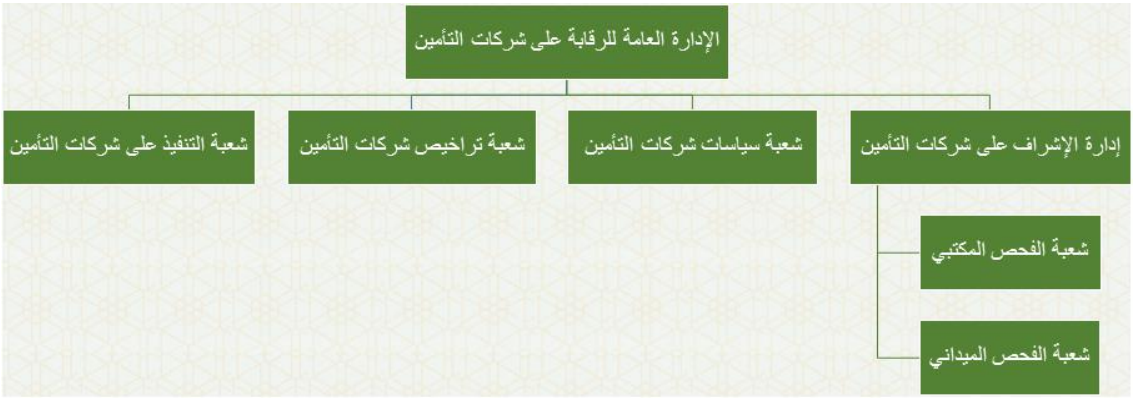


المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي: www.sama.gov.sa

يوضح الشكل أعلاه الهيكل التنظيمي لشركات التأمين بالمملكة العربية السعودية ، حيث إنها تخضع لإدارة وإشراف الإدارة العامة للرقابة علي شركات التأمين من خلال أربع إدارات أولاً إدارة الإشراف علي شركات التأمين وشعبة سياسات شركات التأمين وشعبة تراخيص شركات التأمين وشعبة التنفيذ على شركات التأمين.

يبلغ عدد شركات التأمين وإعادة العامة بالمملكة العربية السعوية 35 شركة مرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي ومسجلة لدى هيئة سوق المال السعودية ، وكلها شركات مساهمة عامة منها ما هو مرخص تأمين وأخري تأمين وإعادة معاً . وشركة واحدة فقط مرخصة إعادة تأمين شركة السعودية لإعادة التأمين (Saudi Re) تخضع جميع شركات التأمين بالمملكة العربية السعودة مسجلة لدي هيئة سوق المال وعليه تخضع للوائح وقوانين هيئة الوقاية المالية السعودية حيث إنها تلتزم إلتزام تام بقانون التسجيل والإدراج الصادرة من هيئة سوق المال السعودية وبموجب هذا القانون تلزم جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة بأن يكون لها لجنة مراجعة تتبع ملجلس إدارة الشركة ، وأن يكون رئيس لجنة المراجعة عضواً مستقلاً وأن يكون حاص علي مؤهل علمي بكلاريوس تجارة علي الأقل ، لهذا يكون الهيكل الإداري بجميع شركات

التأمين بالمملكة العربية السعودية يتبع إلي مجلس الإدارة . وهذا ما يوحي بإستقلالية إدارة المراجعة الداخلية إلا إنه أحياناً تنعدم الإستقلالية مما يجعل تقارير إدارة المراجعة الداخلية لا يستجاب لها ، ولا يتم تنفيذ التوصيات الصادرة بدقة أي قد ينفذ بعض منها وتترك الملاحظات الباقية.

## المبحث الثاني

## تحليل بيانات الدراسة الميدانية

تخطيط الدراسة الميدانية الهدف منها تحديد محتوى الدراسة الذى يحقق اهدافها واثبات فرضياتها وذلك من خلال تحديد محتويات الدراسة ومصادر المعلومات واسلوب جمعها من المصادر الميدانية .

**مجتمع وعينة البحث:**

يتكون مجتمع البحث من عينة من العاملين بشركات التامين السودانية والسعودية، تم اختيار عينة ميسرة للباحث من (120) مفردة من ذوي الاختصاص.

**الاستبانة الموزعة والمستلمة لمجتمع البحث:**

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذا البحث هي الاستبانة، فقد تم توزيع (120) استمارة استبانة على مجتمع البحث لعينة طبقية قصدية من عينة من العاملين بشركات التامين السودانية والسعودية، الجدول رقم (1/2/5) يبين عدد الاستبانة الموزعة والمستلمة للمجتمَعَ.

**جدول رقم (1/2/5)**

**الاستبانات الموزعة والمستلمة**

| عينة البحث | الاستبانة الموزعة | الاستبانة المستلمة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| العاملين **بشركات التامين السعودية** | 60 | 42 | %70 |
| العاملين بشركات التامين السودانية | 60 | 58 | %96.66 |
| **المجموع** | **120** | **100** | **%83.33** |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يوضح الجدول رقم (**1/2**/5) عدد الاستبانة الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة (83.33%) وهذا يدل على أن اغلب الاستبانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعمم علي مجتمع البحث المعني.

**الأساليب الإحصائية الوصفية**

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لاراء الوحدات المبحوثة .

**الوسط الحسابي**

تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس متوسط اتجاه إجابات عبارات عينة الدراسة

**الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات**

تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة هو اختبارالانحدار الخطي البسيط عند مستوي معنوية (Significant) 5% كما هو متبع في العلوم الاجتماعية.

**تصميم استمارة الدراسة الميدانية**

من اجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة بهدف معرفة **دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات المالية قطاع التامين**، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

اتبع الباحث خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالي:

1. الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الدراسة، كما تم الاستفادة من خبرات وتجارب بعض المختصين كمحكمين حيث طلب منهم إبداء أرائهم وإصدار أحكامهم على الأداء من حيث مدى اتساق الفقرات مع فرضيات الدراسة وفى ضوء ملاحظاتهم (راجع ملحق رقم (2))، وتم ما يلي:
   أ. حذف الفقرات التي اقترح حذفها
   ب. تعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها لتعطى المدلول المقصود منها.

حاول الباحث في صياغة عبارات الاستبانة مراعاة الحيادية الممكنة والمستويات الثقافية للمستقصى منهم بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يلتبس معناها متجنبا العبارات المحرجة.

وبناءاً على ذلك تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وفق اسلوب احصائي، وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية.

**اختبار درجة مصداقية البيانات**

ثبات الاختبار بان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجة كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجة نفسها يكون الإختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الاراء على العبارات تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرنباخ ( Alpha- cronbach ) وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرنباخ 60%. وقد تم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها.

أما الصدق فهو أيضاً مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس، حيث يتم فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات

الزوجية، ومن ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وفق الصيغة الآتية:[1]

$$ر = \frac{\text{مجـ (س×ص)} - \frac{(\text{مجـ س})\times(\text{مجـ ص})}{\text{ن}}}{\sqrt{\left[\text{مجـ س}^2 - \frac{(\text{مجـ س})^2}{\text{ن}}\right]\left[\text{مجـ ص}^2 - \frac{(\text{مجـ ص})^2}{\text{ن}}\right]}}$$

حيث:

ر: معامل ارتباط بيرسون.

ن: حجم العينة.

مجـ س: مجموع درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مجـ ص: مجموع درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مجـ $س^2$: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مجـ $ص^2$: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مجـ (س×ص): مجموع حاصل ضرب درجة الإجابات على العبارات الفردية في الإجابات على العبارات الزوجية.

وأخيراً حسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان–براون بالصيغة الآتية:[2]

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times ر}{1 + ر}$$

أما معامل الثبات فهو يمثل الجذر التربيعي لمعامل المصداقية ألفا كرنباخ، ويتراوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و 100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة. الجدول رقم (2/2/5) يبين معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

(1) د. عدنان بن ماجد وآخرون، **مبادى الاحصاء والاحتمالات**، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م)، ص 129

(2) **المرجع السابق**، ص 129

**جدول رقم (2/2/5)**

**معامل المصداقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة**

| البيان | معامل المصداقية ألفا كرنباخ | معامل الثبات |
|---|---|---|
| **لعبارات المحور الاول** | 0.712 | 0.844 |
| **لعبارات المحور الثاني** | 0.847 | 0.920 |
| **لعبارات المحور الثالث** | 0.61 | 0.781 |
| **لعبارات المحور الرابع** | 0.703 | 0.838 |
| **لعبارات المحور الخامس** | 0.854 | 0.924 |
| **لجميع عبارات الاستبانة** | 0.91 | 0.954 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

بلغ معامل المصداقية ألفا كرنباخ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (91%) فيما بلغ معامل الثبات (95.4%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الاراء في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

**التحليل الوصفي لبيانات الدراسة الميدانية**

**اولاً التحليل الوصفي للبيانات الشخصية**

شملت عينة الدراسة الاتي:

1. الافراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، اخرى).
2. الافراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة اعمال، اقتصاد، احصاء، اخرى، نظم معلومات).
3. الافراد من مختلف المؤهل المهني (لايوجد، SOCPA، AAPOC، CPA، CMA، CIA، اخرى).
4. الافراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فاقل، 5 واقل من 10 سنوات، 10 واقل من 15 سنة، 15 واقل من 20 سنة، 20 عاما فاكثر).

5. الافراد من مختلف المسميات الوظيفية (محاسب، مراجع داخلي، اداري، اخرى).
6. الافراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من 30 سنة، 30 واقل من 35 سنة، 35 واقل من 40 سنة، 40 عاما فاكثر).
7. الافراد حسب الدولة التي يعمل بها (جمهورية السودان، المملكة العربية السعودية).

**1. توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي**

سئل المستقصى منهم عن المؤهل العلمي، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (3/2/5) والشكل رقم (1/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

**جدول رقم (3/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| بكالوريوس | 46 | 46.0 |
| ماجستير | 41 | 41.0 |
| دكتوراه | 13 | 13.0 |
| **المجموع** | **100** | **%100** |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

**الشكل رقم (1/2/5)**

**شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي**

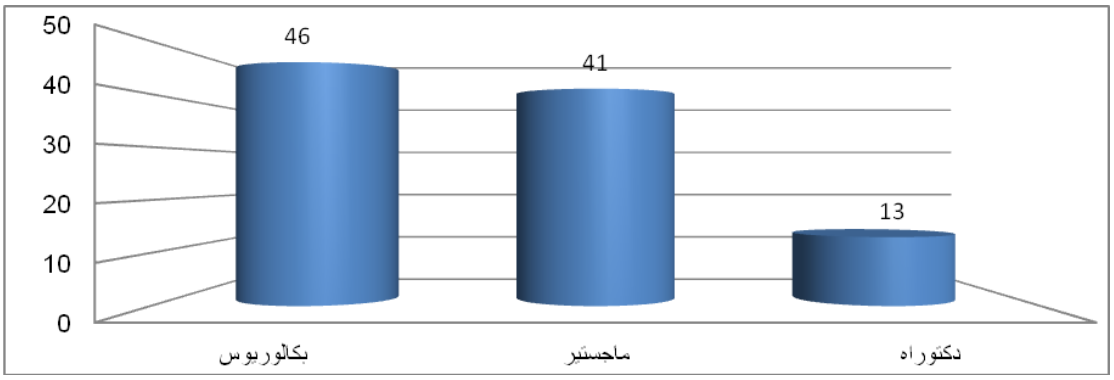


**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول (3/2/5) والشكل رقم (1/2/5) ان اغلب أفراد العينة تحصلوا على درجة البكالوريوس بتكرار بلغ (23) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الماجستير بتكرار بلغ (21) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدكتوراه بتكرار بلغ (6) افراد.

يرى الباحث ان كل افراد العينة مؤهلين اكاديمياً لارتفاع حصيلة الافراد الذين تحصلوا على درجات علمية بما يسهم الى طرح وابداء اراء علمية سليمة.

2. **توزيع المبحوثين حسب التخصص العلمي**

سئل المستقصى منهم عن التخصص العلمي، وقد حددت لهم (6) خيارات. الجدول (4/2/5) والشكل رقم (2/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

**جدول رقم (4/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص**

| التخصص | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محاسبة | 70 | 70.0 |
| ادارة اعمال | 20 | 20.0 |
| اقتصاد | 7 | 7.0 |
| اخرى | 3 | 3.0 |
| **المجموع** | **100** | **%100** |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

**الشكل رقم (2/2/5)**

**شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص**

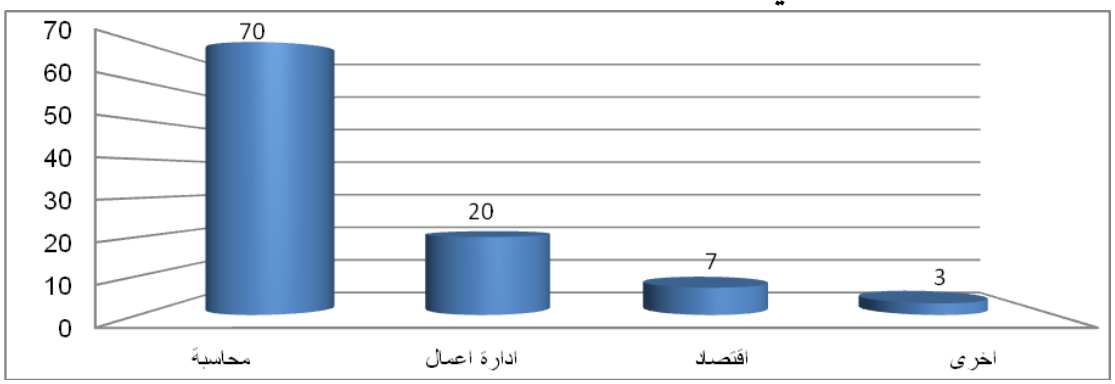


**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (4/2/5) والشكل رقم (2/2/5) ان اغلب أفراد العينة متخصصون في المحاسبة بتكرار بلغ (70) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في ادارة الاعمال بتكرار بلغ

(20) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في الاقتصاد بتكرار بلغ (7) افراد، اخيراً تلتها الأفراد المتخصصون في تخصصات اخرى بتكرار بلغ (3) افراد.

يرى الباحث ان اغلب افراد العينة متخصصون اكاديمياً لارتفاع حصيلة الافراد المؤثرون والمتأثرون حول دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات المالية قطاع التامين.

3. **توزيع المبحوثين حسب المؤهل المهني**

سئل المستقصى منهم عن المؤهل المهني، وقد حددت لهم (6) خيارات. الجدول (5/2/5) والشكل رقم (3/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

**جدول رقم (5/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني**

| المؤهل المهني | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| لا توجد | 94 | 94.0 |
| زمالة سودانية | 2 | 2.0 |
| اخرى | 4 | 4.0 |
| **المجموع** | **100** | **%100.00** |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

**الشكل رقم (3/2/5)**

**شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني**

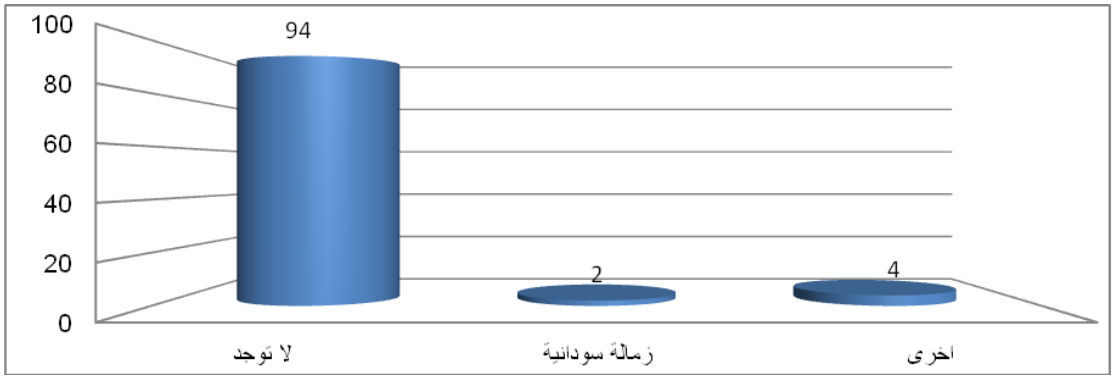


**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول (5/2/5) والشكل رقم (3/2/5) ان اغلب أفراد العينة لم يتحصلوا على اي مؤهل مهني بتكرار بلغ (94) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على زمالات اخرى بتكرار بلغ (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة السودانية بتكرار بلغ فردين.

يرى الباحث ان العينة غطت ككافة الأطراف المؤثرة والمتأثرة بدور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات المالية قطاع التامين.

4. **توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة:**

سئل المستقصى منهم عن سنوات الخبرة، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول(6/2/5) والشكل رقم (4/2/5) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

**جدول رقم (6/2/5)**

**التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة**

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اقل من 5 سنوات | 24 | 24.0 |
| 5 سنوات واقل من 10 | 24 | 24.0 |
| 10 سنوات واقل من 15 | 26 | 26.0 |
| 15 سنة واقل من 20 | 19 | 19.0 |
| 20 عاما فاكثر | 7 | 7.0 |
| **المجموع** | **100** | **100.00** |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

**شكل رقم (4/2/5)**

**التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة**

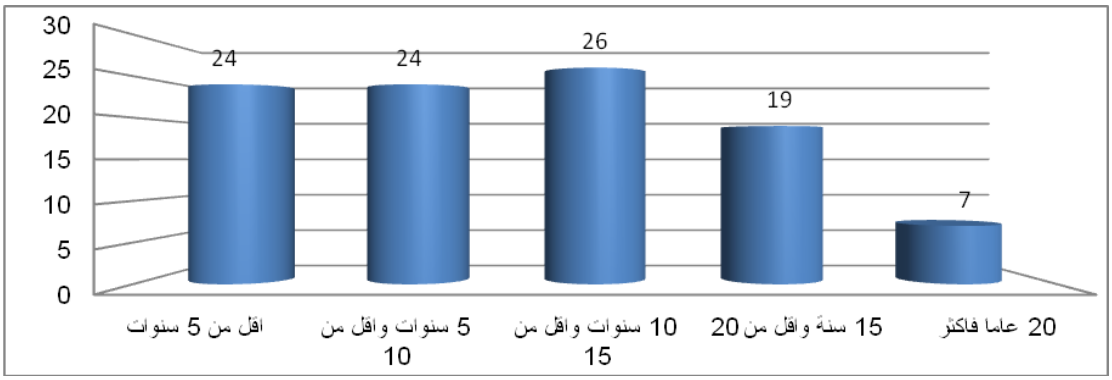


**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (6/2/5) والشكل رقم (4/2/5) ان اغلب أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم (10 سنوات واقل من 15 سنة) بتكرار بلغ (26) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (اقل من 5 سنوات) **و** (10 سنوات واقل من 15 سنة) بتكرار بلغ (24) فرداً لكليهما،

تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (15 سنة واقل من 20 سنة) بتكرار بلغ (19) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (اكثر من 20 سنة) بتكرار بلغ (7) افراد.

5. **توزيع المبحوثين حسب المسمى الوظيفي**

سئل المستقصى منهم عن المسمى الوظيفي، وقد حددت لهم (4) خيارات. الجدول (7/2/5) والشكل رقم (5/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

**جدول رقم (7/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي**

| الوظيفة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محاسب | 2 | 2.0 |
| مراجع داخلي | 71 | 71.0 |
| اداري | 27 | 27.0 |
| **المجموع** | **100** | **%100.00** |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

**الشكل رقم (5/2/5)**

**شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي**

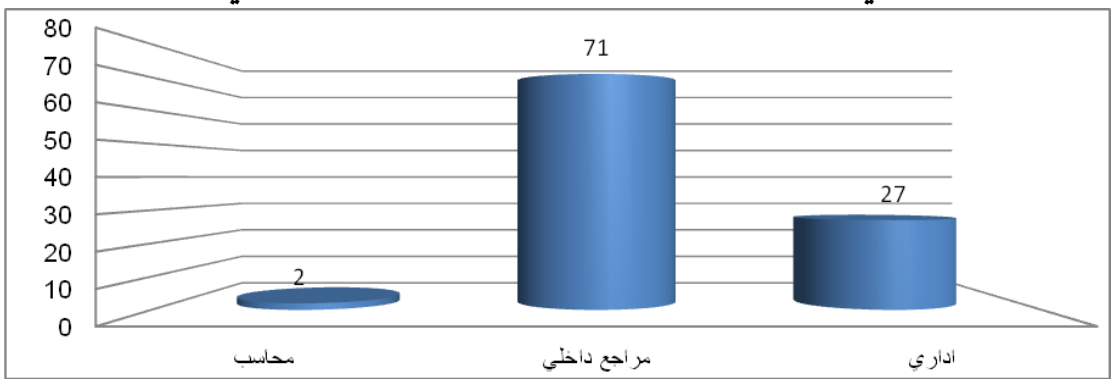


**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول (7/2/5) والشكل رقم (5/2/5) ان اغلب أفراد العينة يشغلون وظيفة مراجع داخلي بتكرار بلغ (71) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة اداري بتكرار بلغ (27) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة محاسب بتكرار بلغ فردين.

يرى الباحث ان العينة غطت ككافة الأطراف المؤثرة والمتأثرة بدور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات المالية قطاع التامين.

### 6. توزيع المبحوثين حسب العمر

سئل المستقصى منهم عن العمر، وقد حددت لهم (4) خيارات. الجدول (8/2/5) والشكل رقم (6/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير:

**جدول رقم (8/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر**

| العمر | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اقل من 30 | 22 | 22.0 |
| 30 سنة واقل من 35 | 32 | 32.0 |
| 35 سنة واقل من 40 سنة | 24 | 24.0 |
| 40 عاما فاكثر | 22 | 22.0 |
| **المجموع** | **100** | **%100.00** |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

**الشكل رقم (6/2/5)**

**شكل بياني لاراء افراد عينة الدراسة وفق متغير العمر**

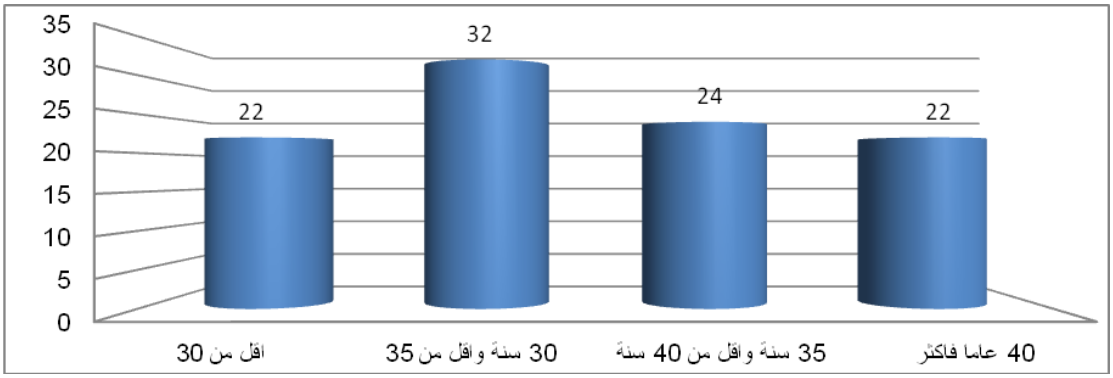


**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول (8/2/5) والشكل رقم (6/2/5) ان اغلب افراد العينة من الفئة العمرية (30 سنة واقل من 35) بتكرار بلغ (32) فرداً، تلتها الافراد من الفئة العمرية (35 سنة واقل من 40 سنة) بتكرار بلغ (24) فرداً، اخيراً تلتها الافراد من الفئة العمرية (اقل من 30 سنة) و (40 عاما فاكثر) بتكرار بلغ (22) فرداً لكليهما.

يتضح للباحث بان الافراد من الفئة العمرية الصغيرة والمتوسطة المؤثرون لبيان المؤثرون والمتأثرون حول دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات المالية قطاع التامين.

7. **توزيع المبحوثين حسب الدولة التي تعمل بها حالياً:**

سئل المستقصى منهم عن الدولة التي تعمل بها حالياً، وقد حددت لهم خيارين. الجدول (9/2/5) والشكل رقم (7/2/5) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

**جدول رقم (9/2/5)**

**التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الدولة التي تعمل بها حالياً**

| الدولة التي تعمل بها حالياً | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| جمهورية السودان | 58 | 58.0 |
| المملكة العربية السعودية | 42 | 42.0 |
| **المجموع** | **100** | **100.00** |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

**شكل رقم (7/2/5)**

**التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير الدولة التي تعمل بها حالياً**

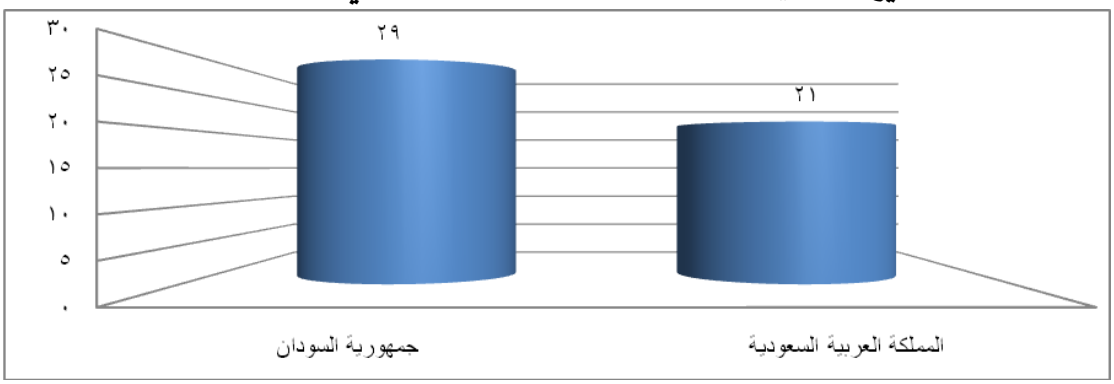


**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (9/2/5) والشكل رقم (7/2/5) ان اغلب أفراد العينة من جمهورية السودان بتكرار بلغ (29) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد من المملكة العربية السعودية بتكرار بلغ (21) فرداً.

**ثانياً: التكرارات والتكرارات النسبية للفروض الفرعية.**

تستخدم التكرارات والتكرارات النسبية لقياس درجة الاستجابة على العبارة. وفيما يلي تلخيص التكرارات للأسئلة الأساسية للاستبيان.

**1. عبارات المحور الاول التطبيق العملي للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين:**

**العبارة الاولى التي تنص على: تقوم المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين بإعداد خططها وبرامجها وتنفيذها دون قيود.**

**جدول رقم (10/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 2 | 2.0 |
| محايد | 18 | 18.0 |
| اوافق | 44 | 44.0 |
| اوافق بشدة | 34 | 34.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (10/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (44) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (34) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (18) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب أراء فردين لكليهما.

**العبارة الثانية التي تنص على: يلم المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين بمعايير المراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (11/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 22 | 22.0 |
| اوافق | 46 | 46.0 |
| اوافق بشدة | 26 | 26.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (11/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (46) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (26) فرداً، تلتها الأفراد الذين

أجابوا بالحياد حسب أراء (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الثالثة التي تنص على: يلتزم المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين بمعايير الصفات الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعة الداخلية خلال تأدية مهام المراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (12/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 10 | 10.0 |
| محايد | 16 | 16.0 |
| اوافق | 48 | 48.0 |
| اوافق بشدة | 22 | 22.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (12/2/5)ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (48) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (16) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (10) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة الرابعة التي تنص على: يلتزم المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين بمعايير الأداء الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعة الداخلية خلال تأدية مهام المراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (13/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| محايد | 14 | 14.0 |
| اوافق | 50 | 50.0 |
| اوافق بشدة | 32 | 32.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (13/2/5)ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (50) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (32) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (14) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة الخامسة التي تنص على: تتمتع المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين بالاستقلال التنظيمي الذي يساعدها في فحص أداء الإدارات الأخرى بإستقلالية وموضوعيه.**

**جدول رقم (14/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 2 | 2.0 |
| محايد | 22 | 22.0 |
| اوافق | 50 | 50.0 |
| اوافق بشدة | 26 | 26.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (14/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (50) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (26) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (22) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء فردين.

**العبارة السادسة التي تنص على: تشارك الإدارة التنفيذية في المؤسسات المالية قطاع التأمين في تحديد رواتب و مزايا ومكافآت المراجعين الداخليين بشكل يؤثر على إستقلالية المراجع الداخلي خلال تأدية مهام المراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (15/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| محايد | 14 | 14.0 |
| اوافق | 38 | 38.0 |
| اوافق بشدة | 48 | 48.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (15/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (48) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (38) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (14) فرداً.

**العبارة السابعة التي تنص على: تمتلك المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين سياسات وإجراءات موثقة و معتمدة ومحدثة.**

**جدول رقم (16/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 10 | 10.0 |
| اوافق | 42 | 42.0 |
| اوافق بشدة | 38 | 38.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (16/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (42) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (38) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (10) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة الثامنة التي تنص على: لا يقتصر فحص المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين على أنظمة الرقابة الداخلية العامة بل يمتد أيضاً إلى أنظمة الرقابة الداخلية على التشغيل والتي تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفعالية والإلتزام بالسياسات الإدارية والأهداف المرسومة.**

**جدول رقم (17/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 18 | 18.0 |
| اوافق | 60 | 60.0 |
| اوافق بشدة | 18 | 18.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (17/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (60) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة وبالحياد حسب أراء (18) افراد لكليهما، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة التاسعة التي تنص على: تنطوي مهام عمل المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين على تقديم تأكيدات عن العمليات المالية**

**جدول رقم (18/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 6 | 6.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 18 | 18.0 |
| اوافق | 50 | 50.0 |
| اوافق بشدة | 20 | 20.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (18/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (50) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (20) فرداُ، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (18) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب أراء (6) افراد لكليهما.

**العبارة العاشرة التي تنص على: تنطوي مهام عمل المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين على تقديم تأكيدات عن الأداء التشغيلي.**

**جدول رقم (19/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 8 | 8.0 |
| اوافق | 64 | 64.0 |
| اوافق بشدة | 22 | 22.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (19/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (64) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (8) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد.

**العبارة الحادية عشر التي تنص على: تنطوي مهام عمل المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين على تقديم خدمات إستشارية.**

**جدول رقم (20/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 20 | 20.0 |
| اوافق | 40 | 40.0 |
| اوافق بشدة | 32 | 32.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (20/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (40) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (32) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الثانية عشر التي تنص على: يلتزم المراجعون الداخليون في المؤسسات المالية قطاع التأمين بالموضوعية عند قيامهم بأعمال المراجعة.**

**جدول رقم (21/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية عشر للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2.0 | 2.0 |
| لا اوافق | 2.0 | 2.0 |
| محايد | 26.0 | 26.0 |
| اوافق | 46.0 | 46.0 |
| اوافق بشدة | 24.0 | 24.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (21/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (46) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (26) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (24) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الثالثة عشر التي تنص على: لا تتأثر أحكام المراجعين الداخليين في المؤسسات المالية قطاع التأمين بآراء الآخرين.**

**جدول رقم (22/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة عشر للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 8 | 8.0 |
| محايد | 24 | 24.0 |
| اوافق | 44 | 44.0 |
| اوافق بشدة | 20 | 20.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (22/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (44) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (24) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (24) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (8) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة الرابعة عشر التي تنص على: يتوفر للمسئول عن إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين اتصال مباشر مع الإدارات التنفيذية.**

**جدول رقم (23/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة عشر للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 20 | 20.0 |
| اوافق | 40 | 40.0 |
| اوافق بشدة | 34 | 34.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (23/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (40) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (34) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (20) فردأ، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (6) افراد.

**العبارة الخامسة عشر التي تنص على: تقوم المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين بدور فعّال في تقويم تقديرات الإدارة للمخاطر من خلال تحديد وتقويم المجالات الهامة التي تكون عرضه للمخاطر داخل الشركة المساهمة.**

**جدول رقم (24/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة عشر للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 20 | 20.0 |
| اوافق | 64 | 64.0 |
| اوافق بشدة | 10 | 10.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (24/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (64) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (10) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة السادسة عشر التي تنص على: يشترك المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين في تقييم نظم الحوكمة في الشركة.**

**جدول رقم (25/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة عشر للمحور الاول**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 14 | 14.0 |
| محايد | 38 | 38.0 |
| اوافق | 32 | 32.0 |
| اوافق بشدة | 14 | 14.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (25/2/5) ان اغلب أفراد العينة محايدون على صحة العبارة بتكرار بلغ (38) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب أراء (32) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة وبلا اوافق حسب أراء (14) فرداً لكليهما، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**2. عبارات المحور الثاني المعوقات الأساسية للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين:**

**العبارة الاولى التي تنص على: يوجد في المؤسسات المالية قطاع التأمين ميثاقاً للمراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (26/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 20 | 20.0 |
| اوافق | 32 | 32.0 |
| اوافق بشدة | 38 | 38.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (26/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (38) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (32) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة الثانية التي تنص على: يتلقى المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين التدريب والتأهيل المهني المستمر لقيامه بمهام عمله.**

**جدول رقم (27/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 30 | 30.0 |
| اوافق | 48 | 48.0 |
| اوافق بشدة | 16 | 16.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (27/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (48) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (30) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (16) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد.

**العبارة الثالثة التي تنص على: يمارس أعمال المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين مراجعين داخليين غير مؤهلين.**

**جدول رقم (28/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 16 | 16.0 |
| لا اوافق | 24 | 24.0 |
| محايد | 22 | 22.0 |
| اوافق | 26 | 26.0 |
| اوافق بشدة | 12 | 12.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (28/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (26) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (24) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (16) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (12) فرداً.

**العبارة الرابعة التي تنص على: يمارس المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين مراجعين داخليين غير حاصلين على شهادات مهنية.**

**جدول رقم (29/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 16 | 16.0 |
| محايد | 34 | 34.0 |
| اوافق | 38 | 38.0 |
| اوافق بشدة | 8 | 8.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (29/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (38) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (34) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (16) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (8) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة الخامسة التي تنص على: يؤدي عدم وجود مراجعين داخليين ملمين بطبيعة أعمال القطاع الذي تعمل به الشركة إلى ضعف جودة تقارير المراجعة.**

**جدول رقم (30/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 14 | 14.0 |
| محايد | 26 | 26.0 |
| اوافق | 34 | 34.0 |
| اوافق بشدة | 26 | 26.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (30/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (34) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة وبالحياد حسب أراء (26) فرداً لكليهما، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (14) فرداً.

**العبارة السادسة التي تنص على: الهياكل التنظيمية لإدارات المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين مناسبة لتمكين الإدارة بأعمال المراجعة.**

**جدول رقم (31/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 8 | 8.0 |
| محايد | 16 | 16.0 |
| اوافق | 38 | 38.0 |
| اوافق بشدة | 38 | 38.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (31/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة ويوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (38) فردا لكليهما، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (16) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (8) افراد.

**العبارة السابعة التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين تعتبر شهادة البكالوريوس الحد الأدنى لقدرة المراجع الداخلي على تنفيذ مهام المراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (32/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 8 | 8.0 |
| محايد | 18 | 18.0 |
| اوافق | 32 | 32.0 |
| اوافق بشدة | 40 | 40.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (32/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة بتكرار بلغ (40) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب أراء (32) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (8) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الثامنة التي تنص على: تتيح بيئة العمل في المؤسسات المالية قطاع التأمين مجالاً جيداً لتطوير المراجع الداخلي ذاتياً لاكتساب مهارات عمل جديدة.**

**جدول رقم (33/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 20 | 20.0 |
| اوافق | 56 | 56.0 |
| اوافق بشدة | 18 | 18.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (33/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (56) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة التاسعة التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين تحصر الإدارة العليا نطاق المراجعة الداخلية في مهام الرقابة المالية.**

**جدول رقم (34/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 30 | 30.0 |
| اوافق | 46 | 46.0 |
| اوافق بشدة | 14 | 14.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (34/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (46) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (30) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (14) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة العاشرة التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين هناك اقتناع كبير من الإدارة العليا بأهمية المراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (35/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 10 | 10.0 |
| اوافق | 54 | 54.0 |
| اوافق بشدة | 28 | 28.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (35/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (54) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (28) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (10) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الحادية عشر التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين تتبع إدارة المراجعة الداخلية وظيفياً إلى مجلس الإدارة.**

**جدول رقم (36/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 14 | 14.0 |
| اوافق | 28 | 28.0 |
| اوافق بشدة | 52 | 52.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (36/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة بتكرار بلغ (52) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب أراء (28) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (14) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الثانية عشر التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين يتلقى المراجعين الداخليين رواتب ومكافآت تحفزهم للبقاء في المهنة.**

**جدول رقم (37/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية عشر للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 34 | 34.0 |
| اوافق | 38 | 38.0 |
| اوافق بشدة | 20 | 20.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (37/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (38) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (34) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الثالثة عشر التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين تتلقى المراجعة الداخلية الدعم الكافي من مجلس الإدارة.**

**جدول رقم (38/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة عشر للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 14 | 14.0 |
| اوافق | 42 | 42.0 |
| اوافق بشدة | 38 | 38.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (38/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (42) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (38) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (14) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد.

**العبارة الرابعة عشر التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين تحظى ملاحظات إدارة المراجعة الداخلية بإهتمام وعناية الإدارات قيد المراجعة.**

**جدول رقم (39/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة عشر للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 10 | 10.0 |
| اوافق | 52 | 52.0 |
| اوافق بشدة | 28 | 28.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (39/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (52) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (28) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (10) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة الخامسة عشر التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين يتم تنفيذ معظم توصيات وتقارير المراجعة الداخلية من قبل الإدارات قيد المراجعة. في المؤسسات المالية قطاع التأمين يتم تنفيذ معظم توصيات وتقارير المراجعة الداخلية من قبل الإدارات قيد المراجعة.**

**جدول رقم (40/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة عشر للمحور الثاني**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 2 | 2.0 |
| محايد | 16 | 16.0 |
| اوافق | 62 | 62.0 |
| اوافق بشدة | 18 | 18.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (40/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (62) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (16) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

### 3. عبارات المحور الثالث المعوقات الفنية للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين:

**العبارة الاولى التي تنص على: عدم إلمام المراجع الداخلي بالنظم الآلية يمثل عائقا لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (41/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الثالث**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 18 | 18.0 |
| اوافق | 34 | 34.0 |
| اوافق بشدة | 42 | 42.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (41/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (42) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (34) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الثانية التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين يؤثر عدم قدرة المراجع الداخلي على إستخدام أكثر من لغة على جودة المراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (42/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للمحور الثالث**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 14 | 14.0 |
| محايد | 30 | 30.0 |
| اوافق | 46 | 46.0 |
| اوافق بشدة | 6 | 6.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (42/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (46) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (30) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (14) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة الثالثة التي تنص على: هناك ندرة في المتخصصين في مجال المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين.**

**جدول رقم (43/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للمحور الثالث**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 6 | 6.0 |
| لا اوافق | 16 | 16.0 |
| محايد | 8 | 8.0 |
| اوافق | 50 | 50.0 |
| اوافق بشدة | 20 | 20.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (43/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (50) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (16) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (8) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (6) افراد.

**العبارة الرابعة التي تنص على: لا توفر المؤسسات المالية قطاع التأمين الموارد المادية للمراجع الداخلي مثل الأجهزة والبرامج والحوافز المادية.**

**جدول رقم (44/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للمحور الثالث**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 6 | 6.0 |
| لا اوافق | 20 | 20.0 |
| محايد | 12 | 12.0 |
| اوافق | 48 | 48.0 |
| اوافق بشدة | 14 | 14.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (44/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (48) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (14) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (12) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (6) افراد.

**العبارة الخامسة التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين لا يستطيع المراجع الداخلي الوصول إلى ما يستجد من معايير المراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (45/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للمحور الثالث**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 32 | 32.0 |
| اوافق | 30 | 30.0 |
| اوافق بشدة | 32 | 32.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (45/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة ومحايدون على صحة العبارة بتكرار بلغ (32) فردا لكليهما، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب أراء (30) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد.

**العبارة السادسة التي تنص على: المؤسسات المالية قطاع التأمين تمكّن المراجع الداخلي من حضور المؤتمرات ذات العلاقة بالمعايير الدولية في مجال المحاسبة والمراجعة الداخلية والخارجية.**

**جدول رقم (46/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للمحور الثالث**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 12 | 12.0 |
| محايد | 14 | 14.0 |
| اوافق | 52 | 52.0 |
| اوافق بشدة | 18 | 18.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (46/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (52) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (14) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (12) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة السابعة التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين يمتلك العاملون بإدارة المراجعة الداخلية معرفة ودراية كافية عن معايير المراجعة الدولية و معايير المحاسبة الدولية و الأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات ذات العلاقة.**

**جدول رقم (47/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للمحور الثالث**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 26 | 26.0 |
| اوافق | 54 | 54.0 |
| اوافق بشدة | 14 | 14.0 |
| الجملة | 50 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (47/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (54) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (26) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (14) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد.

**4. عبارات المحور الرابع المراجعة الداخلية الآلية قطاع التأمين:**

**العبارة الاولى التي تنص على: البرامج المستخدمة في المراجعة الداخلية هى من أحدث البرامج وأفضلها.**

**جدول رقم (48/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الرابع**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 6 | 6.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 22 | 22.0 |
| اوافق | 52 | 52.0 |
| اوافق بشدة | 14 | 14.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (48/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (52) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (14) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب أراء (6) افراد لكليهما.

**العبارة الثانية التي تنص على: الأجهزة المستخدمة في المراجعة الداخلية تتلائم و متطلبات التشغيل في المؤسسة.**

**جدول رقم (49/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للمحور الرابع**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 10 | 10.0 |
| اوافق | 64 | 64.0 |
| اوافق بشدة | 20 | 20.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (49/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (64) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (10) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد.

**العبارة الثالثة التي تنص على: الأجهزة المستخدمة في المراجعية الداخلية متاحة ولا تحتاج الى دراية كبيرة وتخصص علمي.**

**جدول رقم (50/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للمحور الرابع**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 16 | 16.0 |
| اوافق | 58 | 58.0 |
| اوافق بشدة | 18 | 18.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (50/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (58) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (16) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الرابعة التي تنص على: الأجهزة المستخدمة في المراجعة الداخلية تحقق الأهداف المنشودة من نظام المراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (51/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للمحور الرابع**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 2 | 2.0 |
| محايد | 24 | 24.0 |
| اوافق | 52 | 52.0 |
| اوافق بشدة | 20 | 20.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (51/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (52) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (24) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (20) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب أراء فردين لكليهما.

**العبارة الخامسة التي تنص على: الأجهزة المستخدمة في المراجعة الداخلية تغطي جميع الإحتياجات الى نظام معلومات دقيق.**

**جدول رقم (52/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للمحور الرابع**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 18 | 18.0 |
| اوافق | 60 | 60.0 |
| اوافق بشدة | 12 | 12.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (52/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (60) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (12) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق وبلا اوافق بشدة حسب أراء (6) افراد لكليهما.

**العبارة السادسة التي تنص على: تتوفر أنظمة مراجعة داخلية متطورة تساهم في حسن سير إجراءات وجودة المراجعة الداخلية.**

**جدول رقم (53/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للمحور الرابع**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 22 | 22.0 |
| اوافق | 42 | 42.0 |
| اوافق بشدة | 30 | 30.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (53/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (42) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (30) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (22) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد.

**5. عبارات المحور الخامس الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين:**

**العبارة الاولى التي تنص على: تقوم الشركة بتطبيق مراجعة الأداء**

**جدول رقم (54/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 18 | 18.0 |
| اوافق | 66 | 66.0 |
| اوافق بشدة | 10 | 10.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (54/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (66) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (10) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الثانية التي تنص على: تهتم المؤسسات المالية قطاع التأمين بمراجعة الأداء.**

**جدول رقم (55/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 2 | 2.0 |
| محايد | 20 | 20.0 |
| اوافق | 58 | 58.0 |
| اوافق بشدة | 20 | 20.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (55/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (58) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة وبالحياد حسب أراء (20) فرداً لكليهما، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء فردين.

**العبارة الثالثة التي تنص على: ليس هناك اقتناع من الإدارة العليا في المؤسسات المالية قطاع التأمين بأهمية مراجعة الأداء.**

**جدول رقم (56/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 12.0 | 12.0 |
| لا اوافق | 34.0 | 34.0 |
| محايد | 22.0 | 22.0 |
| اوافق | 24.0 | 24.0 |
| اوافق بشدة | 8.0 | 8.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (56/2/5) ان اغلب أفراد العينة لا يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (34) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب أراء (24) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (12) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (8) افراد.

**العبارة الرابعة التي تنص على: يوجد في المؤسسات المالية قطاع التأمين خطط إستراتيجية واضحة تشتمل على مقاييس أداء.**

**جدول رقم (57/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 24 | 24.0 |
| اوافق | 40 | 40.0 |
| اوافق بشدة | 30 | 30.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (56/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (40) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (30) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (24) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد.

**العبارة الخامسة التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين يسمح للمراجعين الداخليين بمراجعة إستراتيجية الشركة ومدى توجهها نحو تعظيم القيمة لحملة الأسهم من خلال حماية مصالحهم.**

**جدول رقم (58/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 24 | 24.0 |
| اوافق | 50 | 50.0 |
| اوافق بشدة | 20 | 20.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (58/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (50) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (24) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا

بالموافقة بشدة حسب أراء (20) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة السادسة التي تنص على: تشتمل خطة المراجعة الداخلية على معظم المخاطر الرئيسية التي قد تعوق تحقيق أهداف الشركة.**

**جدول رقم (59/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 14 | 14.0 |
| اوافق | 58 | 58.0 |
| اوافق بشدة | 22 | 22.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (59/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (58) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (14) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة السابعة التي تنص على: تكون جميع الإدارات بالشركة على علم بدرجة معقولة بأهمية دور المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف الشركة.**

**جدول رقم (60/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 8 | 8.0 |
| محايد | 28 | 28.0 |
| اوافق | 38 | 38.0 |
| اوافق بشدة | 26 | 26.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (60/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (38) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (28) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (26) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (8) افراد.

**العبارة الثامنة التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين ينبغي على المراجع الداخلي فحص النظم الموضوعة للتأكد من الإلتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد التي يكون لها أثر واضح على العمليات والتقارير الخاصة بمراجعة الأداء.**

**جدول رقم (61/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق | 8 | 8.0 |
| محايد | 18 | 18.0 |
| اوافق | 52 | 52.0 |
| اوافق بشدة | 22 | 22.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (61/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (52) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (18) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (8) افراد.

**العبارة التاسعة التي تنص على: تؤكد نتائج فحص المراجع الداخلي للعمليات والبرامج الموضوعة ما كان مخطط له مسبقاً وإن التنفيذ كان وفقاً للخطط والأهداف التى وضعتها الشركة.**

**جدول رقم (62/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 22 | 22.0 |
| اوافق | 44 | 44.0 |
| اوافق بشدة | 26 | 26.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (61/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (44) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (26) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة العاشرة التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين يسمح للمراجع الداخلي بمتابعة تقاريره للتأكد من إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ملاحظات وتوصيات مراجعته.**

**جدول رقم (63/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 20 | 20.0 |
| اوافق | 46 | 46.0 |
| اوافق بشدة | 28 | 28.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (63/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (46) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (28) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الحادية عشر التي تنص على: أعمال المؤسسات المالية قطاع التأمين معقدة لدرجة تمنع من مراجعة الأداء.**

**جدول رقم (64/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 4 | 4.0 |
| لا اوافق | 14 | 14.0 |
| محايد | 32 | 32.0 |
| اوافق | 34 | 34.0 |
| اوافق بشدة | 16 | 16.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (64/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (34) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (32) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (16) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (14) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء (4) افراد.

**العبارة الثانية عشر التي تنص على: تدعم الأنظمة واللوائح المالية قيام المراجع الداخلي بمهام مراجعة الأداء في المؤسسات المالية قطاع التأمين.**

**جدول رقم (65/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية عشر للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 6 | 6.0 |
| محايد | 10 | 10.0 |
| اوافق | 48 | 48.0 |
| اوافق بشدة | 34 | 34.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (65/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (48) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (34) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (10) افراد، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (6) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الثالثة عشر التي تنص على: يستطيع المراجعون الداخليون في المؤسسات المالية قطاع التأمين تحديد كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالتشغيل والتي يحتاجون إليها لمراجعة الأداء.**

**جدول رقم (66/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة عشر للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 26 | 26.0 |
| اوافق | 42 | 42.0 |
| اوافق بشدة | 26 | 26.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (66/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (42) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة وبالحياد حسب أراء (26) فرداً لكليهما، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**العبارة الرابعة عشر التي تنص على: في المؤسسات المالية قطاع التأمين يتم تزويد المراجع الداخلي بكافة البيانات عن التشغيل في الشركة.**

**جدول رقم (67/2/5)**

**التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة عشر للمحور الخامس**

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | 2 | 2.0 |
| لا اوافق | 4 | 4.0 |
| محايد | 24 | 24.0 |
| اوافق | 52 | 52.0 |
| اوافق بشدة | 18 | 18.0 |
| الجملة | 100 | %100 |

**المصدر**: اعداد الباحث، من بيانات الاستبانة، 2016م

يتضح من الجدول رقم (67/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة بتكرار بلغ (52) فردا، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب أراء (24) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب أراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق حسب أراء (4) افراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا اوافق بشدة حسب أراء فردين.

**تحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة:**

يتناول الباحث فى هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التى اسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الاحصائى لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية.

**والفرض بشكل عام عبارة عن تخمين ذكى وتفسير محتمل يتم بواسطة ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة او الظاهرة المدروسة وبالتالي فان الفرضية عبارة عن حدث أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لحل مشكلة الدراسة . وقد اتبع الباحث الخطوات التالية فى اختبار فرضيات الدراسة**

1. تشكيل الفرضية

في أي فرضية يكون لدينا فرضين وهما فرضان مانعان بالتبادل اما ان نرفض الفرض الأول وبالتالي نقبل الفرض الثاني او العكس، ويعنى الأول يعطى الرمز ($H_0$ ) ويطلق علية فرض العدم ويعنى عدم وجود علاقة (ذات علاقة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع وان وجد فان ذلك يرجع إلى الصدفة . والفرض الثاني ويعطى الرمز ($H_1$ ) وهو الفرض البديل ويعنى وجود علاقة (ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع لا يمكن إرجاعه إلى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض.

2. لاختبار فرضيات الدراسة تم تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام:

**أولا" استخدام الوسط الحسابي:** حيث يتم استخدام الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبانة حيث يتم إعطاء الدرجة(5) كوزن لإجابة أوافق بشدة والدرجة(4) كوزن للإجابة أوافق والدرجة (3) للإجابة كوزن للإجابة محايد والدرجة (2) كوزن للإجابة لا أوافق والدرجة (1) للإجابة لا أوافق بشدة.

**ثانيا" استخدام كآي تربيع** لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة لنتائج اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاراء على كل عبارات الفرضية.

**اختبارات فرضيات الدراسة**

يهدف التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار فرضيات الدراسة التالية:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق العملي للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الأساسية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الفنية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.
4. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية الآلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.

**أولا: اختبار الفرضية الاولى التي تنص على (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق العملي للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.):**

**استخدام اختبار الانحدار الخطي**

**أ. لعينة الدراسة الكلية**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الاولى لعينة الدراسة الكلية ويوضح الجدول رقم (68/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الاولى لعينة الدراسة الكلية:

**جدول رقم (68/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الاولى لعينة الدراسة الكلية**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .444[a] | .197 | .181 | .484 | .197 | 11.805 | .001[b] |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | 1.404 | .695 | | 2.020 | .049 | | |
| y1 | .608 | .177 | .444 | 3.436 | .001 | | |
| y = 1.404 + 0.608 b | | | | | | | |

**المصدر:** اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (68/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.444)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (44.4%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (55.6%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (1.404) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.049) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.608) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.001) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$y = 1.404 + 0.608\ b$$

**حيث ان:**

Y الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين

b التطبيق العملي للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية لقطاع التامين

**ب. لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الاولى لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية ويوضح الجدول رقم (69/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الاولى لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية:

**جدول رقم (69/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الاولى لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .438[a] | .192 | .149 | .152 | .192 | 4.501 | .047 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | 2.906 | .480 | | 6.054 | .000 | | |
| y1 | .253 | .119 | .438 | 2.121 | .047 | | |
| y = 2.906 + 0.253 b | | | | | | | |

**المصدر:** اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (69/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.438)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (43.8%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (56.2%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (2.906) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.253) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.047) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$y = 2.906 + 0.253\ b$$

**حيث ان:**

Y الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين

b التطبيق العملي للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية لقطاع التامين

**ج. لعينة الدراسة في جمهورية السودان**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الاولى لعينة الدراسة في جمهورية السودان ويوضح الجدول رقم (70/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الاولى لعينة الدراسة في جمهورية السودان:

**جدول رقم (70/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الاولى لعينة الدراسة في جمهورية السودان**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .429[a] | .184 | .154 | .621 | .184 | 6.079 | .020 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | 1.155 | 1.030 | | 1.122 | .272 | | |
| y1 | .660 | .268 | .429 | 2.466 | .020 | | |
| y = 1.155 + 0.268 b | | | | | | | |

**المصدر:** اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم ((70/2/5)كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.429)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (42.9%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (57.1%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (1.155) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.272) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.660) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.020) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$y = 1.155 + 0.268\ b$$

**حيث ان:**

Y الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين

b التطبيق العملي للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية لقطاع التامين

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان **(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق العملي للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.)**، تم التحقق من صحة عبارات الفرضية الاولى.

**ثانيا: اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الأساسية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.): استخدام اختبار الانحدار الخطي**

**أ. لعينة الدراسة الكلية**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الاولى لعينة الدراسة الكلية ويوضح الجدول رقم (71/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثانية لعينة الدراسة الكلية:

**جدول رقم (71/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثانية لعينة الدراسة الكلية**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .956[a] | .914 | .912 | .158 | .914 | 511.678 | .000 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | .217 | .159 | | 1.361 | .180 | | |
| Y2 | .937 | .041 | .956 | 22.620 | .000 | | |
| y = 1.404 + 0.608 b | | | | | | | |

**المصدر:** اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (71/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.956)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (95.6%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (4.6%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (.217) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.180) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.937) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$y = 0.217 + 0.937\ b$$

**حيث ان:**

Y الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين

b المعوقات الاساسية للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التامين

**ب. لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الثانية لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية ويوضح الجدول رقم (72/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثانية لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية:

**جدول رقم (72/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثانية لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .304[a] | .092 | .045 | .161 | .092 | 1.933 | .181 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | 2.849 | .772 | | 3.689 | .002 | | |
| y1 | .271 | .195 | .304 | 1.390 | .181 | | |
| | | | | | | | |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (72/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.304)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (30.4%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (69.6%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (2.849) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.002) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.271) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.181) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ولا يمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

**ج. لعينة الدراسة في جمهورية السودان**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الثانية لعينة الدراسة في جمهورية السودان ويوضح الجدول رقم (73/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثانية لعينة الدراسة في جمهورية السودان:

**جدول رقم (73/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثانية لعينة الدراسة في جمهورية السودان**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .984[a] | .969 | .968 | .121 | .969 | 839.498 | .000 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | .091 | .126 | | .721 | .477 | | |
| y1 | .971 | .034 | .984 | 28.974 | .000 | | |
| y = 0.091 + 0.971 b | | | | | | | |

**المصدر:** اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (73/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.984)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (98.4%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (1.6%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (0.091) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.477) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.971) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$y = 0.091 + 0.971\ b$$

**حيث ان:**

Y الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين

b المعوقات الاساسية للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التامين

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان **(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الأساسية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.)**، تم التحقق من صحة عبارات الفرضية الثانية للعينة ككل ولجمهورية السودان.

**ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الفنية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.):**

**استخدام اختبار الانحدار الخطي**

**أ. لعينة الدراسة الكلية**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الثالثة لعينة الدراسة الكلية ويوضح الجدول رقم (74/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثالثة لعينة الدراسة الكلية:

**جدول رقم (74/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثالثة لعينة الدراسة الكلية**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .053[a] | .003 | -.018- | .540 | .003 | .135 | .715 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | 3.571 | .572 | | 6.242 | .000 | | |
| y 3 | .057 | .154 | .053 | .368 | .715 | | |
| | | | | | | | |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (74/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.053)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (5.3%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (94.7%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (3.571) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.057) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.715) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ولا يمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

**ب. لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الثالثة لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية ويوضح الجدول رقم (75/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثالثة لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية:

**جدول رقم (75/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثالثة لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .058[a] | .003 | -.049- | .168 | .003 | .065 | .802 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | 4.020 | .386 | | 10.407 | .000 | | |
| y 3 | -.029- | .115 | -.058- | -.254- | .802 | | |

**المصدر:** اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (75/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.058)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (5.8%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (94.2%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (4.020) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (-.029) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.802) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ولا يمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

**ج. لعينة الدراسة في جمهورية السودان**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الثالثة لعينة الدراسة في جمهورية السودان ويوضح الجدول رقم (76/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثالثة لعينة الدراسة في جمهورية السودان:

**جدول رقم (76/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الثالثة لعينة الدراسة في جمهورية السودان**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .292[a] | .085 | .051 | .657 | .085 | 2.508 | .125 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | 1.988 | 1.074 | | 1.852 | .075 | | |
| y 3 | .429 | .271 | .292 | 1.584 | .125 | | |

**المصدر:** اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (76/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.292)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (29.2%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (70.8%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (1.988) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.075) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.429) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.125) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ولا يمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان **(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الفنية للمراجعة الداخلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.)**، لم يتم التحقق من صحة الفرضية الثالثة.

**رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية الآلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.):**

**استخدام اختبار الانحدار الخطي.**

**أ. لعينة الدراسة الكلية**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الرابعة لعينة الدراسة الكلية ويوضح الجدول رقم (77/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الرابعة لعينة الدراسة الكلية:

**جدول رقم (77/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الرابعة لعينة الدراسة الكلية**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .297[a] | .088 | .069 | .516 | .088 | 4.646 | .036 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | 2.687 | .512 | | 5.245 | .000 | | |
| y4 | .286 | .133 | .297 | 2.155 | .036 | | |
| y = 2.687 + 0.286 b | | | | | | | |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (77/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.297)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (29.7%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (70.3%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (2.687) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.286) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.036) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$y = 2.687 + 0.286\ b$$

**حيث ان:**

Y الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التامين

b المراجعة الداخلية الالية قطاع التامين

**ب. لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الرابعة لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية ويوضح الجدول رقم (78/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الرابعة لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية:

**جدول رقم (78/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الرابعة لعينة الدراسة في المملكة العربية السعودية**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .136[a] | .018 | -.033- | .167 | .018 | .357 | .557 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | 4.303 | .639 | | 6.735 | .000 | | |
| y 4 | -.095 | .159 | -.136- | -.597- | .557 | | |

**المصدر:** اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (78/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.136)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (13.6%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (86.4%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (4.303) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (095.-) عند مستوى خطأ للمعلمة (557.) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ولا يمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

**ج. لعينة الدراسة في جمهورية السودان**

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي لمتوسط اتجاه عبارات الفرضية الرابعة لعينة الدراسة في جمهورية السودان ويوضح الجدول رقم (79/2/5) نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الرابعة لعينة الدراسة في جمهورية السودان:

**جدول رقم (79/2/5)**

**نتائج اختبار الانحدار الخطي لاراء الفرضية الرابعة لعينة الدراسة في جمهورية السودان**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. |
| | .272[a] | .074 | .039 | .661 | .074 | 2.151 | .154 |
| | B | Std. Error | Beta | T | Sig. | | |
| (Constant) | 2.676 | .694 | | 3.855 | .001 | | |
| y 4 | .272 | .185 | .272 | 1.467 | .154 | | |

**المصدر**: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (79/2/5) كالآتي:

- يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.272)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (27.2%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (72.8%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى.
- (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (2.676) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.001) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.272) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.154) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ولا يمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان **(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية الآلية والأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين.)**، تم التحقق من صحة الفرضية الرابعة للعينة ككل فقط.

# الخاتمة

هذا ما تيسر جمعه في هذا المقام ، وأسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى ، وللحكم بين عباده بالحق والعدل ، وأن يجعلنا من عباده المقسطين وأوليائه المتقين. إنه جواد كريم ... وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.تم التوصل بنهاية البحث إلى عدة نتائج ومن ثم خرجنا بتوصيات .

**أولاً: النتائج**

توصل الباحث لعدة نتائج ابرزها:

1. ضعف وعي الادارة العليا باهمية مراجعة الأداء في المؤسسات لقطاع التامين.
2. عدم توفر القدر كافئ من الاستقلالية والحيادية لادارة المراجعة الداخلية لتحقيقها اهدافها.
3. لا يتوفر لموظفي المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التامين الحماية الكافية حتى يتمكنوا من أداء أعمالهم بإستقلالية تامة.
4. تبعية إدارات المراجعة الداخلية في مؤسسات قطاع التامين للادارة.
5. عدم الاهتمام بالتدريب المتطور والمستمر.
6. عدم التأهيل المهني لكوادر المراجعة الداخلية يؤدي إلى إضعافها وبالتالي عدم القيام بدورها في تقويم الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات قطاع التامين .
7. عدم تطبيق معايير الأداء المهني والشخصي لمهنة المراجعة الداخلية يؤدي لانحراف المراجعة الداخلية عن دورها المتوقع منه.

**ثانياً: التوصيات**

اوصى الباحث بعدة توصيات منها:

1. العمل على توفر الاستقلال الكافي للمراجعة الداخلية حتى تتمكن من القيام بدورها المتوقع منها في تقويم الأداء المالي بدون ضغوطات

2. ضرورة وجود لوائح للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التامين والالمام بمعرفة اللوائح والقوانين والتشريعات والانظمة الصادرة من الجيهات الاشرافية والإلتزام بتنفيذها.

3. تبصير المسئولين والموظفين في قطاع التامين بدور المراجعة الداخلية الهام والحيوي في دعم استمرارية الشركة

4. العمل باعادة النظر للهيكل التنظيمي لإدارات المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين وذلك لدورها الاستشاري ومساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها.

5. ضرورة توفير الكوادر المؤهلة والكافية لإدارات المراجعة الداخلية حتى تتمكن هذه الإدارات من القيام بدورها

6. ضرورة اشراك المراجع الداخلي في تقييم انظمة حوكمة الشركات بقطاع التامين.

7. إنشاء لجان مراجعة في الشركات المالية قطاع التامين حتى تتبع لها المراجعة الداخلية فهي تشكل مصدر حماية للمراجعة الداخلية وهي بذلك تلعب دور مهم في تقويم الأداء المالي لهذه المؤسسات.

8. ضرورة فصل ادارة المراجعه الداخليه عن الإدارة العليا.

9. يجب وضع برنامج لتخطيط اعمال المراجعه الداخليه بصوره علميه وعمليه.

**المصادر والمراجع:**

**القرآن الكريم**

**أولاً: المراجع باللغة العربية :**

**1/ الكتب :**


- إبراهيم الصعيدي ، " الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الإلكترونية المتكاملة للمعلومات " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني 1986م .
- احمد حسين علي حسين ،"نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية"،(الاسكندرية مكتبة الاشعاع الفني) 1997.
- احمد حلمي جمعة ، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق– والتاكيد الداخلي الحكومي المنشات الصغيرة ، الصفا للنشر والتوزيع عمان الاردن (2009م.
- احمد حلمي جمعة، " **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** "،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- احمد صالح العمرات ،المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي.
- أمين السيد احمد لطفي ،المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال،الدار الجامعية/الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- خالد أمين عبد الله ، "**التدقيق والرقابة في البنوك** "، عمان دار وائل للطباعة والنشر، 1998.
- خالد أمين عبدالله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية– ط2، دار وائل للنشروالتوزيع عمان الأردن،2004م.
- خالد حسين أحمد، العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية "دراسة ميدانية" الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس كلية التجارة، العدد الأول – الجزء الثاني، يونيو2009م.
- خلف عبد الله الواردات ، " التدقيق الداخلي في أطار حوكمة الشركات " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر 2005 .
- دلال الكخن، " المحاسبة وتحديات العولمة، معايير التدقيق الداخلية " المؤتمر العلمي المهني الرابع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، من (24–25 / أيلول 2002.

- سعاد نائف نوطي، الإدارة، دائر وائل، الأردن، ط2، 2004.
- سمير أبو غأية ، " الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الإلكترونية للمعلومات "، مركز توزيع الكتب ، جامعة الأزهر ، القاهرة ،1991.
- السيد أحمد السقا ، المراجعة الداخلية الجوانب المالية والتشغيلية ، الجمعية السعودية للمحاسبة –الرياض (1997م)
- طارق عبد العال حماد ،" التحليل الفني و الاساسي للأوراق المالية " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.
- عبد الفتاح الصحن محمد سمير حسن الصبان ، شريفة علي،أسس المراجعة–الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات،الدار .الجامعية/الإسكندرية ٢٠٠٤ .
- عدنان بن ماجد وآخرون، **مبادى الاحصاء والاحتمالات**، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م)،.
- علي شريف، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- فتحي رزق لوافيري وأخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ص002م ،.
- محمد السيد سرايا، عبد الفتاح الصحن، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية ، الإسكندرية،1998م.
- محمد سمير الصبان، وآخرون ، " **الرقابة والمراجعة الداخلية : مدخل نظري تطبيقي** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1996 .
- محمد مصطفى سليمان ، " حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .
- محمود السيد الناغي، "**دراسات في المعايير الدولية للمراجعة تحليل وإطار للتطبيق**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2000م
- هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العملية، دار وائل للنشر عمان. 2004.
- هالة سعيد، المعهد المصرفي المصري، ندوة الحوكمة من المنظور المصرفي، القاهرة، فبراير 2003م.

- وجدي حامد حجازي ، أصول المراجعة الداخلية– مدخل علمي تطبيقي، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، (2010م) .

**2/ الدوريات والمجلات**

- حسين على خشارمة، أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية – دراسة ميدانية المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة (جامعة عين شمس) العدد الرابع أكتوبر 2001م.
- فهيم سلطان محمد الحاج، آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية، مجلة العلوم الإنسانية والإقتصادية– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا العدد الأول يوليو 2012م.
- محمد بن سليمان الجاسر"نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي" الجلسة الثانية في اليوم الثالث لندوة الرؤية المستقبلية للإقتصاد السعودي حتي عام 1440هـ/2020م، التي نظمتها وزارة التخطيط في الرياض.
- محمد حسني صبيحي ، التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية احد الاتجاهات الحديثة في المراجعة– دراسة تحليلة– مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد 22العدد1 ص 215–249 (2000م)
- محمد عبدالفتاح محمد عبدالفتاح، إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس كلية التجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2008.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني الهيئة السعودية 2004م.
- عبد العزيز اعبيد أبوبكر دور المراجعة الداخلية في دعم الهيكل الرقابي بالوحدات الاقتصادية ، بحوث مؤتمر الرقابة الداخلية الواقع والآفاق. أبو ظبي ، 2007م.
- عطية صلاح سلطان ، " دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لاغراض أستمرار المنشأة " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار الحوكمةالمؤسسي ، القاهرة – مصر ، سيبتمبر 2005

- عوض سلامة الرحيلي ، " لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية" بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة 26 سبتمبر (أيلول) 2005
- أسامة بن فهد الحيزان، تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين جامعة القاهرة، الجزء الأول، العدد السبعون سنة 2008م.
- اسامة محمد التابعي الدانون ، مدخل مقترح لتطوير المراجعة الداخلية في المؤسسات الجامعية كاساس لتحقيق الجودة الشاملة مجلة البحوث المالية والتجارية – كلية التجارة جامعة بورسعيد، العدد الاول. 2011م
- أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة،سبتمبر 2005م.
- سعد محمد مارق، دور إدارة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في الشركات المساهمة السعودية. البحوث المحاسبية ، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد التاسع– العددالأول–1429هـ 2008 م.
- سمير عبد الغنى محمود. المراجعة الداخلية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية مجلة علمية . محمود عبد الملك فخرا، مدى كفأية معيار المراجعة الدولي رقم (10) في توفير الإرشادات اللازمة للمراجع الخارجي لتقييم أعمال .
- سناء محمد بدران ، تحليل العائد والتكلفة للمراجعة الداخلية – دراسة تطبيقية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 18 العدد4.
- جمعية المحاسبين القانونيين السعودية، معايير المراجعة الداخلية / السعودية ٢٠٠٤ ، ص1
- نعيم دهمش " اين نحن من التدقيق الإداري،" **مجلة المدقق**"، العدد 23، الاردن، عمان، أيار 1994.
- سوزان جمال الدين عبد الرحمن، مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية. دراسة تطبيقية

على الشركات المساهمة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية جامعة المنصورة كلية التجارة، المجلد الثامن والعشرون العدد الرابع 2004م.

**3/ الرسائل الجامعية :**

- أحمد محمد مخلوف (2007/2006م)، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الاردنية، رسالة ماجستير جامعة الجزائر. (نسخة إلكترونية).
- إلياء عليوني، تطور تكنولوجيا المعلومات وانظمة الرقابة الداخلية – الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك –رسالة ماجستير غير منشورة قسم المحاسبة ، 2006م.
- زكي محمد المبارك ، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء بالوجدات الإقتصادية دراسة تطبيقية على المؤسسات اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة جامعة عين شمس( 2005م)
- عبير فتحي عفيفي ، معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والاليات المقترحة لزيادة فعاليتها– دراسة على مؤسسات السلطة الوطنية بقطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة (2007م)
- مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

**4/ المستندات الرسمية**

- قرار مجلس الوزراء رقم 129 وتاريخ 1428/4/6هـ. والخاص بإصدار اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة.
- نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 في 2003/7/31م.

**5/ أخري :**

**المواقع الإلكترونية:**

- محمد أمين، المراجعة الداخلية، مركز الخبرات الإدارية و المحاسبية، مارس2001،ص 04، 10h :42m, 15/02/2005 www. camecenter.com.
- الدليل الإلكتروني للقانون العربي. كيف تواجه المؤسسات المالية الاسلامية العولمة (التجربة السودانية): www.arablawinfo.com
- موقع معهد المراجعيين الداخليين الأمريكي : www.IIA.org.us

- لمزيد من المعلومات يتم الاطلاع على موقع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين http://www.ascasociety.org
- للمزيد من المعلومات يجب الإطلاع على موقع الهيئة على الرابط التالي :http://www.socpa.org.sa/
- موقع جهاز أبو ظبي للمحاسبة: www.adaa.gov.ae
- للمزيد يرجى الإطلاع على موقع الجهاز على الرابط التالي http://www.adaa.gov.ae
- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: www.intosai.org /ar/portal/about-us.INTOSAI
- )موقع المنظمة الدولية للأجهز والصليب

  http://www.intosai.org/ar/portal/about_us.
- موقع ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية: www.gab.gov.sa
- موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: www.aaoiti.com
- للمزيد من المعلومات زيارة الموقع الالكتروني:http://www.aaoifi.com
- موقع معهد المراجعيين الداخليين ( The Institute of Internal Auditors http://www.theiia.org) (IIA)
- الجمعية السعودية للمراجعيين الداخليين : WWW.IIA.org.sa
- موقع الجمعية السعودية للمراجعيين الداخليين : WWW.IIA.org.sa
- موقع معهد المراجعين الداخليين (IIA) Institute of Internal Auditors في سنة 1999م: www.IIA.org.sa
- مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة : www.acausd.org.sd.
- موقع ديوان المراقبة العامة www.gab.gov.sa
- موقع هيئة السوق المالية www.cma.org.sa .
- موقع تداول www.tadawul.com.sa.
- عمر مشهور حديثة الجازي . حوكمة الشركات في الأردن: www.jcdr.com/pdf/arabic_profile.pdf
- موقع معهد المراجعيين الداخليين The Institute of Internal Auditors (http://www.theiia.org) (IIA)

- http://www.isdb.org/
- http://www.abg.bh/
- http://www.kfh.com
- http://www.cpavision.org/
- http://www.gab.gov.sa/article.php?id=1

**ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية :**

- **American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)**. 1975. *The Effect of an Internal Audit Function on the Scope of the Independent Auditor's Examination*. Statement on Auditing Standards no. 9. New York. NY: AICPA.
- **American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)**. 1991. *The Auditors' Consideration of the Internal Audit Function in an Audit of Financial Statements.* Statement on Auditing Standards No. 65. New York, NY: AICPA.
- **Schneider**, A. and Wilner, N. 1990. A test of audit deterrent to financial reporting irregularities using the randomized response technique. *The Accounting Review* 65(3): 668- 681.
- **Gordon**, L. A., and K. J. Smith. 1992. Postauditing capital expenditures and firm performance: the role of asymmetric information. *Accounting, Organizations and Society* (November): 741-757.
- **Churchill**, N. C. and W. W. Cooper. 1965. A field study of internal auditing. *The Accounting Review* (October): 767-781.
- **Clark**, M., T. E. Gibbs and R. B. Schroeder. 1980. Evaluating internal audit departments under SAS no. 9: Criteria for judging

competence, objectivity, and performance. *The Woman CPA. (July):8.*

- **Messier**, W. F., Jr., and A. Schneider. 1988. A hierarchical approach to the external auditor's evaluation of the internal auditing function. *Contemporary Accounting Research* 4(2): 337-353.
- **Gramling**, A. A., and P. M. Myers. 1997. Practitioners' and users' perceptions of the benefits of certification of internal auditors. *Accounting Horizons* 11(1): 39-53.
- **Krishnamoorthy**, G. 2001. A cascaded inference model for evaluation of the internal audit report. *Decision Sciences* (Summer): 499-520.
- **Schneider**, A. 1984. Modeling external auditors' evaluations of internal auditing. *Journal of Accounting Research* (Autumn): 657-678.
- **Krishnamoorthy**, G. 2002. A multistage approach to external auditors' evaluation of the internal audit function. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* (March): 95-121.
- **Plumlee**, R. D. 1985. The standard of objectivity for internal auditors: Memory and bias effects. *Journal of Accounting Research* (Autumn): 683-699.
- **Church**, B.K. and A. Schneider. 1992. Internal auditor involvement in internal control systems design: Is objectivity impaired?. *Journal of Applied Business Research* (Fall): 15-24.
- **Brody**, R.G. and S.E. Kaplan. 1996. Escalation of commitment among internal auditors. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* (Spring): 1-15.

- **Brody**, R.G. and D.J. Lowe. 2000. The new role of the internal auditor: implications for internal auditor objectivity. *International Journal of Auditing.* Vol. 4:169-176.
- **Prawitt**, D., N. Smith, J. L., and D. Wood. 2009a. Internal audit quality and earnings management. *The Accounting Review* 84(4): 1255-1280.
- **Asare** S., R.A. Davidson, and A .A. Gramling. 2008. Internal auditors' evaluation of fraud factors in planning an audit: The importance of audit committee quality and management incentives. *International Journal of Auditing* 12 (3): 191-203.
- **Rogers**, J. L., and P. C. Stocken. 2005. Credibility of management forecasts. *The Accounting Review* 80 (4):1233-1260.
- **Brown**, L. D., and A. S. Pinello. 2007. To what extent does the financial reporting process curb earnings surprise games?. *Journal of Accounting Research* 25 (5): 947-981.
- **Prawitt**, D., N. Sharp, and D. Wood. 2009b. Does internal auditing affect the external audit fee? An archival validation of experimental results. *Working Paper*, Brigham Young University, Texas A&M University, and Brigham Young University.
- **Davidson**, R. J; Goodwin-Stewart, J; and Kent, P. 2005. Internal governance structures and earnings management. *Accounting and Finance* 45(2): 241-267.

# الملاحـــق

# بســـم الله الرحـمن الرحـــيم

**سعادة الأستاذ / الدكتور ..... سلمه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

**إستبيان لدراسة" دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات المالية قطاع التأمين"**

**دراسة مقارنة بين جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.**

أولاً أشكرك لإعطاء هذا الإستبيان جزءاً من وقتك. إن الغرض الرئيسى من هذا الإستبيان هو معرفة دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسات المالية قطاع التأمين. ويمكن أن يتم تعبئة هذا الإستبيان من قبل مدير قسم المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين بالقسم.

إن مشاركتكم في هذا الإستبيان تضيف قيمة للباحث، وللدراسات والابحاث العلمية بالسودان والمملكة العربية السعودية، وكذلك للمنظمات.

جميع المعلومات التى سوف يتم جمعها في هذا الإستبيان سوف تظل سرية، وسوف يتم عرضها فقط في شكل تقرير بالمجمل، ويمكنك الانسحاب من اكمال تعبئة الإستبيان متى ما رغبت. تستغرق تعبئة هذا الإستبيان حوالي عشرون دقيقة تقريباً.

أشكرك مرة اخرى وأقدر لك تعاونك ،،،

عند وجود اى سؤال أو إستفسار فيمكنك الاتصال بالباحث

**عادل حسن محمد الشيخ**

طالب دكتوراة في جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا – السودان

- البريد الإلكتروني : adalshaikh@hotmail.com

- تلفون : 966503233808+

قام بالمصادقة على هذه الإستبانة كل من:

د. بابكر إبراهيم الصديق – جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

د. عبد الرحمن البكرى منصور – جامعة النيلين

د. الهادي آدم محمد – جامعة النيلين

**الباحث**

**القســـم الأول**

التكرم بوضع إشارة أمام الخيار المناسب

**البيــانات الشــخصية :**

**1 – المؤهل العلــمي :**

☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى

**2– التخصص العلمي:**

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ إقتصاد ☐ إحصاء

☐ أخرى ☐ نظم معلومات

**3– المؤهل المهني :**

- لا توجد ☐
- زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيينSOCPA ☐
- زمالة مجلس تنظيم مهنة المراجعة والمحاسبة السودان AAPOC ☐
- شهادة محاسب قانوني معتمد CPA ☐
- شهادة محاسب إداري معتمد CMA ☐
- شهادة مراجع داخلي معتمد CIA ☐
- اخرى ☐

**4 – سنوات الخبرة في العمل:**

☐ أقل من (5) سنوات ☐ 5 وأقل من 10 ☐ 10وأقل من 15 ☐ 15 وأقل من 20

☐ 20 عاماً فاكثر

**5–المسمى الوظيفي :**

☐ محاسب ☐ مراجع داخلي ☐ إداري ☐ اخرى

**6– العمر**

☐ أقل من 30 عاماً ☐ 30 وأقل من 35 ☐ 35 وأقل من 40 ☐ 40عاماً كثر

**7– الدولة التى تعمل بها حالياً:**

جمهورية السودان ☐

المملكة العربية السعودية ☐

**ثانياً:<u>التطبيق العملي للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين:</u>**

**الرجاء وضع علامة (☐ أمام مستوى الموافقة المناسب.**

| م | العـــــبارات | موافق تماماً | موافق | موافق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقوم المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين بإعداد خططها وبرامجها وتنفيذها دون قيود. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2 | يلم المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين بمعايير المراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 3 | يلتزم المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين بمعايير الصفات الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعة الداخلية خلال تأدية مهام المراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 4 | يلتزم المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين بمعايير الأداء الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعة الداخلية خلال تأدية مهام المراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5 | تتمتع المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين بالاستقلال التنظيمي الذي يساعدها في فحص أداء الإدارات الأخرى بإستقلالية وموضوعيه. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 6 | تشارك الإدارة التنفيذية في المؤسسات المالية قطاع التأمين في تحديد رواتب و مزايا ومكافآت المراجعين الداخليين بشكل يؤثر على إستقلالية المراجع الداخلي خلال تأدية مهام المراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 7 | تمتلك المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين سياسات وإجراءات موثقة و معتمدة ومحدثة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 8 | لا يقتصر فحص المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التأمين على أنظمة الرقابة الداخلية العامة بل يمتد أيضاً إلى أنظمة الرقابة الداخلية على التشغيل والتي تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفعالية والإلتزام بالسياسات الإدارية والأهداف المرسومة. | | | | | |
| 9 | تنطوي مهام عمل المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين على تقديم تأكيدات عن العمليات المالية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 10 | تنطوي مهام عمل المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين على تقديم تأكيدات عن الأداء التشغيلي. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 11 | تنطوي مهام عمل المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين على تقديم خدمات إستشارية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 12 | يلتزم المراجعون الداخليون في المؤسسات المالية قطاع التأمين بالموضوعية عند قيامهم بأعمال المراجعة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 13 | لا تتأثر أحكام المراجعين الداخليين في المؤسسات المالية قطاع التأمين بآراء الآخرين. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 14 | يتوفر للمسئول عن إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين اتصال مباشر مع الإدارات التنفيذية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 15 | تقوم المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين بدور فعّال في تقويم تقديرات الإدارة للمخاطر من خلال تحديد وتقويم المجالات الهامة التي تكون عرضه للمخاطر داخل الشركة المساهمة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 16 | يشترك المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين في تقييم نظم الحوكمة في الشركة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

## ثالثاً: المعوقات الأساسية للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين:

| م | العـــــبارات | موافق تماماً | موافق | موافق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يوجد في المؤسسات المالية قطاع التأمين ميثاقاً للمراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2 | يتلقى المراجع الداخلي في المؤسسات المالية قطاع التأمين التدريب والتأهيل المهني المستمر لقيامه بمهام عمله. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 3 | يمارس أعمال المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين مراجعين داخليين غير مؤهلين. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 4 | يمارس المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين مراجعين داخليين غير حاصلين على شهادات مهنية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5 | يؤدي عدم وجود مراجعين داخليين ملمين بطبيعة أعمال القطاع الذي تعمل به الشركة إلى ضعف جودة تقارير المراجعة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 6 | الهياكل التنظيمية لإدارات المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين مناسبة لتمكين الإدارة بأعمال المراجعة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 7 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين تعتبر شهادة البكالوريوس الحد الأدنى لقدرة المراجع الداخلي على تنفيذ مهام المراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 8 | تتيح بيئة العمل في المؤسسات المالية قطاع التأمين مجالاً جيداً لتطوير المراجع الداخلي ذاتياً لاكتساب مهارات عمل جديدة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 9 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين تحصر الإدارة العليا نطاق المراجعة الداخلية في مهام الرقابة المالية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 10 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين هناك اقتناع كبير من الإدارة العليا بأهمية المراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 11 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين تتبع إدارة المراجعة الداخلية وظيفياً إلى مجلس الإدارة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 12 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين يتلقى المراجعين الداخليين رواتب ومكافآت تحفزهم للبقاء في المهنة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 13 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين تتلقى المراجعة الداخلية الدعم الكافي من مجلس الإدارة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 14 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين تحظى ملاحظات إدارة المراجعة الداخلية بإهتمام وعناية الإدارات قيد المراجعة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 15 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين يتم تنفيذ معظم توصيات وتقارير المراجعة الداخلية من قبل الإدارات قيد المراجعة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

## رابعاً: المعوقات الفنية للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين:

| م | العـــــبارات | موافق تماماً | موافق | موافق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | عدم إلمام المراجع الداخلي بالنظم الآلية يمثل عائقا لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين يؤثر عدم قدرة المراجع الداخلي على إستخدام أكثر من لغة على جودة المراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 3 | هناك ندرة في المتخصصين في مجال المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية قطاع التأمين. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 4 | لا توفر المؤسسات المالية قطاع التأمين الموارد المادية للمراجع الداخلي مثل الأجهزة والبرامج والحوافز المادية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين لا يستطيع المراجع الداخلي الوصول إلى ما يستجد من معايير المراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 6 | المؤسسات المالية قطاع التأمين تمكّن المراجع الداخلي من حضور المؤتمرات ذات العلاقة بالمعايير الدولية في مجال المحاسبة والمراجعة الداخلية والخارجية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 7 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين يمتلك العاملون بإدارة المراجعة الداخلية معرفة ودراية كافية عن معايير المراجعة الدولية و معايير المحاسبة الدولية و الأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات ذات العلاقة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

## خامساً: المراجعة الداخلية الآلية قطاع التأمين:

| م | العـــــــبارات | موافق تماماً | موافق | موافق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | البرامج المستخدمة في المراجعة الداخلية هى من أحدث البرامج وأفضلها. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2 | الأجهزة المستخدمة في المراجعة الداخلية تتلائم و متطلبات التشغيل في المؤسسة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 3 | الأجهزة المستخدمة في المراجعية الداخلية متاحة ولا تحتاج الى دراية كبيرة وتخصص علمي. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 4 | الأجهزة المستخدمة في المراجعة الداخلية تحقق الأهداف المنشودة من نظام المراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5 | الأجهزة المستخدمة في المراجعة الداخلية تغطي جميع الإحتياجات الى نظام معلومات دقيق. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 6 | تتوفر أنظمة مراجعة داخلية متطورة تساهم في حسن سير إجراءات وجودة المراجعة الداخلية. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

**سادساً: الأداء المالي والمحاسبي في المؤسسات المالية قطاع التأمين:**

| م | العـــــــبارات | موافق تماماً | موافق | موافق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقوم الشركة بتطبيق مراجعة الأداء | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2 | تهتم المؤسسات المالية قطاع التأمين بمراجعة الأداء. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 3 | ليس هناك اقتناع من الإدارة العليا في المؤسسات المالية قطاع التأمين بأهمية مراجعة الأداء. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 4 | يوجد في المؤسسات المالية قطاع التأمين خطط إستراتيجية واضحة تشتمل على مقاييس أداء. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين يسمح للمراجعين الداخليين بمراجعة إستراتيجية الشركة ومدى توجهها نحو تعظيم القيمة لحملة الأسهم من خلال حماية مصالحهم. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | تشتمل خطة المراجعة الداخلية على معظم المخاطر الرئيسية التي قد تعوق تحقيق أهداف الشركة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 7 | تكون جميع الإدارات بالشركة على علم بدرجة معقولة بأهمية دور المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف الشركة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 8 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين ينبغي على المراجع الداخلي فحص النظم الموضوعة للتأكد من الإلتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد التي يكون لها أثر واضح على العمليات والتقارير الخاصة بمراجعة الأداء. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 9 | تؤكد نتائج فحص المراجع الداخلي للعمليات والبرامج الموضوعة ما كان مخطط له مسبقاً وإن التنفيذ كان وفقاً للخطط والأهداف التى وضعتها الشركة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 10 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين يسمح للمراجع الداخلي بمتابعة تقاريره للتأكد من إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ملاحظات وتوصيات مراجعته. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 11 | أعمال المؤسسات المالية قطاع التأمين معقدة لدرجة تمنع من مراجعة الأداء. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 12 | تدعم الأنظمة واللوائح المالية قيام المراجع الداخلي بمهام مراجعة الأداء في المؤسسات المالية قطاع التأمين. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 13 | يستطيع المراجعون الداخليون في المؤسسات المالية قطاع التأمين تحديد كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالتشغيل والتي يحتاجون إليها لمراجعة الأداء. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 14 | في المؤسسات المالية قطاع التأمين يتم تزويد المراجع الداخلي بكافة البيانات عن التشغيل في الشركة. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

**Survey questionnaire of the "Role of Internal Audit in the upgrade financial performance and accounting for financial institutions insurance sector"**

**Case studyof the Republic of Sudan insurance companies,and Kingdom of Saudi Arabia Insurance companies.**

Thank you for taking the time to complete this survey questionnaire. The main purpose of this survey to upgrade the financial performance and accounting for financial institutions insurance sector. This questionnaire can be answered by the**Director of the Internal Audit Department**and the **Internal Auditors** (you have the right to share the answers with other parties).
Your participation in this survey will prove valuable to the researcher, the literature review, the Republic of Sudan, the Saudi Arabia, and organizations.
All of the information collected in this survey will **remain confidential** and will only be reported in aggregate form. You may withdraw from participation at any time. This survey will take approximately **20 minutes**.
Thank you again and I appreciate your cooperation.
For more information or question, you can contact the researcher

**Adil EL Shiekh**
**PhD Student at Sudan University of Science & Technology**
E-mail: adalshaikh@hotmail.com Tel: (+966)503233808

Approved by:
*Dr. Abdulrahman Al Bakri Mansour; Al-Neelain University
* Dr. Al hadi Adam Mohamad; Al-Neelain University
* Dr. Babikir Ibrahim Al siddig; Sudan University of Science & Technology

**The first section**
Put out the signal to the appropriate option
**Personal data:**
**1 - Qualification:**
Bachelor ☐ Higher Diploma☐ Master☐PhD ☐ Other☐
**2. Specialization:**
Accounting ☐BusinessManagement☐Economy ☐Census☐
other ☐ Information systems☐
**3. Professional Qualification:**
• Non☐
• SOCPA Fellowship of the Saudi Organization for Certified Public Accountants.☐
• AAPOC Fellowship of the Accountancy & Audit Profession (org) Council Sudan.☐
• CPA Certified Public Accountant.☐
• CMA Certified Management Accountant.☐
•CIA Certified Internal Auditor☐
• Other☐

**4 - Experience:**

Less than (5) five years ☐ 5 and less than 10years ☐10 and less than 15years ☐
15 and less than 20 years☐ 20 years and older ☐

**5-Job title:**

Accountant ☐ Internal Auditor☐Administrative☐ Other☐

**6. Age**

Less than 30 years☐ 30 and less than 35 ☐35 and less than 40 ☐
40 years and older☐

**7. Country in which youare working now:**

Republic of Sudan☐
Kingdom of Saudi Arabia ☐

**Second:<u>Practical Auditing of internal audit in Insurance Companies:</u>**

**Please mark (☒) in front of the appropriate level of approval.**

| Sr. | Ferries | Strongly Disagree | Disagree | Some What Agree | Agree | Strongly Agree |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | The internal audit in insurance companies prepare the audit plans and programs and implement them without any restrictions. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2 | The internal auditor in insurance companies arefully aware of theInternational Standards for the Professional Practice of Internal Auditing Standards. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 3 | Internal Auditor is committed to attribute standards of International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing Standards during the performance of internal audit functions. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 4 | Internal Auditor is committed to Performance Standards of International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing Standards during the performance of internal audit functions. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5 | The internal audit activity in insurance companies has effectively achieved a high level of organizational independence,objectively, and independence in performing their work, also while checking other departments. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 6 | The executive management of insurance companies participates in determining the | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | salaries, benefits and rewards of Internal Auditors,is affecting the independence of the internal auditor during the performance of internal audit functions. | | | | | |
| 7 | The chief audit executive mostly take steps to establish policies and procedures to guide the internal audit activity. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 8 | Examination by the internal auditor in insurance companies is not limited to internal control systems, but also extends to the internal control over operations which aims to achieve efficiency, effectiveness and compliance with administrative policies and objectives. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 9 | The internal audit activity in insurance companies Involvedin providing assurances on the financial reporting. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 10 | The internal audit activity in insurance companies is Involvedin providing assurances about operational performance. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 11 | The internal audit activity in insurance companies is Involvedin providing consulting services. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 12 | Internal auditors perform their duties objectively in such a manner that they believe in their work product and that no quality compromises are made, anddo not subordinate their judgment on audit matters to others. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 13 | Opinion of internal auditors in insurance companies are not affected by the judgment of others. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 14 | The chief audit executive in insurance companies has direct access to executive departments. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 15 | The internal audit activity in insurance companies mostly take steps to evaluate the effectiveness and contribute to the improvement of risk management processes. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 16 | The internal audit activity mostly participatein assessingand makes appropriate recommendations for improving the governance process. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

**Third: <u>The Basic Constraints of internal auditing in Insurance Companies:</u>**

| Sr. | Ferries | Strongly Disagree | Disagree | Some What Agree | agree | Strongly Agree |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | The purpose, authority, and responsibility of the internal audit activity must be formally definedin an internal audit charter, consistent with the Definition of Internal .Auditing | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2 | Internal auditorsin insurance companiesmostly enhance their knowledge, skills, and other competencies through continuing professional development. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 3 | Internal auditors in insurance companies are not eligible to practice. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 4 | Internal auditors do not hold a professional certificates. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5 | The lack of internal auditors familiarity with the nature of the business sector in which they operate contribute to the weakness of the quality of audit reports. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 6 | Organizational structures of the internal audit departments in insurance companies are appropriate way to enable the audit Department in performing effective audit. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 7 | In insurance companies a Bachelor's Degree is a minimum qualificationrequirement for internal auditor to have to perform the internal audit functions. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | In insurance companies' environment provide a reasonable opportunity to Internal auditors to develop their knowledge, and gaining new skills. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 9 | In insurance companies' senior management restrict the work of internal audit to operation audit only. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 10 | In insurance companies' senior management has great conviction of the importance of internal audit. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 11 | In insurance companies' the chief audit executive functionally reportto the board of Directors. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 12 | In insurance companies' internal auditors receive salaries and bonuses thatmotivate them to stay in the profession. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 13 | In insurance companies' the internal auditor's receive adequate support from the Board of Directors. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 14 | Internal audit department observations are carefully noted by departments under review. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 15 | In insurance companies implement most of the recommendations and reports of internal audit by the departments under review. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

**Fourth: <u>The Technical Constraints of internal auditing in Insurance Companies:</u>**

| **Sr.** | **Ferries** | **Strongly Disagree** | **Disagree** | **Some What Agree** | **agree** | **Strongly Agree** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Internal auditor's Lack of familiarity with the automated systems represents an obstacle to the implementation of internal audit functions. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2 | In insurance companies the inability of the | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | internal auditor to use more than one language may affect the quality of internal audit. | | | | | |
| 3 | There is a dearth of specialists in the field of internal auditing in insurance companies. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 4 | In insurance companies do not provide insurance material resources to internal auditor such as hardware, software, and documents. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5 | In insurance company's internal auditor cannot have access to updated internal audit standards. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 6 | In insurance companies enables the internal auditor to attend conferences, and seminars on the relevant international standards in the field of accounting and internal and external audit. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 7 | In insurance company's internal auditor has sufficient knowledge and expertise of international auditing standards, international accounting standards, rules and regulations issued by the relevant authorities. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

**Fifth: IT, and the internal audit in Insurance Companies:**

| Sr. | Ferries | Strongly Disagree | Disagree | Some What Agree | agree | Strongly Agree |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Software used in the internal audit is the best one and the latest software. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2 | Devices used in internal audit and operational requirements fit for the purpose in the organization. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 3 | Devices used in the internal audit do not require considerable expertise and scientific specialization. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | Devices used in internal audit achieve the objectives of the internal audit system. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5 | Devices used in internal audit covers all the needs for accurate information system. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 6 | The internal audit activity in insurance company's internal audit department has sophisticated systems which contribute to the proper functioning of the procedures and the quality of the internal audit. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

**Sixth: <u>Financial Accounting performance in Insurance Companies:</u>**

| Sr. | Ferries | Strongly Disagree | Disagree | Some What Agree | agree | Strongly Agree |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | The internal audit activity in insurance company'sthe internal auditorsapply performance audit | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2 | The internal audit activity in insurance company's internal auditors areinterested in applying performance audit. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 3 | Senior management in insurance companiesare not convinced of performance audit. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 4 | The internal audit activity in insurance companieshas a clear strategy including performance measures plan. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5 | In insurance companiesallow internal auditors to review the company's strategy and the extent of its orientation towards maximizing shareholder value through achievingobjectives. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 6 | Internal audit plan include most of the major risks that may hinder the achievement of company objectives. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | All departments in the insurance company reasonably aware of the role of internal audit in achieving the company's goals. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 8 | Internal auditors should examine the systems to ensure compliance with policies, plans, procedures, laws and rules that have a clear impact on operations and performance audit. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 9 | The results of examination of the internal auditor for operations and programs established what was pre-planned and that implementation has been in accordance with the plans and objectives set by the company. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 10 | The internal audit activity in insurance companiesallows the internal auditor to follow up his report to make sure that the necessary action on his observations and recommendations has been taken. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 11 | Activities in insurance companies are so complex that prevented from performingaudit. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 12 | Financial systems and regulationsin insurance companiessupport the internal audit functions to perform audit. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 13 | Internal auditors in the insurance companies can identify all of the data and information on the operation that arenecessary to performance of audit. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 14 | Internal auditors are provided with all operation data. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |